

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد منتوري. قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.
قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا.
الرقم التسلسلي :
رقم التسجيل :

عنوان المذكرة

استعمال المجال العام في المدينة
الجزائرية.

دراسة ميدانية على حديقة التسلية في مدينة سطيف، وساحة طاوس
عمروش في مدينة بجاية

دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع الحضري

تحت إشراف
د: ياسمينه فرشيحي غصابنة

من إعداد الطالب:
دريس نوري

لجنة المناقشة:

- 1- أ.د: عبد العزيز بودون؛ أستاذ التعليم العالي، جامعة منتوري (قسنطينة). رئيساً.
- 2- د: ياسمينه فرشيحي غصابنة. أستاذة محاضرة. جامعة منتوري (قسنطينة). مشرفة ومقررة.
- 3- د: دليمي عبد الحميد. أستاذ محاضر. جامعة منتوري (قسنطينة). عضواً.
- 4- د: عرفة يمينة. أستاذة محاضرة. جامعة منتوري (قسنطينة). عضواً.

السنة الجامعية: 2007/2006

مقدمة:

بقيت العلوم الإنسانية والاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، تعاني لفترة طويلة من معوقات سياسية و نظرية ابستمولوجية، حالت دون أن تسهم بالشكل الكافي في إنتاج معارف عميقة لهذه المجتمعات، و استيعاب التعقيدات التي تسودها. فالأوضاع السياسية، حالت لفترة طويلة – مازالت مستمرة إلى الآن – دون أن يكون للعلوم الاجتماعية دورا علميا محايدا، بسبب سعي الأنظمة السياسية فيها، إلى استغلالها و تجنيدها لما يخدم مصالحها السياسية في غالب الأحيان¹.

إذا كانت هذه المعوقات لها ما يبررها و يمكن تجاوزها مع مرور الوقت، فإن المعوقات النظرية ساهمت هي الأخرى، في التأخر الكبير الذي تعاني منه العلوم الإنسانية في هذه المجتمعات. إن الكثير من النظريات و المفاهيم التي نشأت و تطورت في الغرب، لا يمكن أن تحظى بنفس القوة و الأهمية العلمية لتحليل و دراسة مجتمعات العالم الثالث. لذلك يجب على كل استعمال لها، أن يأخذ بعين الاعتبار بالخصائص التي قد لا تصل إلى استيعابها هذه النظريات و المفاهيم.

يمكننا في هذا الصدد أن نشير إلى مفهوم "المجال العام espace public". إن هذا الأخير أحتكر استعماله لفترة طويلة على المجتمعات الغربية، و كثيرا ما وصف استعماله لدراسة مجتمعات أخرى بأنه " غير مشروع علميا و نظريا"².

صحيح أن نشأة المجال العام لم تكن ممكنة – حسب يورغن هابرماس – لولا تفاعل ظروف و عوامل اجتماعية، اقتصادية و سياسية خاصة فقط بأوروبا الغربية، و أدت إلى تحوله (المجال العام)، إلى "خاصية من خصائص المجتمعات الديمقراطية الحديثة"، كما يقول لهواري عدي. و لكن يجب القول أن العلوم

¹ بخصوص هذا الموضوع، أنظر إلى :

- عبد القادر لقع(2004): علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر. دار القصة. الجزائر.
- عنصر العياشي(1999): نحو علم اجتماع نقدي. دراسة نظرية و تطبيقية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
²- voire l'article de : Bouchenine Françoise Navez(2001). De l'espace public occidental aux espaces publics non occidentaux. Quelques réflexions sur les rapports privé/public à partir des travaux sur les villes maghrébines. In « villes et parallèle, n° 32-33-34, décembre. Pp 120-134. Ou In : www.almanara.org.

الاجتماعية منذ الثمانينات، استطاعت أن تخرج هذا المفهوم من (زاوية العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي)، لتبدأ في استعماله لتحليل و دراسة ظواهر أخرى. عندما وقع (التفكير في المدينة la pensée sur la ville في أزمة خلال الثمانينات¹)، ظهرت هناك حاجة ماسة إلى استعارة هذا المفهوم من علم السياسة و علم الاجتماع السياسي، لتحليل ظاهرة المدينة، أو بالأحرى بعض الأشكال الحضرية منها، وعلاقتها بالأوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

فتحت هذه الآفاق النظرية في الغرب، آفاقا نظرية أخرى في العالم الثالث. لقد بدأ الكثير من المفكرين في إعادة النظر في الفكرة التي (تحرم استعمال مفهوم المجال العام خارج المجتمعات الغربية)؛ إذا رؤوا أن المعاني و الدلالات الجديدة للمجال العام، يمكن أن تساعد منهجيا و نظريا في تحليل و دراسة المدن و المجتمعات في العالم الثالث. يمكن في هذا الصدد أن نذكر مقالا هاما للباحثة الفرنسية المتخصصة في دراسة المدن المغربية، فرنسواز بوشنين F. Bouchenine². تقدم لنا في هذا المقال، تصورا جديدا للمجال العام، يمكن من خلاله استعماله لدراسة المدينة العربية الإسلامية . كما نجد كتابا جماعيا، أشرف عليه " محمد كرو"³، يتناول إمكانية استدخال ثنائية (العام/ الخاص)، التي ظلت محتكرة في دول ومجتمعات أوروبا الغربية، إلى المجتمعات الإسلامية. و يدافع هذا الكتاب، عن فكرة مفادها أن وجود الأملاك أو المجالات العامة و الخاصة، لا يمكن فقط أن يقتصر على الدول التي تتمتع بنظام قانوني حديث، إن كل المجتمعات

¹ نستعير هذا التعبير من كتاب

- Plan urbain(1988). Espace public. La documentation française. Paris.

حيث جاء فيه ما يلي:

« L'émergence du terme espaces publics autour des années 1980, correspond à une période où la ville et la pensée sur la ville sont en crise ».

² . Bouchenine. F. N. Op. Cit.

³ . Kerrou Mohamed(2002). « Privé et public dans le monde arabe ». Paris, Maisonneuve.

الإنسانية، يمكن أن نجد فيها هذه الثنائية وفق أشكال مختلفة. فهي إذا خصائص أنتروبولوجية عالمية.

انطلاقا مما توصلت إليه العلوم الاجتماعية في المرحلة الأخيرة، حول موضوع المجال العام، حاولت هذه الدراسة أن تتطرق إلى المدينة الجزائرية، ولكن من زاوية سياسية بالدرجة الأولى: إنه لا يمكن أن نقرر بشكل اعتباطي التخلي عن جميع المعاني و الدلالات السياسية التي يحملها مفهوم المجال العام، ونكتفي فقط بأخذ تلك التي تشير مباشرة إلى ما يصطلح عليه عند العامة ب" الأماكن العامة (lieux publics). سيظل استعمالنا للمجال العام (متأرجحا) بين التخصصات العلمية المختلفة، لنحاول أن نحلل من خلاله، ليس فقط المدينة في الجزائر، ولكن أيضا الدولة و كافة أشكال العلاقات الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية. ومنه، فإنه منذ الوهلة الأولى، تتبنى هذه الدراسة مقارنة سياسية و أنتروبولوجية للمدينة و الأشكال الحضرية الموجودة فيها. و تنظر إلى كل ما يجري عليها و فيها من أفعال، سلوكات، ممارسات جماعية و فردية، على أنها نتاجا لعلاقات القوة، وتعبيرا عن الاستراتيجيات التي يضعها مختلف الفاعلون فيها.

ضمن هذا التصور حاولنا دراسة استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، مدرجين إشكاليتنا في البحث عما إذا كان من الممكن أن يكون هذا الاستعمال المتنوع و المتغير للمجالات العامة، سببا يؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من العلاقات السياسية و الاجتماعية في المجتمع الجزائري، والتي يمكن بدورها أن تشكل قاعدة للتحويل إلى الديمقراطية و التعددية؟ أم أن الوضع و الشكل الحالي لعلاقات القوة في المجتمع الجزائري، وللطبقات الاجتماعية، سيكون العامل الأساسي الذي يجعل من استعمال المجال العام الحضري، إحدى أهم أدوات النظام السياسي الحاكم، في إعادة إنتاج نفسه؟

إن وصف الاستعمالات المختلفة للمجالات العامة الحضرية، ومحاولة إيجاد العوامل الأساسية المفسرة لتغير هذه الاستعمالات في نفس المجال خلال مراحل تاريخية مختلفة، وبين مجالات مختلفة خلال نفس المرحلة، يمكن أن يساهم في تبيان بعض الجوانب المتعلقة بالمنحى الذي تأخذه التغيرات الاجتماعية المتسارعة التي يعرفها المجتمع الجزائري. كما يمكن أن يساهم أيضا في توضيح التأثير الذي تمارسه الأشكال الحضرية على ممارسات الفاعلين الاجتماعيين، و على الديناميكية الاجتماعية بصفة عامة.

من هنا اعتمدنا في دراستنا لاستعمال المجالات العامة في المدينة الجزائرية، على دراسة للمدينة و للمجالات التي تتشكل منها، وللخصائص الأنتروبولوجية و التوبوغرافية لها، وكذلك أيضا تطورها التاريخي في الجزائر و المجتمعات العربية بصفة عامة. كما تطرقنا إلى دراسة للعلاقات الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية، وأشكال تنظيمها، وعلاقة كل ذلك باستعمال مختلف المجالات داخل المدينة. وقد جاءت هذه الدراسة، مقسمة إلى الفصول التالية:

• فصل نظري تضمن :

1- الفصل الأول: تقديم الإشكالية العامة للدراسة، والفرضيات المعتمدة عليها.

2- الفصل الثاني دراسة نظرية لنشأة وتطور المجال العام.

3- الفصل الثالث: دراسة لخصائص المدن العربية الإسلامية، و أشكال المجالات العامة فيها.

4- دراسة للقيم الاجتماعية في الوسط الحضري الجزائري، وعلاقتها بالممارسات الملاحظة في المجالات العامة. كما تطرقنا فيه إلى دراسة للتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي عرفتها الجزائر.

• قسم ميداني تضمن:

بالإضافة إلى الدراسة النظرية للمجالات العامة و استعمالاتها، قمنا بدراسة ميدانية على عينة من المجالات العامة، شملت: حديقة التسلية في مدينة سطيف، و ساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية. حاولنا في هذه الدراسة الاستعمالات المختلفة لهذه المجالات، وعلاقة ذلك بالأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. و قد تضمنت هذه الدراسة الميدانية الفصول التالية:

- 1- الفصل الخامس: استعراض لأهم الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.
- 2- الفصل السادس: قمنا في هذا الفصل، بعرض أهم الاستعمالات المختلفة للمجالين السابقين. ثم حللناها و استخلصنا النتائج على ضوء التساؤلات و الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة.

ختمنا هذه الدراسة بخاتمة، تضمنت بعض النتائج التي توصلنا إليها، وبعض المواقف الشخصية من هذا الموضوع.

1. الإشكالية

يكتسي المجال العام (espace public) أهمية بالغة في المجتمعات الحضرية؛ وذلك بالنظر إلى مجموعة الوظائف التي يؤديها، سواء كمفهوم علمي له دلالاته المختلفة أو كواقع ملموس له دور و وظيفة في المدينة المعاصرة.

أسس المجال العام المفكر الألماني "يورغن هابرماس Jürgen Habermas" في بداية الستينات من القرن الماضي، ليدرس من خلاله العلاقات الاجتماعية و السياسية في أوروبا الغربية منذ القرن الثامن عشر. لقد لعب المجال العام، الذي أسسته الطبقة البورجوازية دورا هاما في التقدم السياسي و الاجتماعي و حتى الاقتصادي الذي حققته الدول الأوروبية: فهو الذي سمح بظهور المجتمع المدني كقوة اجتماعية مستقلة تراقب السلطة الأرستقراطية، و "هو المجال الذي يتم فيه النقاش و الحوار الحر بين مختلف الأفراد حول الشؤون العامة و المشتركة"¹ و هو كذلك " مجال لنقد السلوكات و المعتقدات اللامنطقية التي تأسست في المجال الخاص، و يعاد تشكيلها باستعمال المنطق و العقل"²

ولكن الكثير من المؤلفين الذين جاؤوا بعد " هابرماس"، حاولوا تقديم قراءات نقدية جديدة للمفهوم، سمحت باستدخال استعماله إلى تخصصات أخرى في العلوم الإنسانية، فظهرت دلالات و معاني جديدة لمفهوم المجال العام، مكنت الكثير من المفكرين من تحليل جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية. فمثلا نجد أن المجال العام عند " لوكرمان Lukman" و بيرجي Berger" هو مكان للتنشئة الاجتماعية الثانوية socialisation secondaire، تمكن الفرد من اكتساب القيم المدمجة له في

¹ Cité par : Vallerie Devillard in « espace public et l'emprise de la communication ». www.Ensib.fr/21/12/2005

² Lahouari Addi (2004) « espace public et société en Algérie » In' le quotidien d'Oran. N° 24/04/2004.

المجتمع¹. وهو عند الأنثروبولوجيين "مجالا للمعايشة الاجتماعية، تتيح للفرد تطوير شبكة علاقاته الاجتماعية من خلال الاحتكاك و التفاعل و الالتقاء مع الآخرين"².

إذا كانت الاتجاهات السياسية الفلسفية تعتبر المجال العام ساحة للتحول من المجتمعات الشمولية إلى المجتمعات الديمقراطية، فإن الاتجاهات المعاصرة حاولت أن تعطي لهذا المفهوم أبعادا مادية ملموسة، يتمثل في استخدامه للإشارة إلى الساحات، الشوارع، الحدائق... و كل الأشكال الحضرية التي تستعمل من طرف جميع سكان المدينة بطريقة حرة و ديمقراطية، دون أن يتعرضوا إلى القمع و التهديد، ما داموا يحترمون القواعد و المعايير المنظمة لتلك المجالات.

إن هذا المعنى الجديد للمجال العام، هو الذي يهمننا أكثر في هذه الدراسة. فنظرا للأهمية المتزايدة للمجالات العامة الحضرية في المدينة المعاصرة، ونظرا لعدم إمكانية تصور مدينة من دون مجالات - أو أماكن - عامة، رأينا أنه من الضروري أن نتعرض إلى دراسة الاستعمالات المختلفة للمجالات العامة الحضرية في المدينة الجزائرية.

إن ملاحظة المجالات العامة في المدن الجزائرية، يؤدي بنا إلى اكتشاف استعمالات مادية ورمزية *usage matériel et symbolique* مختلفة عبر الزمان و المكان، ولكن أيضا معقدة و من الصعب فهمها دون وضعها في سياق سياسي و اجتماعي و ثقافي محدد.

فمن الناحية الرمزية، نلاحظ أن المجال العام في الوسط الحضري الجزائري، يشار إليه بالكثير من التسميات و التعابير؛ و تذكر لنا الباحثة الجزائرية ' نسيمة دريس Nassima Dris³، في دراسة لها على مدينة الجزائر العاصمة، بعضا منها،

¹ Ibid.

² Anne Rolin(2001), « Anthropologie urbaine », Ed Armand colin, paris, p 69.

³ Nassima Dris (2001) « la ville mouvementée : espace public, centralité, mémoire urbaine à Alger ». Éd l'Harmattan. Paris.

لعل أهمها " البايك *Beylek*". إن هذا الأخير يعتبر من أهم التعابير المستخدمة محليا للإشارة إلى كل ما هو ملك للدولة، وله دلالات تاريخية ورمزية كثيرة، يمكننا تحليلها من فهم الكثير من السلوكيات الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى العلاقة بين المجتمع والدولة؛ إن البايك هو من بقايا الذاكرة الاجتماعية للتنظيم الإداري العثماني في الجزائر، وسبب استمراره، كما تقول نسيمة دريس، هو " كون الجزائر قد عرفت، خلال جميع مراحلها التاريخية، أشكالاً مختلفة من البايك: البايك العثماني ثم الفرنسي، وأخيرا البايك الوطني"¹، فكل نظام سياسي حكم الجزائر، سعى إلى إنتاج بايك جديد *un neo-baylek*، على حد تعبير المؤرخ الفرنسي " جيلبار ماينيي *G. Maynier*".²

إن النظام السياسي الذي حكم الجزائر بعد الاستقلال، سعى في مختلف المراحل التاريخية، إلى الاستيلاء على المجال العام بمختلف الأشكال الرمزية و المادية: البناءات و الصروح العمرانية الممجدة لرموز السلطة (أم الدولة؟)، كانت أهم المعالم الموجودة في المدن الكبرى. فمقام الشهيد "رياض الفتح"، والمقامات التي تشابهه في المدن الأخرى، كانت إحدى وسائل النظام الاشتراكي في توجيهه وتسيير الذاكرة الجماعية للأجيال القادمة، إلى ما يخدم المصالح السياسية للجماعات الحاكمة؛ وذلك من خلال إعادة إنتاج رمزي *une reproduction symbolique* للموارد السياسية *ressources politiques* التي يستمد منها النظام السياسي شرعيته في الحكم. ولكن في السنوات الأخيرة، وأمام التقدم التكنولوجي، اخترعت السلطة أشكالاً جديدة للسيطرة الرمزية على المجال العام: الصور العملاقة المثبتة في العمارات و الجدران و اللوحات الإشهارية المظلة على الساحات و الشوارع الرئيسية في المدن الكبرى.

¹ Ibid. p 183

² Gilbert Maynier (2001) « problématique historique de la nation algérienne », In NAQD, n°14/15 automne et hiver 2001. Pp 25-54

و إذا ما انتقلنا إلى الاستعمال المادي للمجالات العامة الحضرية، نجدها أكثر تنوعا وتعقيدا، ربما بسبب قدرة مختلف الفاعلين في المدينة، على ترك أثر لهم في هذه المجالات. ولكن يجب أن نذكر بأن الاستعمال المادي على علاقة قوية مع الاستعمال الرمزي؛ إن الكثير من المجالات العامة (حدائق، ساحات، شوارع، أرصفة...) يستعملها التجار المتجولون و الأطفال و الشبان لعرض سلعهم فيها و كسب قوتهم اليومي، وهذا ما جعل الكثير من هذه المجالات تفقد الوظيفة التي أنجزت من أجلها (الترفيه، الحركة، المعاشرة...). ونلاحظ أيضا، أن الكثير من السلوكات و الممارسات الاجتماعية (المنحرفة)، كالدعارة، تعاطي الممنوعات، العنف الجسدي و اللفظي... تنتشر بشكل يتزايد يوميا في هذه المجالات، إلى أن تحولت في المخيال الاجتماعي لسكان المدينة، إلى "ملاجئ" منبوذة و محرمة أخلاقيا. كما نلاحظ أيضا أن الكثير من الشوارع و الساحات العامة و الأماكن الفارغة داخل المدن، تحولت إلى "مواقف غير قانونية للسيارات"، يفرض بعض الشبان على مستعمليها، دفع مقابل لتوقف سيارته، وذلك دون أي ترخيص قانوني لاستغلال المكان.

إن التساؤل الذي يمكن أن نطرحه هنا هو لماذا لا تتحرك الدولة - باعتبارها المالك الوحيد للحق في استعمال العنف المشروع *la violence légitime*¹ - لوقف الاستعمال غير القانوني للمجال العام، في حين نجدها - كما سنرى لاحقا - تحارب أشكالاً أخرى من الاستعمالات التي لا (يحرمها القانون)، بل يحفظها الدستور؟ هل هي وسيلة للضبط الاجتماعي غير الرسمي، حيث تقوم من خلاله، الدولة بغض النظر عن ممارسات غير قانونية لا تهدد وجودها بشكل مباشر، ولكن تسمح لفئات كثيرة من كسب قوتها على الهامش، يضلح في بعض مستوياتها الكثير من أعوانها؟

¹ Sidi Boumedine Rachid(2002) « Désordres ou 'des ordres' urbains », In NAQD, n° 16. Pp 27-44.

نعتقد أن الدولة هنا تتصرف وفق منطق (الأقل ضررا بمصالح النظام السياسي و الاجتماعي)، إذ كما يقول سيدي بومدين رشيد¹ "تسمح الدولة بدرجات معينة من الفوضى المادية في المدينة، بهدف السيطرة على النظام الاجتماعي¹، الذي عجزت - بسبب ظروف متراكمة - عن التحكم فيه بطرق قانونية. ولكنها لا تسمح بالاستعمالات ذات (الطابع السياسي) - و لو سلميا و قانونيا- للمجال العام، لأن ذلك قد يؤدي إلى بروز قوى اجتماعية جديدة تنافسها في السلطة، أو تهدد وجودها مثلما حدث منذ بداية التسعينات.

إننا نعتقد أن هذه الفرضية لها ما يبررها في الواقع الاجتماعي؛ وذلك لوجود أشكال أخرى من الممارسات في المجال العام تحاربها الدولة بأشكال مختلفة، بالرغم من أن الخطاب الرسمي و القانون الجزائري لا يمنعه. و تتمثل هذه الممارسات و الاستعمالات في لجوء الكثير من القوى الاجتماعية الرسمية و غير الرسمية، إلى المجال العام، من أجل المطالبة بتحسين ظروفها الاجتماعية و الاقتصادية (توفير الشغل، رفع الأجور...)، أو المطالبة بتغيير الواقع السياسي (العدالة الاجتماعية، حرية التعبير، الديمقراطية في تسيير المؤسسات...)، وقد انتشر هذا النمط الجديد من الاستعمال في المدينة الجزائرية، منذ أحداث 5 أكتوبر 1988 وما صاحبها - و أفرزته - من تغيرات عميقة في البناء الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي و القيمي في المجتمع. لقد تحول المجال العام إلى (خشبة *une scène*) للصراع بين مختلف التيارات الأيدلوجية و السياسية من جهة، و بين الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى و وصل إلى درجة التصادم و المواجهة في الكثير من الأحيان (و هو ما سنشير إليه لاحقا).

كان المجال العام هدفا استراتيجيا بالنسبة للجماعات الإسلامية، سواء قبل ظهورها إلى العلن أو/ و بعد إلغاء الانتخابات التشريعية التي حققت فيها انتصارا

¹ Ibid. 30

على باقي الأحزاب السياسية الأخرى. لقد اتخذت في المراحل الأولى من المسجد – وهو مكان عام مركزي¹ un espace public de centralité – منبرا لنشر القيم الاجتماعية و الأيديولوجية التي تحملها في صفوف الشباب، و مركزا للتعبئة و التجنيد(الرمزي) ضد النظام الاجتماعي و السياسي القائم. و بعد تحولها إلى حزب قانوني(بعد دستور 1989)، زاد تقدمها و احتلالها للمجال العام؛ إذ لاحظنا أن المظاهرات و التجمعات الحاشدة كانت شبه يومية في الأماكن العامة بالمدن الكبرى. و يلاحظ أنه كلما تقدمت الجماعات الإسلامية في وضعها الاجتماعي، تغير – تطور – نمط استعمالها للمجال العام؛ فقد شهدنا بعد حكم الجبهة الإسلامية للإنقاذ للكثير من المجالس المحلية، محاولة تحكمها – أو بث سيطرتها – على المجال العام من خلال مجموعة من الإجراءات: إحاطة المدن بشبكة من المساجد والمصليات²، لتسهيل مراقبتها للأحياء العمل على محاربة كل أشكال الاختلاط الجنسي في وسائل النقل و الأحياء الجامعية، و محاربة أماكن المعاشرة العصرية(les lieux de sociabilité moderne)، و عملت على استحداث شبائيك خاصة بالإناث في المؤسسات الإدارية، و غيرت شعارات الكثير من البلديات. و لكن بعد إلغاء الانتخابات التشريعية، لجأت الجماعات الإسلامية إلى استعمال أكثر(عنفًا) للمجال العام و ذلك من خلال: الاعتصامات الطويلة التي تقيمها في الساحات المركزية بالمدن³، و تنظيم مسيرات و مظاهرات في الشوارع الكبرى؛ ثم انتقلت بعد ذلك إلى المواجهة (المسلحة) مع قوات الأمن في المرحلة الأولى، و مع كل من يخالف توجهاتها الأيديولوجية في المرحلة اللاحقة، إذ تحول بعدها المجال العام إلى ساحة للتفجيرات و الاغتيالات اليومية، ومنع الخروج من المجال الخاص

¹ أنظر إلى:

- Nassima Dris (2001), Op.cit. 255

² Madani Mohamed(2002) « ville algérienne : entre panne de projets et urbanisme de fait ».In NAQD, n° 16(2002).pp 16-25

³ Hadj Ali Smail(1994). L'islamisme dans la ville : espace urbain et contre centralité ». In. Monde arabe : Maghreb/ Machrek. N° spéciale 1 er trimestre. 1994. Pouvoir sur la ville, pouvoir dans la ville. Pp 69- 74

في الكثير من المدن بعد تدهور الأوضاع الأمنية في المجال العام بعد تطبيق حظر التجوال من طرف الدولة.

إن ما سبق الإشارة إليه، هو لتوضيح كيف أن المجال العام، يمكن أن يتحول إلى (رهان سياسي un enjeu politique) لمختلف الفاعلين المتصارعين على السلطة من جهة، و من جهة أخرى تحول إلى رهان اقتصادي للفئات الفقيرة من المجتمع التي أفرزتها التغيرات الاجتماعية و الحضرية المتسارعة، من خلال استعماله كمكان لكسب القوت اليومي من أجل الاستمرار.

و أظهرت أحداث منطقة القبائل (وبعض المناطق الأخرى)، أن المجال العام يمكن كذلك أن يتحول إلى ساحة للمواجهة بين المجتمع و الدولة، و كيف أن (المواطنة) يمكن أن تتشكل في المجال العام ضد الدولة (construction d'une citoyenneté contre l'Etat)، إذا ما أردنا أن نستعيد تعبيراً للباحث الجزائري رشيد سيدي بومدين¹.

نلاحظ مما سبق الإشارة إليه، أن الاستعمال الاجتماعي للمجال العام (l'usage social de l'espace public) متعدد و معقد، و أنه يتغير من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى، ولكن أيضا يتغير الاستعمال من مجال إلى آخر، ومن فئة (و طبقة) اجتماعية إلى أخرى؛ و بذلك فإن التساؤل المطروح في هذه الدراسة هو: ما هي العوامل التي يمكن من خلالها تفسير تغير استعمال المجالات العامة في المدينة الجزائرية؟ ويندرج ضمن هذا التساؤل تساؤل آخر مرتبط به مفاده: لماذا تختلف الاستعمالات و الممارسات من مجال إلى آخر، وتتغير من مرحلة تاريخية إلى أخرى؟

¹ Sidi Boumedine Rachid(2002) « Désordres ou 'des ordres' urbains »Op.cit p 42-43.

II. فرضيات الدراسة:

نظرا لعدم حصولنا على الدراسات التي تناولت موضوع استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، بسبب قلتها و عدم توفرها في إطار الإمكانيات التي تسمح لنا بالوصول إليها، وجدنا صعوبة كبيرة في بناء فرضية – أو فرضيات – دقيقة يمكن أن تعتمد على عامل أساسي في تفسير تغير استعمال المجال العام الحضري في المدينة الجزائرية. لذلك رأينا أنه من الضروري الاعتماد على فرضية استكشافية *hypothèse exploratoire*، نسعى من خلالها إلى جمع أكبر عدد ممكن من العوامل التي تساعد على تفسير هذا الاستعمال و التغير الذي يعرفه. إذا، يمكننا أن نقول أننا بصدد إنجاز دراسة استطلاعية، في مجال حضري مجهول غير مدروس بعد بما فيه الكفاية و بشكل يسمح ببناء فرضيات دقيقة. و نأمل إذا أن تساهم هذه الدراسة في فتح آفاق نظرية و تطبيقية بإمكانها أن تفضي إلى دراسات أكثر تعمقا و أفضل من ناحية التحليل.

وسنعمد على الفرضية الاستكشافية التالية:

V يرتبط استعمال المجالات العامة في المدن الجزائرية بعوامل مختلفة

و متغيرة.

وسنحاول بناء الدراسة الميدانية على الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

V يرتبط استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، بموقع و شكل المجال

العام في المدينة.

V يتغير استعمال المجال العام الحضري بسبب التغيرات السياسية و

الاقتصادية و الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري.

III. التحليل المفاهيمي: analyse conceptuelle

سنحاول أن نقدم في هذا العنصر، بعض المفاهيم الأساسية، و نترك البعض الأخرى إلى الفصول النظرية؛ لأنه هناك من المفاهيم ما يحتاج إلى تفصيل و تحليل دقيقين لا يسمح به في هذا الفصل. لذلك فإن القارئ سيجد في الفصول النظرية القادمة دراسة نقدية للمفاهيم التالية:

- المجال العام espace public.
- العام/ الخاص public/ privé.
- المركزية الحضرية centralité.
- الأولية/ الثانوية primarité/ secondarité.
- المدينة العربية الإسلامية la ville arabo musulmane.
- المدينة الجزائرية la ville algérienne.
- الدولة Etat.

أما المفاهيم التي سنعالجها في هذا الفصل فهي :

1. العوامل: les facteurs. يمكن أن نعرف العوامل، بأنها مجموعة الأسباب و الظروف التي تؤدي إلى وجود ظاهرة اجتماعية معينة، أو إلى إحداث تغيير في البناء الاجتماعي.

ويتركز التحليل العملي على تفسير الظواهر الاجتماعية، بإيجاد الأسباب و الظروف التي تؤدي إلى وجودها أو تغييرها.

تتعدد العوامل التي يمكن أن نسند إليها الظواهر الاجتماعية، ولكن أهمها: العامل الاقتصادي، العامل السياسي، العامل الثقافي، العامل الديمغرافي، العامل التكنولوجي... أي أن العمل يمكن أن يكون ظاهرة اجتماعية أخرى.

العوامل التي نبحث عنها في هذه الدراسة، هي تلك الأسباب و الظروف التي تساهم في تغيير أنماط استعمال و امتلاك المجالات العامة الحضرية. ويمكن لهذه

العوامل أن تكون مادية (متعلقة بشكل المجال العام و موقعه)، أو غير مادية (ترتبط بالبناء الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي القيمي...).

2. المجال espace: نستخدم هذا المفهوم كترجمة إلى اللغة العربية لكلمة espace في اللغة الفرنسية. لكن بالرغم من أن القاموس الفرنسي و العربي يشير أن إلى أن المعنى اللغوي الذي يقابل كلمة espace هي كلمة "فضاء"، و لكننا نعتقد أن الدلالة الحقيقية هي الأساس الذي نختار من خلاله الكلمة المناسبة.

إن espace في اللغة الفرنسية تشير بوضوح إلى البعد الفيزيقي المادي، فهي تستعمل للإشارة إلى أماكن و لكنها أشمل منها. و لكن في اللغة العربية، نجد أن كلمة "مجال" أقوى من كلمة "فضاء" من حيث الإشارة إلى البعد المادي و الفيزيقي.

صحيح أن هنالك من المؤلفين من يستعمل "فضاء"، و لكن هناك من يستعمل كذلك "المجال"؛ فمثلا نجد في الدورية المتخصصة في الدراسات الحضرية في العالم العربي monde arabe : Maghreb/ machrek، في عدد خاص بسنة 1994¹ عنوانه "monde arabe villes, pouvoirs et société"، تقدم لنا ترجمة إلى العربية لأهم المحاور التي تحويها، و نجد أن محور "la ville : espace de sociabilité"، ترجم بالشكل التالي: المدينة: فضاء مجال اجتماعاتي.

ضمن نفس السياق، نجد أن كلمة "espace" في اللغة الفرنسية، لا تحمل هي الأخرى المعنى الحقيقي للكلمة الألمانية التي استعملها هابرماس للإشارة إلى المجال العام. فعوض ترجمة Effentlichkeit بكلمة "sphère" التي تعني

¹ Revue « monde arabe : Maghreb/ Machrek, villes, pouvoirs et sociétés » n° spéciale 1994.

الحيز، تم ترجمتها عند أغلب المؤلفين بكلمة "espace" التي يقترب معناها من كلمة "lieu"¹. إن هذه الترجمة هي التي أدت، حسب باتريك بوشرون Patrick² Boucheron إلى تقريب مفهوم المجال العام إلى مفهوم الأماكن العامة.

3. الفرق بين المجال و الإقليم espace et territoire :

لقد فضلنا استعمال كلمة المجال عوض الإقليم، لكون الأولى تشير إلى "مكان" بغض النظر عن طبيعته القانونية أو السياسية، في حين تشير كلمة الإقليم عند ، Joël Bonnmaison، إلى "التعبير الجغرافي للهيمنة التي يمارسها أو جماعة اجتماعية معينة، على مكان أو مجال ؛ هذه الهيمنة هي ذات طبيعة سياسية و اقتصادية و ثقافية. و بذلك فهي مصدر لهوية هذا الفرد أو هذه الجماعة، وشرطا ضروريا لأمنه و استمراره في الحياة"³. لهذه الأسباب نعتقد أن " مجال " أكثر حيادية من " إقليم".

و في الموسوعة الإلكترونية " Encarta 2007"⁴، نجد كلمة "usage" التي تقابل استعمال، تعبر في بعض الوضعيات اللغوية، عن نفس المعنى الذي تعبر الكلمة الفرنسية

4. الاستعمال: usage: يحمل هذا المفهوم الكثير من المعاني و الدلالات،

سواء اصطلاحا أو لغويا.

نجد في قاموس " المنهل"¹، أن كلمة " الاستعمال" يقابلها في اللغة الفرنسية كلمة " usage". وكلا الكلمتين في اللغتين، تعنيان " الاستخدام، العرف، العادة".

¹ كما سنرى لاحقا، لم يكن المجال العام الهابرماسي يشير بشكل مباشر، إلى الأبعاد المادية التي يضمها الآن هذا المفهوم. و لكنه كان مجالا غير مادي في أغلب جوانبه. و قد أسس هابرماس هذا المفهوم في بداية الستينات من القرن الماضي، في كتابه الذي يأخذ نفس الاسم.

² Boucheron Patrick « espace public et lieux public » approche en histoire urbaine. P.D.F.

³ Cité par : Philippe .G.L(2003) : Territoire citadins : 4 villes africaines. Belin. p 81.

⁴ Microsoft. Encarta. 2007. 1993-2006. Microsoft corporation.

"coutume"، والتي تعني " العادة، العرف". و لكن عندما تعبر عن العرف، فإن هذا الأخير، يتميز بخاصية قهرية إلزامية، أكثر من العادة أو الاستعمال. فالاستعمال حسب الموسوعة الإلكترونية الفرنسية، لا يتميز بخاصية " القناعة الجماعية conviction collective، لذلك فهو يمكن أن يشكل مصدر تشريع قانوني غير مباشر.

إن " الاستعمال" و فق هذه المعاني المختلفة، يعني استخدام شيء ما (مكان، مرفق، بناية،...) من طرف الأفراد أو الجماعات. و عندما تتكرر عملية الاستخدام بنفس الأشكال و بنفس النمط، يمكن لهذا الاستعمال أن يتحول إلى عرف أو عادة، تلزم الأفراد الآخرين – أو الجماعات الأخرى – التي تريد أن تستعمل هذا الشيء، باحترام خصائص و صفات الاستعمال الذي أنتجه من سبقوهم. و عبر الوقت يمكن أن تكون هذه الخصائص الناتجة عن الاستعمال، قانون و قاعدة تنظم و تضبط طرق استخدامه و امتلاكه و فق ما جرت عليه العادة. ومن هنا فإن " الاستعمالات المعترف بها في القانون، غالبا ما ترتبط ظرفيا بمهنة، مكان، ساحة...².

و نستخدم كلمة " الاستعمال" في هذه الدراسة للإشارة إلى " الممارسات الاجتماعية pratiques sociales التي يقوم بها مختلف الأفراد و الجماعات الاجتماعية في المجالات العامة الحضرية. و هي متنوعة و مختلفة من مجال إلى آخر، و من فترة زمنية إلى أخرى. ولكن أيضا تختلف باختلاف الجماعات الاجتماعية". يمكن أن تتجلى هذه الممارسات في:

¹ سهيل إدريس (1999) " قاموس المنهل: عربي- فرنسي. دار الآداب، بيروت. ص 1248.

² Microsoft. Encarta. 2007. Op.cit.

• التنزه، المشي، ممارسة الأنشطة الاقتصادية (التجارة..)، الالتقاء، الحركة، التظاهر، الاعتصام،

إن تكرار نفس الممارسات و الاستعمالات في مجال معين، يمكن أن يعطيه صفة نوع الاستعمال الذي يتكرر فيه. فيمكن مثلا أن نجد الحدائق العامة تخصص للتنزه، ليس فقط لأنها تحتوي على المرافق التي تجعلها تخصص لذلك، أو لأن مخططيها وجهوها لتلك الوظيفة، ولكن أيضا لأن سكان المدينة يستعملونها لذلك. إن الكثير من الحدائق العامة، أصبحت لا تستعمل للتنزه و الترفيه، بالرغم من أنها خصصت لذلك، ونجد سكان المدينة يخترعون استعمالات (وظائف) جديدة لا تحترم دائما الوظيفة الرسمية لهذا الحدائق. و هناك أمثلة أخرى تظهر لنا أن الاستعمال هو الذي يعطي صورة اجتماعية – قد تكون رسمية أو غير رسمية – لمختلف المجالات عند سكان المدينة؛ فهناك مثلا بعض الشوارع التي ليس لها وظيفة رسمية، و لكن بسبب (احتلالها) من طرف التجار – القانونيين و الفوضويين – تتحول مع مرور الوقت إلى (سوق)، ومن الممكن أن يأخذ شكلا قانونيا.

من هنا نخلص إلى أن " الحقيقة الاجتماعية تسبق في غالب الأحيان الحقيقة القانونية". فليس من الضروري أن يوجه القانون مجالا ما إلى وظيفة محددة حتى يستعمل وفقا لها؛ و لكن سكان المدينة، يضعون استراتيجيات و حسابات معقدة و متناقضة في استعمال المجالات العامة الحضرية، وعلى ضوء هذه الحسابات يمكن تفسير أسباب اختلاف استعمال شارع في وسط المدينة للتجارة و شارع آخر، له نفس الشكل، في أطراف المدينة للعب الكرة. و على ضوءها أيضا يمكن أن نفسر توزيع النصب التذكارية (الرسمية و غير الرسمية) داخل المدينة. باختصار، يمكن أن نقول أن القانون ليس هو الوحيد من يعطي للمجالات العامة أشكالاً ووظائف، و لكن ما هو عرفي، غير رسمي له أيضا دوره في توجيه المجالات ماديا و رمزيا في المدينة و المجتمع.

5. المستعملين les usagers: هم الأفراد، أو الجماعات الاجتماعية التي تستعمل المجالات العامة داخل المدينة. و يختلف المستعملين من حيث: العمر، الجنس، المستوى الاجتماعي، المستوى الفكري، التوجه السياسي....

نستخدم هذا المصطلح في هذه الدراسة، للإشارة إلى كل من يتواجد في المجالات العامة، بغض النظر عن نوعية الاستعمال الذي ينتجه. و لهذا نعتبر كل من يلاحظ في هذه المجالات " مستعملا un usager، وله الحق في ذلك ما دام يحترم القوانين المنظمة لذلك المجال.

يمكن أن نقسم المستعملين إلى الفئات التالية:

- الشباب (رجال و نساء).
- الكهول (رجال و نساء).
- الشيوخ (رجال و نساء).
- المؤسسات الرسمية (البلدية، الولاية، الدائرة.....)
- الأحزاب السياسية، الجمعيات، المؤسسات الخاصة،
- الأفراد الخواص.

6. شكل المجال العام الحضري la forme de l'espace public urbain

يمكن أن نجد المجال العام الحضري في شكلين عمرانيين أساسيين، شكلا القاعدة الأساسية التي بنا من خلالها جون ريمي و ليليان فويي، تقسيمهما للمجالات العامة إلى مجالات قوية و مجالات ضعيفة.

- الشكل الأول: المجال العام القوي. نعتبر مجالا عاما قويا، جميع المجالات في المدينة، التي ليس لها حدود مادية تفصلها عن النسق الحضري الذي توجد فيه.

أي تلك المجالات المفتوحة التي ليس لها أبواب، أسوار، سياج، ولا أوقات فتح وإغلاق* . ونجد هذه المجالات في المدينة على شكل، شوارع، ساحات، أرصفة...

• الشكل الثاني. المجال العام الضعيف. نعتبر مجالا عاما ضعيفا، تلك التي لها حدود مادية واضحة تفصلها عن النسق الحضري المحيط بها. أي، التي تتميز بأبواب للدخول و الخروج، لها أسوار أو سياج، و أوقات فتح و غلق؛ وطرق استعمالها. والممارسات التي يمكن ملاحظتها فيها، يجب أن تخضع لقوانين رسمية منظمة حسب نوعية و وظيفة كل مجال. نجد هذا الشكل في الحدائق العامة، المرافق الجماعية....

7. موقع المجال العام الحضري. نستعمل هذا المفهوم، للإشارة إلى المكان الذي يقع فيه المجال العام داخل المدينة. أي هل هذا المجال يقع في مركز المدينة، على أطرافها، داخل الأحياء السكنية...؟ و ما هي المباني و المرافق القريبة من هذا المجال؟. نعتقد أن موقع أي مجال داخل المدينة له دور كبير في تحديدي نوعية مستعمليه، و أنماط استعماله.

8. التغيير الاجتماعي le changement social. بالرغم من أن هذا المفهوم و اسع و لا يمكن حصره في هذا الفصل، إلا أننا سنحاول أن نحدد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في ملاحظة استعمال المجالات العامة الحضرية.

أ - في سوسيولوجيا التغيير الاجتماعي: كان موضوع التغيير الاجتماعي ضمن اهتمام علماء الاجتماع الكلاسيكيين، حيث كانوا يفسرونه بأشكال و عوامل مختلفة و متعددة، و أحيانا متناقضة. فبالنسبة للماركسيين، يحدث التغيير الاجتماعي نتيجة التناقضات التي يحملها نظام الإنتاج المادي الرأسمالي. أما " إلياس نوربرت

* أي أننا نتبنى التعريف الذي قدمه ريمي و فويي. و سنشير إليهما بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

E. Norbert فهو يرى أن التغيير الاجتماعي يحدث نتيجة أسباب خارجية في معظم الأحيان¹.

كما توجد الكثير من الاتجاهات ترى بأن التغيير الاجتماعي يكون إيجابيا و يسير دائما إلى الأفضل: فالسانسيمونيون saint simonien (المتأثرين ب سان سيمون) و أوقيست كونت A. Comte، يعتقدون أن العامل الذي يؤدي إلى التغيير الاجتماعي هو العامل التكنولوجي و العلمي. ولكن ثمة من يرى عكس ذلك، فجون لوك J. Locke و أتباعه يرون أن التغيير يحدث في غالب الأحيان، تراجعاً و انتكاساً اجتماعياً Une régression sociale².

إن هذا الاختلاف في تفسير أسباب التغيير الاجتماعي، هو في جوهره، اختلاف في ترتيب و تصور عوامل التغيير عند علماء الاجتماع: هنالك من العوامل التي تؤدي إلى تغيير مرغوب فيه (إيجابي)، و هناك عوامل أخرى تؤدي إلى حدوث الفوضى في المجتمع.

لقد لاحظ " R. Boudon و F. Bourricoud"، في المعجم النقدي لعلم الاجتماع، أن معظم الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير التغيير الاجتماعي تركز على ثلاث عوامل أساسية: الظروف المادية للإنتاج ، التطور التكنولوجي، التغيير في الأنظمة القيمية و المعيارية في المجتمعات³.

ولكن " دليل علم الاجتماع " الذي ألفه M. Mountoussée و Renourd . نجد فيه التغيير الاجتماعي يفسر عند مختلف الاتجاهات السوسيولوجية بالعوامل التالية: العامل الاقتصادي، العامل التكنولوجي، العامل الديمغرافي، العامل الفكري و الأيديولوجي، العامل الديني و القيمي، الصراع الاجتماعي⁴، و لاحظنا أن العلاقة

¹ Rymond Boudon, François Bourricoud(1994) « dictionnaire critique de la sociologie ». Édition n° 4. PUF. Pp 70-71

²Ibid. p 71.

³ Ibid. p 71-72

⁴ Mountoussée. M, Renourd, G(1997). 100 fiches pour comprendre la sociologie. Bréal Rosny. Pp110- 120

بين هذه العوامل و التغيير الاجتماعي تبادلية، أي بقدر ما يؤدي تغيير إحداها إلى تغيير في البناء الاجتماعي، بقدر ما تتغير هي الأخرى.

ولكن التغيير الاجتماعي يمكن ملاحظته في عدة جوانب: التغيير الاقتصادي، التغيير القيمي، التغيير السياسي، التغيير الفكري و الثقافي.

ب- المعنى الإجرائي للمفهوم: نستعمل مفهوم التغيير الاجتماعي، للإشارة إلى تلك التحولات الكبيرة التي عرفها المجتمع الجزائري، منذ نهاية الثمانينات و مازالت مستمرة إلى غاية الفترة الحالية. و يمكن ملاحظة آثارها - أشكالها - في الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية (الفقر، البطالة، العنف، الإرهاب، التسول، تغيير الأنظمة القمية...).

9. التغيير السياسي changement politique: يمكن أن نعتبر التغيير السياسي جزء من التغيير الاجتماعي، ويمكن كذلك أن يكون عاملا مهما في إحداث التغيير في المجتمع. و نستعمله في هذه الدراسة، كمفهوم فرعي، للإشارة إلى انتقال نظام الحكم السياسي في الجزائر، من " الأحادية الحزبية، التي سادت منذ الاستقلال إلى غاية التسعينات، حيث كان فيها حزب سياسي واحد، يسير الشؤون العامة للمجتمع(و لم تكن هناك حريات إعلامية، فردية)؛ إلى التعددية الحزبية التي جاءت بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 و دستور 1989، الذي أقر التعددية الحزبية، الجمعوية. و فتح فيها المجال لظهور الصحافة المستقلة و الأحزاب السياسية و الجمعيات..".

نرى أن هذا المفهوم مهم في دراستنا للمجالات العامة الحضرية، حيث سمح لنا بتحليل الاستعمال ذوا الطابع السياسي لهذه المجالات من جهة، و المنطق الذي يحكم تحرك الدولة و مختلف الفاعلين في المجتمع. هذا إلى جانب أنماط شرعنة modes de légitimation الممارسات عند مختلف الفاعلين الاجتماعيين.

10. التغيير الاقتصادي changement économique. يمكن القول أيضا، بأن التغيير الاقتصادي هو إحدى عوامل و مظاهر التغيير الاجتماعي. و لكننا فضلنا أن نستعمله في هذه الدراسة مستقلا، لكي يساعدنا بشكل أدق على تحليل الممارسات و الاستعمالات المختلفة للمجالات العامة الحضرية. و المعنى الذي يحمله مفهوم التغيير الاقتصادي في هذه الدراسة، هو : " انتقال النظام الاقتصادي في الجزائر، من النظام الاشتراكي المركزي؛ حيث تكون الدولة هي المحتكر الوحيد لوسائل الإنتاج و المسؤول الرئيسي عن كافة العمليات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية، إلى النظام الليبرالي (اقتصاد السوق) في بداية التسعينات؛ حيث فتح المجال الاقتصادي (الإنتاج، التجارة الخارجية) للقطاع الخاص، و بدأ القطاع العام بالتراجع. و قد تم تسريح الآلاف من العمال، و غلق الوحدات الإنتاجية، و رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية بشكل تدريجي، مازال مستمرا إلى الآن.

لقد صاحب التغيير السياسي و الاقتصادي، تغييرات عميقة في المجتمع الجزائري. فالتغيير السياسي على سبيل المثال، كان عاملا مهما في انتشار العنف السياسي و الإرهاب، الذي دخلت فيه البلاد منذ توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992. أما التغيير الاقتصادي، فقد كان سببا في ارتفاع نسبة البطالة إلى 42 %، نتيجة غلق المؤسسات العامة و تسريح العمال، و التخريب الذي مس الكثير منها. و أدى أيضا إلى نمو السوق الموازية و انتشار الأسواق الفوضوية في المدن الكبرى، و الاحتلال العشوائي للمجالات المختلفة. كما ساهم في تطور الخارجية و حركة الاستيراد.

سنحاول من خلل مفهوم " التغيير السياسي" و " التغيير الاقتصادي" و " التغيير الاجتماعي"، أن نحلل الممارسات و السلوكات في المجالات العامة مثل استعمالها من طرف التجار الفوضويين (فير القانونيين)، استعمالها للمظاهرات و الاعتصامات السياسية، المواجهة مع الدولة، الممارسات المتعارضة مع القيم

الاجتماعية المحلية، العنف، ... و نبحث من خلال هذه المفاهيم، عن العلاقة الموجودة بين الأوضاع السائدة في كل مرحلة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) و نوعية الممارسات و الاستعمالات في و للمجالات العامة.

11. النظام السياسي système politique: تكمن أهمية هذا المفهوم في هذه الدراسة، في قدرته على توضيح العلاقة بين الدولة و المجتمع، من خلال تحليل بعض لممارسات الاجتماعية في المجالات العامة الحضرية. و نعتقد أن طبيعة النظام السياسي ذات أهمية في فهم ردود فعل الدولة تجاه بعض أشكال التعبير السياسي الذي تقوم به بعض الجماعات الاجتماعية في المجال العام. و يفيدنا أيضا في تحليل الممارسات السياسية لأجهزة الدولة، واستعمالاتها للمجال العام الحضري.

إن مفهوم " النظام السياسي système politique"، لا يحظى بالاتفاق حول دلالاته و معانيه؛ فالاتجاه الوظيفي يفضل استعمال هذا المفهوم لدراسة الدولة. ونجد R. Dahl يعرفه على أنه " كل مجموعة من العلاقات الإنسانية التي تفترض وجود علاقات قوة، سلطة و حكم"¹

أما " Easton" فهو ينظر إلى النظام السياسي على أنه " جزء من الأبنية الأخرى المكونة للمجتمع"². المدخل البنائي الوظيفي في استعمال و تعريف مفهوم النظام السياسي، يفضل وجود حالة من الاستقرار و التوازن بين الأبنية الاجتماعية، ويفترض وجود قوى اجتماعية تتدخل لفرض وضعية الثبات و الاستقرار في المجتمع، وهي بذلك - حسب الهواري

¹ Guy H ; Bertrand B ; Pierre B ; Philippe B(2005) « dictionnaire de la science politique et des institutions politiques ». 3eme édition. Armand Colin. Paris. Pp 366-367

² Ibid. p 367.

عدي¹ - ينفي و يرفض وجود كل أشكال الصراع و اللاتوازن في النظام السياسي و المجتمع.

بالرغم من الانتقادات الكبيرة الموجهة إلى التيار الوظيفي في تعريفه للنظام السياسي، إلا أن له أهميته تكمن، في كون علماء الاجتماع الأمريكيين لا ينظرون إلى النظام السياسي على أنه الدولة ذاتها. بل إن الدولة عند هذا التيار، هي عنصر فقط من النظام السياسي. إن جوهر هذه الفكرة هو أن المقومات السياسية (les potentiel politique)، أي كل ما يمكن أن يستعمل سياسياً، قد تكون خارج جهاز الدولة ؛ و بذلك فلا يمكن أن نختزل ما هو سياسي في ما هو رسمي قانوني، داخل الدولة. نعتقد أن هذه الفكرة ذات أهمية بالغة في فهم و دراسة الدولة في العالم الثالث. فهذه الأخيرة، يقول عدي، " لم يكتمل بنائها بعد، لأنها لم تستطع إلى غاية الآن أن تمتص كل ما يمكن أن يستعمل من طرف الجماعات الاجتماعية المتنافسة على السلطة. إن الدولة ليست مستقلة عن المجال الاجتماعي، فما زال الكثير من جوانب هذا الأخير (النظام الاجتماعي) "مسيسة"، و تستعمل للوصول أو للبقاء في السلطة، مثل الدين، اللغة ، القبيلة، العرق...

انطلاقاً من هذه الوضعية، يعرف لنا الهواري عدي النظام السياسي على أنه " مجموع الأبعاد و الجوانب السياسية الموجودة في المجتمع"². حسب هذا التعريف، كل ما يمكن أن يشكل موضوعاً للسياسة و مورداً سياسياً، تلجأ إلى استعماله الجماعات الاجتماعية المتنافسة و المتصارعة على السلطة، يمكن أن يكون " بعداً سياسياً؛ أي عنصر من النظام السياسي.

¹ Voir Lahouari Addi (1989). Etat et pouvoir. Op.cit.

² Ibid. p 105

فالثقافة، الدين، اللغة... كلها عناصر مازالت تستعمل بشكل قوي للأغراض السياسية في العالم الثالث، وبالتالي فهي الجزء الأهم الذي يجب أخذه بعين الاعتبار في دراسة الدولة و النظام السياسي في هذه الدول، و من الخطأ الاعتماد على المقاربة التي تكفي بما هو رسمي مدستر.

ولكن هذه الأبعاد لا يمكن أخذها بعين الاعتبار في دراسة الأنظمة السياسية للمجتمعات في العالم الثالث، إلا عندما يؤدي اللجوء إلى استعمالها، إلى خلق حالة من العنف و الصراع الاجتماعي المهدد للسلم الاجتماعي. إن ما هو سياسي إذا، لا يمكن - و لا يجب - اختزاله في الدولة و التنظيمات الرسمية المعتمدة؛ لقد أشار كل من J.S. Colman و G. Almand إلى أنه " عندما نتحدث عن النظام السياسي، فإننا نتحدث عن كل التفاعلات الداخلية و الخارجية التي تؤدي إلى استعمال - أو التهديد باستعمال - العنف و القوة و القمع المادي. إذا لا يجب أن نتحدث فقط عن الأبنية القانونية و الرسمية (مثل البرلمان، الحكومة، المحاكم، الأجهزة الإدارية..) أو التنظيمات السياسية المعتمدة (مثل الأحزاب، الجمعيات، النقابات...)، و لكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار بالأبنية الاجتماعية غير الرسمية مثل: جماعات القرابة، جماعات العائلة، و بعض الظاهر الأنومية كالمظاهرات، المشادات في الشوارع..¹ "

يمكن أن نخلص إلى أن ما هو سياسي، لا يجب اختزاله فما هو رسمي دولتي *Etatique*، و لكن يجب أن نهتم بكل الممارسات الاجتماعية التي تهدف الوصول إلى السلطة أو للاحتفاظ بها. إذا كانت الدولة الحديثة في الغرب استطاعت أن تمتص جزءا كبيرا من المقومات السياسية الموجودة في الأبنية الاجتماعية، و قامت بوضعها في منء عن الاستعمال السياسي، فإن الدولة في العالم الثالث، لا تزال الموارد السياسية المهتدة

¹Ibid. p 107

للنظام و السلم الاجتماعي، الأداة الرئيسية بالنسبة للأنظمة الحاكمة في معركتها للبقاء في السلطة، و بالنسبة للمعارضة التي تريد الوصول إلى الحكم. و يمكننا القول أن إحدى أهم الأسباب التي تقف وراء العنف في الكثير من هذه الدول هو استعمال هذه الموارد (الدين، اللغة، القبيلة،...) بشكل حاد، وعدم قبول الجماعات المسيطرة على السلطة، بدستورها و الاعتراف بها، إلا في بعض النماذج الشكلية* .

* بالرغم من أن الدستور الجزائري يمنع تشكيل الأحزاب السياسية باسم الدين، اللغة، الجهة، إلا أن معظم الأحزاب السياسية لا تزال تعتمد على هذه الموارد في تجنيد السكان حولها. و لا يزال الدين مثلا إحدى أهم مقومات الخطاب الرسمي الشعبي للسلطة.

IV. الدراسات السابقة:

لم يتمكن من العثور على دراسات سوسيولوجية تناولت موضوع " استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية" . و لكننا تحصلنا على بعض الدراسات و المقالات التي يوجد فيها تناول للمجال العام من أبعاد مختلفة، و لكن هذه الدراسات يصعب تلخيصها و عرضها في شكل دراسة سابقة لموضوع " استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية.

فمثلا يمكن أن نذكر دراسة الباحثة الاجتماعية الجزائرية " نسيمة دريس" حول المجالات العامة في مدينة الجزائر. و هي عبارة عن رسالة دكتورا من الدرجة الثالثة ، في جامعة Paris 10. و تم تعديل شكلها لأغراض النشر، ونشرت تحت عنوان: "

La ville mouvementée : espace public, centralité, mémoire urbaine à Alger. Ed. Harmattan. France. 2001.

يمكن القول بأن هذه الدراسة كانت مرجعية في هذا البحث، و ذلك لاعتمادنا عليها في فهم و تحليل الكثير من الاستعمالات و السلوكات في المجالات العامة. كما ساعدتنا في بناء منهجية للدراسة الميدانية، بحيث اعتمدنا تقريبا على نفس الأدوات التي استعملتها في جمع البيانات (المقابلات، الملاحظة، الصور الفوتوغرافية)، و على التقنية ذاتها في عرض المقابلات و استخدامها في التحليل. و لكن اعتمدنا أيضا على ما قدمته نسيمة دريس في التحليل النظري للمجال العام، خاصة ما يتعلق بالمجال العام في المجتمع الجزائري. ولهذا، سيلاحظ تأثير دريس نسيمة دريس على هذه الدراسة، في كافة مراحلها.

أما الدراسة التي سنعرضها هنا على شكل دراسة سابقة، فهي دراسة أجريت على المجالات العامة في مدينة جنيف Genève السويسرية. و هي عبارة عن دراسة جماعية، نشرت في كتاب " vivre et créer l'espace public"¹، عن دار presses polytechnique et universitaires. Romand « سنة 2001 و تقع في 223 صفحة. و قد ألف الكتاب، نفس الباحثين الذين قاموا بهذه الدراسة، وهم: Michel Bassand, Anne Compagnon, Dominique joye, Véronique Stein.

1. التساؤلات الرئيسية للدراسة: بما أن هذه الدراسة كانت جماعية، وممولة من طرف مركز بحث، كانت شاملة و واسعة، وانطلقت من أربعة تساؤلات يمكن اعتبار كل واحدة منها محورا أساسيا في البحث. و التساؤلات هي:

✓ مل هي مواقف مختلف الفاعلين في المدينة، من مسألة إنتاج و تسيير المجالات العامة؟

✓ Comment les divers acteurs s'articulent-ils autour de la question de la production et de la gestion des espaces publics ?

✓ كيف يستعمل سكان المدينة المجالات العامة المركزية، وكيف يمكن لنا أن نستوعب (نفهم) هذه الاستعمالات؟

✓ Comment les citoyens utilisent- ils les espaces publics centraux, et comment peut-on rendre compte de ses usages ?

✓ ما هي تمثيلات مختلف الفاعلين للمجالات العامة؟

¹ Michel Bassand, Anne Compagnon, Dominique joye, Véronique Stein(2001). « vivre et créer l'espace public ». presses polytechniques et universitaires. Romand.

✓ *Comment les divers acteurs se représentent- ils les espaces publics ?*

✓ إلى أي مدى يكون استعمال المجالات العامة مساهما في اندماج سكان المدينة؟

✓ *Dans quelles mesures l'usage de l'espace public contribue-il à l'intégration des citoyens ?*

2. فرضيات الدراسة:

لاحظنا أن فرقة البحث التي قامت بهذه الدراسة، استعملت فقط التساؤلات الرئيسية، ولم تستعمل الفرضيات.

3. منهج الدراسة و أدوات جمع البيانات: استعملت فرقة البحث الأدوات التالية:

- الملاحظة المباشرة و البسيطة للمجالات العامة
- الملاحظة بالمشاركة
- الاستمارة
- المقابلة
- الصور الفوتوغرافية

4. عينة الدراسة: تشكل عينة الدراسة من عينتين هما:

أ- عينة خاصة بالأماكن التي تجرى عليها الدراسة. و تشكل من المفردات التالية:

- ساحة نوف *la place Neuve*
- ساحة *la plaine de plainpalais*.
- ساحة *la place des volontaires*

و توجد هذه الساحات العامة في مدينة جنيف السويسرية

ب- عينة ثانية تتشكل من الفئات التي تم استجوابها و لاحظتها. و هي

كالتالي:

- عينة تتكون من سكان مدينة جنيف Genève.
 - عينة تضم مستعملي المجالات الثلاث.
 - عينة تضم الفاعلين الأساسيين في هذه المجالات.
- و قد قدم الباحثون تبريرات دقيقة لاختيار هذه العينات.

5. النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة هامة من النتائج. و نظرا لضيق المجال، سنكتفي بعرض تلك التي تتعلق بالاستعمال و التمثيليات الاجتماعية للمجالات العامة.

أ- النتائج المتعلقة باستعمال المجالات العامة المركزية في مدينة جنيف:

- جميع الفئات الاجتماعية في مدينة جنيف تستعمل المجالات الثلاث (الرجال، النساء، الشيوخ، الفقراء، الأغنياء، الأجانب..).
- الرجال هم من يستعمل هذه المجالات أكثر من النساء.
- الفئة العمرية (15-25 سنة) تتواجد في هذه المجالات بنسبة أكبر مقارنة مع فئة المسنين. و يلاحظ أن الشبان يتواجدون أكثر في الليل، في حين نجد المسنين في النهار.
- الفئات التي تنتمي إلى الطبقات الوسطى و الأفراد المتعلمون هم من يأتي أكثر من الفئات الأخرى إلى هذه الساحات.
- معظم مستعملي الساحات هم من بلدية جنيف و ضواحيها.
- يأتي الأفراد إلى هذه الساحات لأغراض متعددة:

- المرور منها للذهاب إلى العمل، الدراسة، التسوق
- التنزه و الترفيه.
- مكان للمواعيد و الالتقاء.

توصلت الدراسة إلى أن المجالات العامة في مدينة جنيف، تستعمل بطريقة تشاركية من طرف سكان المدينة. و لكن ليس هناك دائما إجماع حول طرق استعمالها (النوع، الشكل). و عند ملاحظة هذه المجالات بعمق، يمكن أن نجد أنها موجهة للطبقات الوسطى و الشعبية.

ب- النتائج المتعلقة بالتمثيلات الاجتماعية للمجالات العامة عند سكان مدينة جنيف.

أظهرت الدراسة إلى أنه هناك عدة صور للمجالات العامة في المخيال الاجتماعي لسكان المدينة. و يمكن تلخيصها في الأشكال التالية:

- التعارض الموجود بين التمثيلات الجمالية و الفنية *représentations esthétiques et artistiques* من جهة، و بين التمثيلات المتعلقة بالوظيفة و الاستعمال. فهناك تصورات (تمثيلات) مبنية على المظهر الجمالي والشكل الفني للمجالات العامة، و هناك أخرى مبنية على الوظائف و الخدمات التي تقدمها و توفرها هذه المجالات.

6. نقد و تحليل. يمثل هذا الكتاب بصفة عامة، و هذه الدراسة بصفة خاصة، إحدى المؤشرات على تزايد الاهتمام بدراسة المجالات العامة الحضرية، و بضرورة وضع إستراتيجية لإنتاجها و تسييرها؛ و ذلك لمالها من قدرة على خلق الاندماج الاجتماعي لسكان المدينة. و لكن اختلاف السياق الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي و السياسي بين سويسرا و الجزائر، يجعل من (الخطورة) نظريا و منهجيا أن نبني فرضياتنا و تساؤلاتنا على ما توصلت إليه الدراسة. و لكن من الناحية النظرية، كانت

هذه الدراسة ذات أهمية بالغة في إفادتنا بالكثير من المفاهيم الجديدة المتعلقة بالمجال العام الحضري. وبتعبير آخر نقول: لقد استطاعت هذه الدراسة أن تملأ فراغا نظريا كبيرا كان سائدا في موضوع المجال العام الحضري؛ لأنها حاولت أن تقدم مقاربات سوسيولوجية و متعددة الاختصاصات pluridisciplinaire للكثير من المفاهيم و الأبعاد الأخرى التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمجال العام. سنعتمد مثلا، في إبرازنا لمفهوم الاستعمال، المستعملين، الفاعلون الاجتماعيون على ما توصلت إليه هذه الدراسة.

و لكن بالرغم من هذه المفاهيم الجديدة التي أتت بها الدراسة، إلا أنها لم تتعرض إلى الجدل النظري الكبير الذي ميز - و لا يزال يميز - مفهوم المجال العام، منذ نشأته، و علاقته بالمجالات العلمية الأخرى. لقد استعمل المجال العام في هذه الدراسة، و كأنه مفهوم جاهز لا يحتاج إلى المزيد من الإثراء و النقاش، و لا يحتاج أيضا إلى توضيح المبررات التي تجعلنا نأخذ بعدا منه دون الآخر. نرى أنه هناك ما يبرر هذا الموقف لدى الباحثين؛ إن نضح مفهوم المجال العام في اللغة الفرنسية، هو الذي سهل من عملية تبنيه. و هذه السهولة المفترضة، لا يمكن أن نجدها في اللغة العربية. يجب أن نقول بأننا لم نعثر على أي دراسة للمجال العام باللغة العربية، وهذا سيكون سببا آخر للتطرق إلى التاريخ السياسي و السوسيولوجي للمفهوم.

هناك الكثير من الدراسات الأخرى التي تناولت المجال العام من زوايا مختلفة، ولكنها كلها باللغة الفرنسية. و سنعتمد عليها بشكل قوي في هذه الدراسة، و لكننا نود لا نود أن نعرضها في هذا العنصر، كونها تبتعد عن موضوع هذه الدراسة. يمكن أن نذكر منها، دراسة الباحثة الفرنسية "

فرنسواز بوشنين *F. Bouchenine* حول المجالات العامة في المدن المغربية "les espaces publics des villes ¹maghrébines". لقد حاولت هذه الدراسة الجماعية، أن تبين أشكال المجالات العامة في المدن المغربية، و أهم الخصائص التي تتميز بها. لذلك فمن الناحية النظرية كانت ذات أهمية بالغة لما قدمته من خصائص أنثروبولوجية للمجالات العامة في هذه المجتمعات. و لكن لم تتناول بالتدقيق كيفية استعمالها و علاقة ذلك بالأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.

إن الإشكالية الكبيرة التي واجهتنا، هي غياب الدراسات باللغة العربية للمجال العام، التي يمكن أن تساعدنا على تبني و شرح المفاهيم الأساسية. لذلك، عند استعمالنا للكثير من هذه المفاهيم، اعتمدنا على اجتهادنا الخاص، و على توجيهات الأساتذة. و هنا يجب أن ننبه القارئ إلى أنه يمكن أن يجد دراسات أخرى لا تتبنى نفس المفاهيم باللغة العربية، كما أوردناها نحن. إن الاختيار مثلا بين (المجال، المكان، الفضاء، القطر.. أو بين العام، العمومي، المشترك، الدولي...) إنما يخضع للمبررات و الأهداف – وربما ذاتية – عند كل باحث. من هنا من المنتظر أن تسهم دراستنا للمجالات العامة في المدن الجزائرية، في لفت الانتباه حول أهمية هذا الموضوع من جهة، و في تقديم قراءات باللغة العربية لبعض المفاهيم السوسولوجية.

٧. أسباب اختيار الموضوع.

بالرغم من الأهمية الكبيرة للمجال العام، إلا أن الدراسات الجزائرية التي تناولته قليلة و محتشمة، مقارنة مع الدراسات التي تناولت المدينة من

¹ نشرت هذه الدراسة في مقال عنوانه "espaces publics des villes marocaines" من طرف الباحثة الفرنسية F. Bouchenine الأستاذة في المعهد الوطني للتهيئة و التعمير بالرباط، و هذا في المجلة المتخصصة في الدراسات الحضرية "les annales de la recherches urbaines" في شكل ملخص. أنظر إلى:

Bouchenine.F.N (1993). Espaces publics des villes marocaines ». In les annales de la recherche urbaine. Numéro spécial « espaces publics en villes ».

أبعاد أخرى. فالسبب الرئيسي الذي كان وراء اختيار هذا الموضوع، هو البحث عن زاوية جديدة يمكن من خلالها التطرق إلى المجتمع الحضري الجزائري بكل تعقيداته. نعتقد أن مفهوم المجال العام، يمكن أن يساعد على تجاوز الكثير من المعوقات الابدستمولوجية التي تقف دون أن نجتمع، في دراسة واحدة، بين الأبنية المختلفة (السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية). أي أن هذا المفهوم – و هذه الدراسة – يستطيع أن يمدنا بأدوات تحليلية متنوعة، ويفتح آفاق لدراسة بعض الجوانب في المدينة، يصعب التطرق إليها من زوايا أخرى.

يجب أن نشير أيضا إلى أن الذاتية عنصر أساسي في اختيار الموضوع. فخلال السنوات الماضية، عرفت المجالات العامة في الجزائر، أحداثا هامة أدت إلى حدوث تغييرات عميقة في المجتمع الجزائري (أحداث 5 أكتوبر 1988، أحداث منطقة القبائل 1998، 2001)، لذلك رأينا أنه من الممكن، عبر مفهوم المجال العام، أن ندرس هذه الأحداث من حيث أسبابها و علاقتها بالمدينة، وتأثيرها على الأبنية الاجتماعية المختلفة. بعض الأحداث الدولية كانت عاملا مهما في اختيارنا لهذا الموضوع؛ لقد شهدنا كيف كان الشارع ميدانا للصراع السياسي في أوكرانيا (الثورة البرتقالية)، وكيف تحول في لبنان إلى ساحة لاستعراض القوة.

يمكن القول أن هذه هي أهم الأسباب الذاتية و الموضوعية التي كانت وراء اختيار موضوع " استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية.

VI. أهداف الدراسة:

نسعى في هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ عرض الإطار النظري الذي يمكن أن تدرس فيه ومن خلاله إشكالية المجالات العامة في المدينة الجزائرية.
- ✓ البحث عن أهم الأشكال الحضرية للمجالات العامة في المدن الجزائرية.
- ✓ اكتشاف و وصف الاستعمالات المختلفة للمجالات العامة بالمدن الجزائرية.
- ✓ تحليل استعمال المجال العام الحضري.
- ✓ تفسير التغير الملاحظ في استعمال المجال العام من مرحلة إلى أخرى.
- ✓ البحث عن العلاقة الموجودة بين الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية و نوعية الاستعمال الذي يمكن ملاحظته في المجالات العامة الحضرية.
- ✓ تقديم قراءة للمجتمع الجزائري، انطلاقا من الممارسات الاجتماعية في المجالات العامة.

تمهيد

قبل التطرق إلى معالجة المفهوم المحوري في هذه الدراسة (المجال العام)، نعتقد أنه من الضروري - منهجيا و نظريا- أن نتعرض أولا إلى تقديم معالجة لمجموعة من المفاهيم الفرعية - و الأساسية في نفس الوقت- التي لها علاقة مباشرة بمفهوم المجال العام في مختلف التخصصات العلمية التي يرد فيها استعماله (علم السياسة science politique ، التحضر l'urbanisme، علم الاجتماع الحضري la sociologie urbaine ...)، و تساهم في إعطاء معنى للأبعاد المختلفة التي يشير إليها هذا المفهوم عند مختلف المفكرين الذين تناولوه.

قدم أحد المختصين في علم الاجتماع الحضري، جون ريمي Jean Remy، و ليليان فويي Liliane Voyé في عدد من مؤلفاتهما المشتركة¹ مجموعة من الثنائيات المتفرعة dichotomie التي لها علاقة قوية بمفهوم المجال العام و تساهم في توضيح مجموعة من القضايا التي ستساعدنا في فهم و تحليل محتوى و مختلف دلالات المفهوم.

I. الخاص/العام: privé/public. إن مجرد استعمالنا لمفهوم المجال العام، يدفعنا إلى التحديد الدقيق للحدود التي (يصح) فيها وضمنها استعماله. و بتعبير آخر

¹ يمكن أن نذكر منها:

-ville ordre et violence (1981).PUF.

-la Dichotomie Prive/Public dans l'usage courant:fonction et genèse. Publié pour la première fois in: recherches sociologiques 1973.vol 5, n°1 pp 10-38, et republié dernièrement in: Jean Remy(1998),la sociologie urbaine et rurale: l'espace et l'agir, Harmattan, Paris, pp201-226.

نقول: أن الإقرار بوجود مجال عام، هو في حد ذاته إقرار ضمني، بأنه ثمة حدود رمزية و مادية limites matérielles et symbolique يتوقف عندها هذا المجال، ليبدأ منها مجالا آخر مناقضا له يعرف بأنه "خاص" espace privé .
و لكي نتمكن من التعرف على الحدود التي تفصل كل واحد عن الآخر (المجال العام عن المجال الخاص)، نرى أنه يكفي أن نعالج إحداهما لتتعرّف على خصائص الآخر؛ لأن " ما هو "عام" يعرف بالخصائص المضادة لخصائص ما هو " خاص" حسب العديد من الباحثين، و لهذا سنحاول أن نقدم معالجة لهما كما يقدمها جون ريمي و ليليان فويبي¹

1. الخاص privé: يعتقد المؤلفين أنه " لا يمكن لمفهوم الخاص أن يتأسس وفق مفهوم واحد، بل إن محتواه يتشكل من النقاء و تقاطع العديد من العناصر غير المتجانسة؛ بعضها يتعلق بالنشاطات و أخرى بالمكان و أخرى بالأفراد"². و يمكن تلخيص هذه العناصر فما يلي:

✓ الحق في عدم تدخل السلطات الخارجية: أي أن الأماكن و النشاطات الخاصة، لا يحق فيها للجهات الخارجية (رسمية أو غير رسمية) أن تتدخل في تنظيمها و تسييرها، لأن ذلك من صلاحيات مالكيها الخاص، و يرجع له تحديد من يدخل إليها، و من بإمكانه أن يطلع عليها.

✓ عدم وجود إمكانية الرؤية الاجتماعية non visibilité sociale : يقصد المؤلفين بهذا المعيار، أنه لا يمكن لعامة الناس أن يشاهدوا ما

1- J,Remy. L,Voyé(1998)M la Dichotomie Prive/Public dans l'usage courant:fonction et genèse. Publié pour la première fois in: recherches sociologiques 1973.vol 5, n°1 pp 10-38, et republié dernièrement in: Jean Remy(1998),la sociologie urbaine et rurale: l'espace et l'agir, Harmattan, Paris, pp201-226.

2- ibi.p 203-204

يجري في المجالات الخاصة أو كيف تجري النشاطات الخاصة لأنها محجوبة عن أعينهم و لا يمكن رؤيتها.

✓ التحكم الثقافي la maîtrise culturelle : تمتاز المجالات الخاصة بأنها متحكم فيها ثقافياً، بحيث عدد الثقافات التي يمكن أن نتواجد فيها دفعة واحدة، يمكن لصاحبها أن يتحكم فيه حسب رغباته و قدراته. ولذلك فإن للفرد الحرية الكاملة في الظهور بشخصيته الحقيقية دون الحاجة إلى " التظاهر " أو إخفاء عناصر معينة منها، لأنه ليس مطالب باحترام الذوق العام؛ إن المجال الخاص يعطي للفرد استقلالية ذاتية واسعة تسمح له بممارسة أهواءه و تحرير رغباته المكبوتة في بعض الجوانب.

كلما اجتمعت هذه الخصائص في مجال واحد - أو نشاط واحد-، كلما زادت قوة خصوصيته، وكلما قلت كلما بدأ المجال الخاص- أو النشاط الخاص- في التحول تدريجياً لأن يكون "عاماً". و هنا تظهر لنا المجالات الخاصة(و كذلك العامة) تراتبية hiérarchiques تنطلق من الأكثر خصوصية(أو الأكثر عامية) لتصبح عامة (أو خاصة).

1. العام public: إذا كان جون ريمي J.Rémy و ليليان فويي L.Voyé يذهبان إلى مناقشة هذه الثنائية من خلال إبراز الخصائص الموجودة في كل طرف، ثم عكسها للحصول على الطرف المقابل، فإن بعض الباحثين العرب حاولوا أولاً تقديم مقارنة للمفهومين في اللغة الفرنسية و العربية؛ وهذا ما نحن بحاجة إليه في هذه الدراسة، لأننا أمام مفهوم نشأ في الغرب وتطور فيها ليأخذ معاني مختلفة في اللغة الفرنسية و الإنكليزية، و الدراسات العربية قليلة هي التي تناولت المفهوم سوسيولوجياً و حاولت أن تبين إلى أي مدى يتطابق مفهوم public مع "العام".

يقول نبيل بايخون Nabil Bayhoun و جون كلود دفيد Jean Claude David أن " مفهوم "public" في اللغة الفرنسية يشير إلى عدة معاني: >> هو ما ملك للدولة و ما هو مشترك بين الجميع، أو ما هو مراقب من طرف الدولة << " *ce qu'est commun à tous et ce qui appartient et contrôlé par l'Etat*"¹ و هذا التعريف يقتضي وجود نظام ديمقراطي جمهوري، تكون فيه الدولة جهاز مكلف بممارسة السلطة باسم الجميع و لمصلحة الجميع، و لو أن ذلك يحس أحيانا بأنه نوع من الإقصاء أو السيطرة.²

إذا ما هو عام يتحدد أولاً- كشرط ضروري- بوجود الدولة التمثيلية Etat représentatif التي هي خاصية من خصائص الأنظمة الديمقراطية. و يبدو لنا أن بايخون و دفيد يسايران أطروحة الكثير من المفكرين الذين تناولوا المجال العام و اعتبروا الدولة و الديمقراطية أساس وجوده و ظهوره* .

أما في اللغة العربية، فإن كلمة "عام" حسب بايخون و دفيد" لا تغطي جميع المعاني التي يشير إليها "public" في اللغة اللاتينية. بل يجب لذلك (تغطية المعاني المتعددة) تجنيد كلمتين (أو مفهومين) عل الأقل هما: "حكومي" الذي يعني كل ما هو ملك للحكومة و الدولة الرسمية، و"عام" الذي يعني كل ما هو مشترك و جماعي** . إن سبب اختلاف المعنى في اللغة الفرنسية عنه في اللغة العربية- حسب رأينا- و استعمال عدة كلمات في هذه الأخيرة للإشارة إلى معنى واحد في اللاتينية، يعود إلى اختلاف السياقات السياسية و الاجتماعية التي نشأ و استعمل – و يستعمل

1-Bayhoun Nabil, Jean Claude David(1997): "Du Souk à la place, Du citoyen au citoyen: Espace public dans les villes arabes(au moyen orient). In Nciri.M, Raymond.A: "sciences sociales et phénomènes urbains dans le monde urbain. Fondation Iben Saoud., Casablanca. Pp 193-202

2- ibid., p 193

* سنشير لاحقاً إلى تصور كل من هابرماس Habermas و أنا أروند Hannah Arond و عدي لهواري Addi Lahouari للمجال العام.

** يبدو لنا من خلال التمييز بين ما هو ملك عام و ما هو ملك حكومي عند الباحثين، إلى أنهما يشيران ضمناً إلى أن الدولة في البلدان العربية، لها أملاكها الخاصة التي لا يحق للعامة أن تشاركها فيها، و هما بذلك يحاولان أن يقدمها على شكلها "النوبتريمونالي noepatrimonial" الذي يطلقه الكثير من المفكرين العرب المعاصرين على شكل الدولة في هذه البلدان. و من بينهم نذكر برهان غليون، الهواري عدي..

– فيها، و لذلك يؤكد المؤلفين على " ضرورة وضع هذه المفاهيم – في كلا اللغتين- في تطور تاريخي لا زال مستمرا إلى يومنا، لأنه في كل الأحوال، مفهوم العام public يرتبط بقوة مع علاقات السلطة و أنماط إنتاجها، و يختلف ذلك من سياق سوسيو تاريخي إلى آخر، متتبعا في ذلك أشكال التنظيم الاجتماعي و الثقافي في المجتمعات الإنسانية.¹

من خلال هذه النظرة، يتبين لنا أن قراءة المفهوم ضمن سياقه السوسيو تاريخي أمر مهم لمعرفة حدود limites صحته و ثباته، و يترجم في نفس الوقت واقعا متميزا وشكلا من التنظيم السياسي (الدولة) و الاجتماعي و الثقافي. فإذا كان يعبر عن كلمة "public" في اللغة العربية بعدة كلمات لأجل تغطية بعض المعاني- و ليس كلها-، فإن ذلك – في اعتقادنا -ليس إشكالا لغويا، بقدر ما يعبر عن إن الدولة في الوطن العربي ليست تمثيلية و لا ديمقراطية، بل كثيرا ما ترتسم في المخيال الاجتماعي على أنها طرف خارجي عن المصالح المشتركة و وحدة مختلفة- و غالبا منافسة – لأفراد المجتمع إن لم تكن خصما لهم.

II. المركزية الحضرية centralité urbaine : يرتبط مفهوم " المركزية" عند الكثير من المؤلفين، بالمعنى السوسيوولوجي الحضري لمفهوم "المجال العام". و هذا ما يجعله محوريا للدراسات التي تهتم بهذا الموضوع(المجال العام). و سنحاول من خلاله أن نبين "كيف أن الكثير من المجالات العامة في المدن الحديثة، يشار إليها على أنها مجالات مركزية espaces de centralité، و أنه من الصعب تناول " المجال العام" دون التطرق إلى تحديد مفهوم " المركزية الحضرية"

1-Bayhoun.N, J.C.David(1997) Op., Cit. P 194

كما يقول بايخون و دفيد¹، لأنه من النادر أن نجد أماكن عامة ليست مركزية أو أماكن مركزية ليست عامة.

إن المركزية تتقاطع في الكثير من الخصائص مع ما هو عام، فحسب جون ريمي J.Rémy و ليليان فويي L.Voyé² "الأماكن المركزية لا يمكن حصرها فقط في أماكن التسوق و النشاطات الاقتصادية ذات الكثافة العالية، لأنه بهذا المعنى، ليس هناك فرق بين المركز الحضري و الأطراف بما أن هذه الأخيرة يمكن أن نجد فيها نشاطات اقتصادية و مراكز تسوق." يريد المؤلفين من خلال هذا التعبير، أن يؤكدوا على ضرورة إعطاء البعد السوسولوجي أهمية كبيرة في بناء مفهوم المركزية، و ذلك من خلال الاهتمام بالجانب الرمزي الكبير الذي تحمله، "لأن المركزية يفترض أن تحمل دلالات رمزية موجودة مسبقا *prédominantes*، تمثل الخلفية التي تأخذ عليها النشاطات الاقتصادية و الخدمات المختلفة أشكالها و موقعها. أما الخلفية الرمزية فتستمد وجودها من كون المركز *le centre* في الماضي، أول مكان تمارس فيه - ومن خلاله - السلطة و يتوحد حوله سكان المدينة³. إن تقديم المركزية بهذا التعريف، و بهذه الخصائص، يفترض كذلك أن يكون "مجالا عاما"، لكي يصبح من الممكن أن يؤدي هذه الوظائف المادية و الرمزية، الدينية و الدنيوية.^{**}

2- Ibid., p 194

1--J.Rémy,L.Voyé(1981): "ville ordre et violence, formes spatiales et transactions sociales'. Ed n°1.PUF, Paris. P 86'

* قد يشير هذا التعبير إلى أنه يجب أن تمر فترة زمنية طويلة على أي مكان ليحصل على دلالات رمزية عند سكان المدينة، و بالفعل فإنه من المنطقي أن يكزن مركز المدينة التاريخي *le centre historique de la ville* هو "الأجدر" و الأسبق بالحصول على هذه الدلالات، لأنه يفترض أن يكون الأقدم على باقي مناطق المدينة تاريخيا، و أنه أكثر من سجل الأحداث المؤثرة التي مرت بها المدينة.

2-Ibid.,p86

** من المهم أن نشير إلى أن "المركزية الحضرية" في المدن العربية و الإسلامية، تختلف عن المدن الغربية، و سنوضح لاحقا أن المسجد و السوق يمثلان مركزية قوية ولها دور أساسي في التنظيم الاجتماعي و السياسي و الحضري لهذه المجتمعات.

III. الأولوية/الثانوية. primarité/secondarité. سنحاول أن نناقش هذه الثنائية المتفرعة من أجل تقديم تصور نظري، يمكن من خلاله تفسير الكثير من السلوكات و الاستعمالات للمجال العام و المجال الخاص في المدينة الحديثة من جهة، و من جهة أخرى، فهم و تحليل بعض التعارضات الموجودة بين العام و الخاص، السلوك (السليم) و (غير السليم)، النظام و الفوضى *ordre et désordre* كما يقول ريمي و فويي.¹

مثلاً أشرنا إلى أن العام يأخذ خصائصه من الخاص، فإن المجال الأولي *espace primaire* يعرف — بدوره — بالنسبة للمجال الثانوي *espace secondaire*، و كل واحد منهما يستمد خصائصه من نقيض الآخر.

في تحليل ريمي و فويي في كتابهما "*ville ordre et violence..*" يتضح لنا أنه توجد علاقة — غير معلنة — بين المجال الخاص و المجال الأولي من جهة، و بين المجال العام و المجال الثانوي من جهة أخرى؛ و ذلك في تفسير بعض الخصائص التي يحملها أو يساعدان في إنتاجها، و ليس في الخصائص ذاتها.

"المجال الثانوي هو المجال الذي يستطيع فيه- و من خلاله- الفرد أن يبتعد عن القواعد الرسمية و غير الرسمية، و المعايير و القيم التي تحكم و تقيد سلوكه و حركاته الاجتماعية، سواء أكان ذلك على مستوى الأسرة- التي تفرض عليه احترام بعض المعايير و القواعد المشتركة و المتفق عليها، أو على مستوى المجال العام الذي تحكمه قوانين الدولة و المعايير الاجتماعية المشتركة². من خلال هذا التعريف، يمكننا أن نضع المجال الثانوي بين المجال الخاص الذي تحكمه قوانين

1-Ibid.,p76

2-Ibid.,p 71-72

غير رسمية(الأسرة)، و بين المجال العام الذي تحكمه وسائل الضبط الرسمية – و غير الرسمية –. و لذلك فإن المؤلفين يعتقدان "أن المجال الثانوي يتيح للأفراد إمكانية الاستقلالية و الهروب من بعض أشكال الرقابة الاجتماعية. و بالتالي فإن شخصية الفرد تنمو و تتطور في هذا النوع من المجالات¹. يمكن أن نجد هذا النوع من المجالات في الواقع، على عدة أشكال، مثل الأراضي الواسعة المنتشرة على أطراف المدينة يلتقي فيها الأفراد بعيدا عن الأنظار، أو المقاهي المنتشرة على الطرق السريعة و المراكز الحضرية الكبرى... أي أن المجالات الثانوية بهذا الشكل، يمكن أن نجدها في أغلب الأماكن التي (تضمن) نوعا من الغفلة و السرية *anonymat sociale* الاجتماعية على هوية و سلوكيات الأفراد، لأنه ليس هنالك (تعارف مباشر بين روادها)، و لا يحكمها – أو بالأحرى لا يتواجد فيها – سلطة رسمية تفرض احترام القانون. و المدينة المعاصرة مليئة بهذا الشكل من المجالات، فبالإضافة إلى التي ذكرناها سابقا، يمكن كذلك أن نعتبر مجالات ثانوية: المساحات غير المهيئة و غير الموجهة وظيفيا داخل التجمعات السكانية؛ إذ أن غياب وظيفة محددة لهذه المجالات البيئية* يمكن أن يحولها إلى (ملاجئ) للمنحرفين و عصابات الأشرار و الدعارة...، أو تتعرض مع مرور الزمن إلى النهب و (الخصوصية) من طرف جماعات النفوذ، من دون أن يكون لملاكها المشتركين و الافتراضيين (سكان الحي و العمارة) الحق و الأداة القانونية للدفاع عنها²، و لذلك فإنه على السياسات الحضرية أن تسعى قدر الممكن إلى تقليص هذا النوع من المجالات الثانوية، وذلك بتجنب "التدخل العمودي"^{**} في انجاز المشاريع الحضرية بصفة عامة و السكنية بصفة خاصة.

3-Ibid3.,p 72

* نقول "بيئية" لأنها في الغالب تقع بين بناية و أخرى.

- Sidi Boumedine Rachid(2002)"désordres ou des orders urbains" In NAQD.n° 16(2002). Pp 27-44. p 28.

** استعمل رشيد سيدي بومدين مفهوم " التدخل العمودي *l'intervention verticale* " في معالجته لفوضى العمرانية في المناطق الحضرية السكنية الجديدة ZHUN ، ليعبر عن أن قطاعات الدولة المكلفة بإنجاز مختلف المشاريع في هذه الأحياء، لا

و لكن يجب أن نشير إلى أن (حلم) القضاء على المجالات الثانوية نهائيا في المدينة المعاصرة أمر ممكن. لأنه لا يمكن أن تكون ذات دور سلب فحسب، بل هناك دائما حاجة لاستمرار وجودها لأنها جزء هام وأساسي في و من المدينة. و في هذا الصدد نجد "ريمي" و "فويي" يقولان بأن "الحاجة إلى الاختلاف و الظهور بشكل مغاير عما هو سائد و شائع في المجتمع، هو الذي يؤدي إلى وجود و استمرار المجالات الثانوية، ويجعلها تأخذ أشكالا مختلفة حسب السياق الذي توجد فيه. و لذلك يمكن أن تكون "الثانوية" هي المجال الخاص بحد ذاته، أي المسكن الذي يتيح للفرد إمكانية العيش على طريقته الخاصة، و يمكن أن تكون في المقاهي السرية التي كانت تجمع الطبقة العمالية لمناقشة أوضاعها، و البحث عن طرق التخلص من الاستغلال البورجوازي(وربما لهذا السبب حاربتها الدول الرأسمالية نظرا لتحويلها إلى مجال " نمو الوعي الطبقي"، أو مجالات "للثانوية الجماعية lieux de *secondarité collective* التي تهدد الأنظمة القائمة.¹

إن اتساع مساحة المجالات الثانوية في الحياة المعاصرة، يرجعه ريمي و فويي² إلى تقلص مساحة المجال الخاص(المسكن)، الناتج عن توسع المدن و ازدياد سكانها وما أفرزته من أزمات سكن وإسكان. ونتج عن هذا التقلص في المجال الخاص، ازدياد "كثافة" استعمال المجالات العامة، مما حولها إلى مجالات ثانوية متدهورة، و لكن أيضا أدى إلى تحول المسكن إلى مجال ثانوي فردي بسبب فقدانه للكثير من وظائفه و خصوصياته الاجتماعية.

من خلال ما سبق، يمكن أن نخلص إلى أن المجال الأولي و المجال الثانوي، ليسا بحقائق مكانية و زمنية ثابتة، بل يتغيران بتغير السياق التاريخي و المكاني؛ و لذلك نجد أحيانا أن المجال الثانوي هو المجال العام، أو المجال الأولي هو المجال

تتدخل مجتمعة في نفس الوقت(أفقيا)، و لكن تتدخل واحدة بعد الأخرى حسب قدراتها و الحسابات السياسية التي تقوم بها، وهذا ما يجعل هذه التجمعات السكانية تتحول إلى ورشات لسنوات طويلة من جهة، و من جهة أخرى تفقد الكثير من أراضيها الموجهة لاستقبال المشاريع. أنظر إلى المرجع السابق.

1-J.Rémy,L,Voyé(1981)ville ordre et violence..Op., Cit, P 95

2- Ibid., p 95-96

الخاص، و أحيانا أخرى لا يتطابقان و يبتعد كل واحد منهما عن الآخر. ولكن أحيانا أخرى تتقلب المعادلة ليصبح المجال الأولي مشابها للمجال العام و المجال الثانوي قريبا من المجال الخاص. إن هذه المعادلة المعقدة يتحكم فيها مجموعة من العوامل المختلفة منها: (الوضع القانوني للمجال le statut juridique de l'espace) من حيث ملكيته الخاصة أو العامة، و السياق الثقافي و الاجتماعي، و طرق وأنماط استعماله و امتلاكه من طرف الفاعلين الاجتماعيين وما ينتج عنها من آثار. و نعتقد أنه من خلال معالجتنا لمفهوم الأولية و الثانوية، يمكننا فهم و تحليل الكثير من السلوكات و الاستعمالات، التي يقول عنها "ريمي" و "قويي"، تؤدي إلى تدهور المدينة، ولكن ذلك لا يتأتى إلا بتوضيح أكثر للعلاقة القوية بين (الثانوية، الأولية) و (العام، الخاص) من خلال العودة إلى ظهور التمييز بين الخاص/العام و المجتمع المدني/الدولة في أوروبا الغربية.

IV. ظهور التمييز بين: الخاص/العام، المجتمع المدني/الدولة

Genèse de la différenciation entre: public/privé, société civile/Etat.

إن أولى أشكال التمييز بين المجالات في مدينة العصور الوسطى la ville médiévale ، لم تكن أبدا بين ما هو "عام" و ما هو "خاص"؛ لأن هذا النوع من التمييز - التقسيم - لم يعرف إلا بعد ظهور الدولة الحديثة Etat moderne و القانون الحديث Droit moderne ... إن التمييز الذي كان معروفا في ذلك الوقت، كان بين "الريف و المدينة"، لأنه كان لكل واحد منهما قانونه الذي يحكمه و قواعده التي تسيره، و نمط معيشة وإنتاج متميز^{1*}. ولكن من المهم أن نشير بأن هذا التقسيم لم

* يختلف التمييز بين المفكرين حول الريف و المدينة، وتختلف أدواتهم المفاهيمية، فدوركايم يستعمل التضامن العضوي و التضامن الألي، و تونايز F. TONNIES يميز بين المجتمع المحلي la communauté و بين المجتمع...

يؤد إلى "الإقصاء المتبادل exclusion réciproque" ، إذا ما أردنا استعمال تعبير ريمي و فويي²، لأنه بالرغم من انفصالهما المجالي إلا أن العلاقة و التداخل بينهما، كان مستمرا، و يمكن ملاحظته من خلال الاعتماد المتبادل في التموين و الاقتصاد . ولكن مع بداية تطور الاستقلال الذاتي للمدن autonomie des villes ، و تحولها إلى مركز للإنتاج الاقتصادي، و اعتماد هذا الأخير على قواعد التبادل règles d'échange، سعت البورجوازية – كقوة اجتماعية و اقتصادية صاعدة – إلى فرض قواعد تنظم و تحكم أشكال الإنتاج و التبادل السلعي من أجل الحفاظ على مكتسباتها و حمايتها من تدخل الأرستقراطية و الكنيسة. من هنا بدأت تظهر أولى أشكال التعارض بين الأولية و الثانوية* ، حيث كانت المدينة تمثل المجال الذي كانت تحكمه قواعد التبادل الاقتصادي، أما أطرافها و المجال الريفي، فقد كانا لا يخضعا لأي سلطة، و لا تحترم فيهما هذه القواعد، و منذ ذلك أصبحا(أطراف المدينة والريف) مجالا ثانويا بالنسبة للمدينة³. كان كل ما يوجد خارج أسوار المدينة، يوجه إليه المنحرفون، اليهود، ومن هنا يمكننا القول "أن التعارض الموجود بين المدينة و أطرافها(foubourg) كان أوضح من التعارض الموجود بين المدينة و الريف" و منذ ذلك الوقت >> أصبحت المدينة تشارك أكثر في إعطاء المجالات أبعادا و معاني مختلفة<<

la ville" participe d'avantage à l'ambivalence des lieux على

حد تعبير " إيف بارال Yves Barel" في كتابه"

*" la ville médiévale: système social, système urbain"*⁴

1. Ibid., p 96

2- Ibid., p 97

** ظهر هذا التعارض نتيجة انتقال الاقتصاد الأوروبي من النظام الإقطاعي إلى النظام التجاري التبادلي، و عرفت أوروبا ظهور أولى أشكال الفصل بين أملاك الأمير les biens de prince و أملاك عامة الناس مكن أجل توفير ميزانية الحفاظ على النظام العام، الذي كان يتكون أكثر من مصالح البورجوازية و الأرستقراطية. راجع في هذا الموضوع كتاب " Etat et pouvoir: approche méthodologique et sociologique" للمفكر الجزائري الهواري عدي.

1- Ibid., p 97-98

2- cité par, J.Rémy L.Voyé (1981)Op.,Cit. p 98

هذه التعددية الوظيفية للمجالات(الأماكن)، ربطها "ريمي" و "فويي" بالنظام المعقد للعلاقات الاستعمالات. وبالإمكان أن نجد لها سندا قويا في الحياة اليومية؛ وذلك في كون الأسرة، لم تكن تلعب وظيفة "الفردانية" *individualisation* التي تقوم بها الأسرة النووية الحديثة، فحتى في أوروبا الغربية، نجد تمازج كبير بين الأسرة النووية و الأسرة الممتدة؛ إذ أن الكثير من الأزواج الذين تربطهم علاقات قرابة، كانوا يعيشون مع بعضهم البعض. ولكن من المهم أن نشير إلى أن عالم الريف كان يختلف عن عالم المدينة؛ >> فالأول نجد فيه الأسر الميسورة هي من يتجه للعيش متحدة، لكي تستطيع أن تشكل قوة بإمكانها الدفاع عن أملاكها العقارية و الإقطاعية، في حين تهيكّل الأسر الفقيرة على نمط الأسرة النووية. أما في المدن، فإن الأسر الغنية كانت هي من يميل أكثر إلى التهيكل وفق الأسرة النووية¹، وهذا ما يعتبره J.Rémy، و L.Voyé أول مؤشر على ظهور المجال الخاص*.

ولكن إلى غاية هذه الفترة(بداية القرن الثامن عشر)، لم يكن هنالك بعد، (نضجا) في نمو و تطور المجال الخاص، لأن الأسرة لا زالت لا تؤد دورا عاطفيا و تربويا، ولا تقوم وحدها بالتنشئة الاجتماعية الأولية. ففي أوروبا العصور الوسطى، لم تكن الأسرة تقوم بالتمييز بين الحياة الاجتماعية *la vie sociale* و الحياة المهنية *la vie professionnelle*، و يتجلى ذلك - حسب ريمي و فويي - في شكل المنزل السائد في المدينة الأوروبية إلى غاية القرن الثامن عشر؛ إذ أن >> الدار الكبيرة لم تكن تحو على تقسيم وظيفي، وغياب الأروقة و الفصل بين الغرف، منع بقوة ظهور أشكال الحرمة *l'intimité*² <<.

مع تطور المجتمع التجاري *la société marchande*، بدأت الأسرة تتعد شيئا فشيئا عن و - من - محيطها، و بدأت تتحول إلى وحدة مغلقة للحسابات و

1- Ibid., p 98

* ثمة خلط يجب أن نتجنبه - أو على الأقل أن نوضحه - و هو أنه بالرغم من وجود أسر غنية، تحوي على الكثير من الأزواج و الأبناء و الخدم، إلا أنه لا يجب خلطها مع العائلة الممتدة أو الأبوية.

2-Ibid., p 98

التربوية، ومنها بدأت الأسرة الكبيرة في الفصل بين الحياة الدنيوية *la vie mondaine*، و الحياة المهنية *la vie professionnelle*، و الحياة الخاصة *la vie privée*؛ إذ كان لكل واحدة منها مجالها المكاني الذي تتم فيه (الصالونات، مكاتب العمل، غرفة النوم..).

إذا كان هذا النوع من الحياة الاجتماعية، لم يجعل من المسكن (*le logement*)، ومن الأسرة العناصر الوحيدة للاستثمار العاطفي، كما يعبر عنه "ريمي" و "فويي"، فإن التغيرات الكبيرة التي حدثت منذ عصر النهضة – وتسارعت خلال القرن الثامن عشر – وعرفت خلالها ظهور الدولة الحديثة بأدواتها التقنية للرقابة و أجهزتها الإدارية من جهة ، و المجتمع المدني من جهة أخرى كمكان للتبادل و النقد و التقييم المؤسس على حقوق الأفراد في الملكية الخاصة¹، أدت إلى بروز تأثيرات عميقة على الأسرة أهمها ظهور ما يعرف " بالحياة الخاصة كمجال مختلف عن الحياة الدنيوية و المهنية.

الأهمية التي تكتسبها هذه التفرقة بين الحياة الخاصة، الحياة المهنية و الحياة الدنيوية، بالنسبة للحياة الاجتماعية ككل، تكمن في تطور الحياة الجموعية *la vie associative* التي ستميز المدن في علاقة مع ظهور الطبقة البورجوازية. و كان لنمط الحياة السائد خلال العصور الوسطى، أثر كبير على تطور الحياة الجموعية. ففي ذلك الوقت >> كانت النبولة *la noblesse* تعطي رمزا لموقعها الاجتماعي من خلال احتفالات جماعية، تنتهي بالتجمع في ساحة الأسقف *la cour de monarque* وتجد في احتفالات " الأكسس"

la fête baroque التكتيف الأخير و المذهل لجميع عناصر الحياة المبنية على التمثيل؛ واحتفالات البورجوازية كانت تجرى و الأبواب مغلقة، لأنه إذا كان الأسقف

1- Ibid., p 98

يكتسب مكانته الاجتماعية بما يمثله، فإن البورجوازي يكتسبها بما ينتجه من عناصر مادية، على حد تعبير هابرماس Habermas¹.

انطلاقاً من هذا النمط الحياتي، ستسعى البورجوازية إلى المطالبة بتطوير الحياة الجموعية تحت أشكال مختلفة، و تسيرها وفق المعايير التي تتحكم فيها؛ و بذلك – ومع الإصلاحات – أصبح الدين شأناً خاصاً، و استمر وجود وعمل الكنيسة تحت القوانين العامة. و من هذا السياق السوسيو-اقتصادي، أتى الاعتراف بالحق في الملكية الخاصة وفتح المبادرة لها، هذا إلى جانب الاعتراف بالحق في التجمهر و التجمع، الذي أدى إلى تطور الصالونات و المقاهي بسبب ظهور احتياجات استهلاكية جديدة مثل القهوة، الشاي، الشكولاتة في منتصف القرن الثامن عشر² وتحولت هذه المجالات الجديدة إلى نوادي للنقاش و النقد المبني على استعمال المنطق و العقل³. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النوادي كانت في البداية حكرًا على الطبقة البورجوازية، لكن مع نمو حركة التنوير في أوروبا و تطور الثورة الصناعية و الفكرية، ظهرت بجانب هذه الصالونات، النوادي الأدبية (les salons littéraires) و حلقات القراءة التي استطاعت ان تستقطب الناشرون و المثقفون و الفنانون. و من هنا، بدأت تنتسج دائرة النقاش إلى الأمور السياسية و ظهرت من خلالها نوع من المساواة بين الطبقة الأرستقراطية و البورجوازية.

أدى استعمال التفكير العقلي إلى خلق – و بعدها انتشار – القوانين العالمية المجردة؛ و استطاعت النوادي و الحلقات الأدبية، أن تبدأ، ليس فقط في نقد المعتقدات و الأفكار التي تشكلت داخل المجال الخاص (المنزل)، ولكن كذلك السلطة

2-Ibid., p 102

1- Ibid., p 100

2- H. Jannière, V. Devillard (1997)"Espace public, communauté et voisinage". In : les espaces publics modernes. Collectif sous la direction de Picon Lefebvre. Moniteur, Paris p 16

القائمة كما يقول "عدي"¹ (أي سلطة الأرستقراطية). و منذ تلك الفترة، بدأت تظهر أولى معالم المجتمع المدني، منبثقا من الطبقة البورجوازية و مراقبا من طرفها، لأنه وسيلة بينها وبين السلطة الحاكمة*.

بدأ التمييز بين "الدولة" كمجتمع سياسي

l'Etat comme société politique خاضع لقانون وضعي يخدم المصلحة العامة، و يسعى إلى الحفاظ على السلام الاجتماعي بالتعاون مع شريكه في الحكم: المجتمع المدني *la société civile*. هذا الأخير تدعمه البورجوازية المنتجة للثروة المادية. لهذه الأسباب نعتقد أنه من الصعب فهم دور و وضع المجتمع المدني في أي مجتمع و أية دولة، دون ربط ظهوره و تطوره بتطور الدولة و نظام العلاقات الاجتماعية و علاقات القوة في المجتمع.

مع ازدياد قوة و نفوذ البورجوازية، بدأت الدولة في التطور داخليا، وذلك من خلال الاستقطاب السياسي على حساب السلطة الملكية، ونتاج عن هذه السيرورة، بداية الفصل بين الميزانية العامة و أملاك الأمير². و منذ ذلك تحولت أجهزة الإدارة، العدالة و الجيش إلى هيئات مستقلة عن البلاط الملكي. هذا الأخير تحول بدوره - مع مرور الوقت - إلى مجال خاص، و بدأنا نشهد تأسيس قطبين: الدولة كمجال عام بامتياز، تحصر البلاط الملكي و أسرته في المجال الخاص؛ يستطيع فيه الأمير أن يتصرف كما يريد، عكس المجال العام الذي يجب أن يتصرف فيه وفق شروط العقلانية السياسية *rationalité politique*. هذا من جهة، و من جهة أخرى

3- Lahouri Addi (2004) " espace public et société en Algérie". In le quotidien d'Oron. N° 23/24/25 / 2004.

* يجب أن لا تؤدي بنا هذه الفكرة إلى الحكم المسبق و المعياري، على أن المجتمع المدني في أوروبا، يؤدي دورا سلبيا و يخدم المصالح الضيقة للبورجوازية بسبب خضوعه في بداية نشأته لها. و لكن من المهم أن نحاول فهم هذه الفكرة داخل سيرورة تاريخية ميزتها حركة التنوير و الإصلاح. و يشير بعض المفكرين، أمثال "غرامشي Gramsci إلى أن عدم مرور المجتمع المدني في العالم الثالث، على هذه المراحل، هو سبب فشله و تحوله إلى أداة لإضفاء الشرعية على الأنظمة السياسية.

² - J. Rémy, L. Voyé(1981) Op., Cit. p 102

البورجوازية التي انطلقت من المجال الخاص (الأسرة)، لتفرض - و تنتزع - حقها في مراقبة الأرستقراطية، عن طريق المجتمع المدني و أماكن الاجتماع و النقد التي تحولت لاحقاً إلى ما يعرف عند هابرماس " بالحيث العام البورجوازي la sphère publique bourgeoise، و الذي عرفت كيف تفصله عن أملاكها الخاصة و مجالها الخاص الذي بدأ يتخذ من الأسرة وحدة أساسية للحساب و الاستثمار.

٧. مفهوم المجال العام la notion de l'espace public

تنبيه: قبل مناقشة هذا المفهوم على المستوى النظري، نرى أنه من المهم أن نشير إلى أننا نستعمل مفهوم " المجال العام " كترجمة للمصطلح الفرنسي Espace public. أي أننا سنناقش الدلالات و المعاني التي يحملها و يشير إليها في التراث النظري الغربي، لأنه ببساطة، مفهوم نشأ في الغرب و تطور فيها، و قليلة هي الدراسات العربية التي تناولته و قدمت إسهامات يمكن اعتمادها. كما ننبه القارئ إلى أن كلمة " المجال " لا نقصد بها " le domaine " و لكن نستعملها مرادفة لكلمة " الفضاء أو المكان " مع الاحتفاظ بالفرق بينهما في اللغة العربية كما في اللغة الفرنسية.

1. معالجة المفهوم: في دراستنا لاستعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، نحن بصدد (استكشاف) واقع حضري بواسطة مفهوم نشأ في علم السياسة و أصبح الآن ينتمي إلى تخصصات علمية متعددة، و لذلك مازال الجدل قائماً حول معانيه و دلالاته الدقيقة التي يمكن أن يحملها. و يستمد هذا المفهوم (قوته) و ثراءه النظري من (الغموض و الجدل)، والليونة التي تميزه و تجعله ذات فائدة نظرية و منهجية، تسمح لنا بالانتقال من حقل معرفي إلى آخر، دون أن يفقد معناه الأولي ودون أن يؤدي ذلك إلى الخلط و التعميم.

سنناقش حدود صحة هذه الفرضية، بتتبع السيرورة التاريخية التي نشأ فيها ومن خلالها " المجال العام" و اكتسب فيها معانيه و دلالاته في كل حقل معرفي يستعمل فيه. لأنه أصبح من أهم المفاهيم المتداولة حالياً في العلوم الإنسانية، بعد مرحلة طويلة من النقاش و إعادة التأسيس له.

2. النشأة و الدلالات الأولية لمفهوم المجال العام: تشير معظم وجهات النظر إلى أن ظهور مفهوم " المجال العام" espace public، يعود إلى كتابات المفكر الألماني "يورجن هابرماس Jürgen Habermas في بداية الستينات من القرن الماضي، و هذا في كتابه الشهير "

*L'espace public, archéologie de la publicité comme dimension
constitutive de la société bourgeoise*

قام هابرماس في هذا الكتاب، بدراسة تاريخية سوسيولوجية للتغيرات الهيكلية في " المجال العام البورجوازي la sphère publique bourgeoise منذ نشأته إلى العصر الحديث. و تتبع في هذه الدراسة ظهور و تطور مبدأ " الإشهار la publicité" كأحدى الأسس الشرعية لممارسة الرقابة على السلطات السياسية من طرف أفراد الطبقة البورجوازية، الذين يفترض أن يكونوا على قدر من التفكير و القدرة على النقد. كما تناول كيفية ظهور المجال الخاص البورجوازي la sphère privée bourgeoise خلال القرن الثامن عشر، و كيف تحول من نوادي أدبية إلى مجال للنقاش السياسي بعد الثورة الفرنسية، حيث رأى أن " تسييس الحياة الاجتماعية بعد الثورة الفرنسية، ساهم في تحول المجال العام البورجوازي إلى

سلطة مضادة un contre- pouvoir لسلطة الدولة، بفعل نمو صحافة الرأي و الكفاح ضد الرقابة التي كانت تفرضها سلطات الدولة على حرية التعبير"¹. ومع تطور وسائل الاتصال و صحافة الرأي، بدأت تتسع دائرة القراءة؛ المتكونة أساسا من سكان المدن البورجوازيين – الذين أخذوا يكتفوا سلوكياتهم و عاداتهم مع التقنيات الجديدة للطباعة و النشر؛ و تأسست بهذا شبكة واسعة من الاتصالات داخل المجال البورجوازي الخاص. نتج من هذا كله، ظهور أشكال جديدة من المعاشرة الاجتماعية nouvelles formes de sociabilités المؤسسة و المبنية على الاستعمال العام للعقل و المنطق و النقاش الحر (النقاش داخل المقاهي و الصالونات الأدبية، حيث كان كل فرد يعطي رأيه بحرية في الأخبار التي تتناقلها الصحف).

من خلال هذه المعطيات التاريخية، صاغ هابرماس تعريفه للمجال العام على أنه >> مجال للممارسات الفكرية المبنية على الاستعمال العام للعقل و المنطق من طرف أفراد خواص، حيث قدراتهم النقدية غير مرتبطة باتمئتهم إلى جهاز رسمي ما، أو إلى بلاط الملك، و لكن يرتبط بنوعية قراءاتهم و مشاهدتهم الذين جمعتهم متعة الحوار التعايشي>>².

إذا، هناك نقاش بين الأفراد، داخل مقاهي و نوادي أدبية في المدن حول المسائل و القضايا التي تمس الحياة المشتركة، و من هنا يبرز لنا أن هابرماس، بالرغم من أنه لا يعطي لتأسيس المجال العام أي بعد مادي، إلا أن هذا الأخير يبرز ضمنا من خلال ضرورة توفر مكان(مجال) يجمع المتحاورين و الناقدين و المشاهدين من الطبقة البورجوازية. إن هذه الفكرة تجعلنا نطرح فرضية أساسية هي أن غياب المكان الذي يمكن الطبقة البورجوازية من التجمع، هو الذي أخر ظهور المجال العام في أوروبا؛ و كان من الضروري أن تنتظر المجتمعات

¹ - H. Jannièrè, V. Devillard (1997). Op., Cit., p 16

² - Ibid., p 16

الأوروبية، نضج الطبقة البورجوازية، ماديا و فكريا، لكي تستطيع أن تشكل مجالا مكانيا (المقاهي و النوادي الأدبية) تمارس و تطور فيه نمطا جديدا من الحياة الفكرية و المعاشرة الاجتماعية. من خلال هذه العناصر يمكن لنا أن نخلص إلى فكرة أولية مفادها أن البعد المادي (المكاني)، كان حاضرا في تصور هابرماس للمجال العام، بالرغم من أنه لم يشر إلى ذلك بشكل مباشر. و هذه الفكرة نجدها أكثر وضوحا عند المفكر الجزائري " لهواري عدي"؛ إذ أنه لا يعترف بمادية المجال العام و يرفض ذلك بوضوح، إلا أنه يؤكد على أن هابرماس " أعطى أهمية كبيرة للنوادي و المقاهي الأدبية لنشأة المجال العام البورجوازي"¹.

لقد تصد الكثير من الباحثين للتصور الهابرماسي للمجال العام، ف " برنارد فلوريس Bernard Floris، يرى أن " هابرماس أخفى بأن المجال العام ليس دائما مكانا للإجماع الديمقراطي الحر، لأنه كان مجالا صراعي يعبر عن العلاقات الاجتماعية التي تسودها اللامساواة و السيطرة"². ويدعو لنا Floris إلى ضرورة إعادة النظر في أن المجال العام البورجوازي كان يتشكل فقط من البورجوازية المتكافئة في قوتها الاجتماعية، بل كان متعددًا منذ نشأته، وتميز منذ تلك الفترة باللامساواة و السيطرة و الهيمنة؛ وهذا ما ذهبت إليه المؤرخة الفرنسية "أرلات فورج Arlette Forge" في كتابها " Dire et mal Dire" (1992)، حيث تقول أن >> المجال العام لم يتشكل فقط من الطبقة البورجوازية و النخبة الاجتماعية المثقفة، ولكن أيضا من شرائح عريضة من الجماهير— التي تقول عنها المؤرخة — أنها لم

¹ Lahouari Addi (2004) espace public et société en Algérie. Op.Cit

² - Vallerie Devillard: " l'espace public et l'emprise de la communication". In " notes de lecteurs". www.ENSIB.fr . 21/10/2005

تكن فقط بطونا تهضم ما يلقي لها، بل كانت تسعى دوما إلى تشكيل هويتها من خلال التحرر عبر النقاش السياسي¹

والتحرر المقصود هنا، هو أنه من خلال المجال العام، يستطيع المجتمع أن يشارك في تسيير شؤونه، وان يشكل قوة مضادة تستطيع أن تتنافس السلطة القائمة في اتخاذ القرارات و التموقع داخل هرم الدولة؛ و بذلك فإن المجال العام — بهذا المعنى — يقول عنه " لهواري عدي" أنه يقع بين المجتمع المدني و الدولة وله دلالة سياسية و قانونية، لأنه عبارة عن طريقة تنتظم من خلالها العلاقة بين سلطة الحكام و المحكومين، فهو إذا عبارة عن علاقة سلطة **une relation du pouvoir**².

أمام هذه الانتقادات، أعاد هايرماس النظر، في التعريف الذي قدمه للمجال العام، في الطبعة الجديدة لكتابه (l'espace public..) 1992. إذ يعترف فيه بأن "المجال العام كان متنوعا منذ نشأته الأولى و أنه، كان، إلى جانب المجال البورجوازي، يوجد مجال عام آخر، يضم الطبقات الدنيا من المجتمع **une sphère plébéienne**³. وبذلك، فإنه من خلال هذه المقاربة الجديدة للمجال العام، يمكننا أن نستعيد التعريف الآخر الذي يقدمه عدي ؛ إذ يقول أن " المجال العام هو المكان الذي يدور فيه الصراع الاجتماعي، من أجل اكتساب وسائل البقاء من جهة،

¹ - Cité In" l'espace public de la ville(urbanisme), Encyclopédie libre(wéképédia).

www.wéképédia.org

² - Lahouari Addi. Espace public et société en algérie. Op.cit

³ - H. Jannière, V. Devillard(1997) OP., Cit., p 18

ومن جهة أخرى تنمية حظوظ الحصول عليها،...إنه المكان المفضل للسيطرة
و العنف الرمزي و اللامساواة،
حيث فيه يجتمع (يتحد) الرأسمال الاجتماعي* **capital social** و
الرأسمال المادي **capital matériel**"¹.

من خلال هذه المفاهيم و المقاربات المختلفة، يتبين لنا أن " المجال العام"، نشأ
في بداية الأمر في علم السياسة، و لم يكن يتضمن عند مؤسسيه البعد المادي
العمراني بشكل صريح. و لكن في الفترة الأخيرة (بعد الحرب العالمية الثانية)،
سعت الاتجاهات الأنثروبولوجية و الحضرية، إلى إعادة قراءة المفهوم، وأدخلت
استعماله إلى حقول معرفية جديدة.

3. دخول مفهوم " المجال العام" إلى ميدان التحضر **urbanisme** و علم الاجتماع
الحضري **la sociologie urbaine**.

في بداية الستينات من القرن الماضي، ظهرت حركة تسمى " حركة العودة إلى
المدينة **mouvement le retour à la ville** " متأثرة بالمواقف النظرية الإيطالية
في ميدان التحضر، و تقول " هيلان جانيار **Hillène Jannièrè** أن " المواقف
التي تأثرت بها هذه الحركة، قامت بإعادة قراءة مسار تشكل المدن الأوروبية،

* يعد بيير بورديو **Pierre Bourdieu** من أهم علماء الاجتماع الذين تناولوا و استعملوا هذا المفهوم؛ و هو يشير إلى
مجموع العلاقات الاجتماعية و شبكة العلاقات الشخصية التي يمتلكها الفرد، و يستعين بها لقضاء حاجاته في المجتمعات
المعاصرة. و نجد في اللغة العامية الجزائرية، تعبيراً يقترب منه ولكن مع استعمال سلبي **péjorative** أكثر وهو تعبير " **المعرفة**"
التي تعني أن الشخص يمتلك شبكة من العلاقات الفردية مع أشخاص ذوا نفوذ في السلطة.

¹ - Lahouari Addi, Op., Cit.

وأظهرت مناهضة قوية للتيارات المعاصرة – حتى وصفت بأنها تاريخانية historiciste – وفي ظل هذا السياق، تم استدخال مفهوم المجال العام إلى ميدان التحضر، حيث عملت هذه الحركة على إفراغ هذا المفهوم من محتواه السياسي و الفلسفي¹. ومنذ هذه الفترة، أصبح يشار به إلى الساحات و الشوارع، وبدأنا نشهد لاستعمال مكثف للمفهوم في علم الاجتماع الحضري، نظرا لاحتواء معانيه بوضوح على الأبعاد المادية الموجودة في المدينة، واقتراب معناه من مفهوم " الأماكن العامة .lieux publics

4. الدلالات الجديدة لمفهوم " المجال العام".

إن استدخال " المجال العام" إلى ميدان التحضر و علم الاجتماع الحضري، لا يعني [أنه لم يعد يستعمل في علم السياسة ليشير إلى المعاني الأولية التي نشأ بها، ولكن كل ما في الأمر، هو أن المجال العام، تطورت و اتسعت المعاني التي كان يشير إليها، و أصبح أكثر خصوبة وليونة في استعماله، وفي هذا الشأن يقوا " بيار شومبار Pierre " Chombart أن >> المجال العام مازال يرمز إلى عدة معاني و أبعاد، قد تكون في بعض الأحيان متناقضة. ولكي نتمكن من استيعابها، يجب علينا ربطها بالس ياق الذي تورد فيها (أي يورد فيها المفهوم)، ... ولكن بشكل عام قد يشير المجال العام إلى أماكن فيزيقية (الأقورة*، الصالونات المقاهي، الشوارع، الساحات العامة...) والشرط الأساسي لكي تكون هذه الأماكن مجالات عامة، هو ضرورة خضوع الأفعال التي تجرى فيها لمبدأ الشفافية و العلنية².<<. في هذا التعريف نلاحظ أن الكاتب، يتخذ من بعض المجالات التي كانت تقام فيها المناقشات و الأفعال السياسية في المدن القديمة و العصور الوسطى

¹ - H. Jannière, V. Devillard (1997), Op., Cit. P 17-18

* الأقورة AGORA: هي الساحة الكبيرة الموجودة في المدينة اليونانية و الرومانية القديمة، حيث كان يجتمع فيها الناس للنقاش و الانتخاب العلني.

² - Vallerie Devillard : " espace public et l'emprise de la communication". Op., Cit.

(الصالونات، المقاهي، الأقورة..)، ليأسس لمفهوم المجال العام في بعده المادي الفيزيقي، شرط أن تخضع لنفس الخصائص، التي اعتبرها هابرماس هي المجال العام نفسه (الحرية و العلانية..). و نلاحظ أيضا أن Pierre Chombart ، يساير في طرحه المفكرة الأمريكية " أنا أروند Hannah Arendt"، في تأكيدها على ضرورة " ديمقراطية المجال العام في جميع أبعاده"¹، و في احتواء المفهوم على البعد الفيزيقي.

هذه التصورات الجديدة للمجال العام، بالرغم من تأكيدها و اعترافها بالبعد المادي الفيزيقي له، إلا أن تأثير الفكر الهابرماسي عليها واضحا وشديدا، إذ يلاحظ أنها لا زالت لم (تتق) المفهوم من أبعاده و خصائصه الأولى التي نشأ عليها؛ فهل هذا يرجع إلى كون المجال العام، هو فقط المجال العام الهابرماسي (أي لا يجب أن يشير إلى حقائق مادية بشكل مباشر كما يقول عدي)، أم أن خصائصه – أو بالأحرى ماديته من عدمها – إنما ترتبط بالحقل المعرفي الذي يستعمل فيه من جهة، و ذاتية – أيديولوجية – الباحث من جهة أخرى؟ التتبع الكرونولوجي لتغير – تطور – استعمال المفهوم يظهر لنا أن انتقاله من السياسة إلى التحضر، لم يكن وفق خط مستقيم و لم يكن ثابتا؛ فإلى غاية هذه المرحلة، مازال مفهوم المجال العام (يتأرجح) بين مختلف الاختصاصات، و يتغير معناه حسب احتياجات الباحثين و السياق المعرفي الذي يتداول فيه. فكما يوجد من يعتمد دلالاته الأولى، توجد تيارات أخرى تحاول أن تؤكد عل أن العلوم الإنسانية تشترك كلها في مفهوم المجال العام.

لقد حاول الكثير من المؤلفين، أن يأخذوا بعين الاعتبار، بمادية المجال العام من أجل استعماله لدراسة المدينة المعاصرة؛ ومن هذا المنطلق، سنحاول بدورنا أن

¹ - H. Jannièrè, V. Devillard (1997), Op., Cit. P 16

نتطرق إلى أهم التعاريف التي قدمها هذا الاتجاه، لأننا نعتقد أنها ستساهم بشكل ما في دراستنا و تحليلنا لاستعمال المجال العام في المدينة الجزائرية.

1- تشير المفكرة الأمريكية، أنا أروند Hannah Arond إلى أن المجال العام هو " عبارة عن خشبة مسرح *une scène* يظهر و يستعرض عليها – و فيها – الفاعلون الاجتماعيون أنفسهم و قدراتهم، و يؤدون عليها و من خلالها أدوارهم حسب موقعهم الاجتماعي¹. أي أنها تشبه المجالات العامة بالمسارح المفتوحة، التي بإمكان أي شخص أن يتفرج على ما يقدم عليها من عروض.

أما " ريتشارد سانت Richarde Sannette " فإنه يعتبر أن المجال العام هو مكان (للرؤية الاجتماعية و الظهور للعامة *un lieu de visibilité sociale*، فهو مكان مفتوح للجميع و يمكن لهم مشاهدة ما يجري عليه من أحداث يومية². كلا المؤلفين يؤكدان على أن المجالات العامة تطور أشكالاً متنوعة من المعاشرة الاجتماعية، مرتبطة بخاصية (العمومية و العلنية) التي تميزها؛ كما يمكن أن تكون أماكن للاندماج الاجتماعي أو ساحات للصراع الاجتماعي المادي و الرمزي. وما يلاحظ على هذين التعريفين هو اهتمامهما بمادية المجال العام، و لكن لم يوضحا بدقة حدود العام بالنسبة للمجال الخاص، و هذا ما يدفعنا إلى العودة إلى إحدى الاختصاصيين في علم الاجتماع الحضري الذين قدموا إسهاماً أعمق و أدق في هذا الميدان.

2- المجال العام عند J. Rémy و L. Voyé : نعتقد أن هذين المؤلفين

قدما، في كتاباتهما المشتركة، التعاريف الأكثر دقة و عمقا للمجال العام. فكما أشرن

¹ Vallerie Devillard : " espace public et l'emprise de la communication". Op., Cit.

² - Ibid.

إليه سابقا، قام المؤلفين بدراسة مجموعة من الثنائيات المتفرعة dichotomies (الخاص/العام، الأولية/الثانوية، المركزية)، و على ضوءها تمت صياغتهما لمفهوم المجال العام وفق شكلين (نوعين) مختلفين نوعا ما، يعبران عن التدرج الذي يميز هذا المجال: مجال عام قوي ومجال عام أقل قوة منه.

فالمجال العام القوي هو " المجال المفتوح في جميع الأوقات – أي ليس له وقت فتح و إغلاق – مثل الساحات العامة و الشوارع، بحيث يكون الدخول إليها، متاح لجميع الفئات الاجتماعية دون تمييز. و يمكن أن تقام فيه أنشطة ليست بالضرورة محددة، بشرط أن تتوافق مع شروط استعمال المجال التي وضعتها السلطات العامة¹.

إن المجال العام بهذا المفهوم، يقتضي أن الفرد – سواء كان مواطنا أو أجنبيا – يتمتع بحرية الانتقال و الحركة داخله، و بحرية التفاعل و التصرف دون أي رقابة من أي جهة كانت، ما دام لا يعتدي على القوانين العامة. كما يتمتع بحرية مناقشة المواضيع التي تهمة و يقدر عليها. ومن خلال هذا، يمكننا القول، بأن هذا النوع من المجالات العامة يمكن أن يتحول إلى " قاعدة للنقاش الحر المبني على الاستعمال العام للمنطق"، إذا ما أردنا استعارة التعبير الهابرماسي. ومنه نستنتج أن ريمي و فويي، قاما بقلب المعادلة في تأسيس المجال العام في المجتمعات المعاصرة؛ حيث انطلقا من مجال فيزيقي ملموس لتأسيس المجال العام بالمعنى الذي يقدمه هابرماس. و نعتقد أن هذا يرجع إلى خصوصيات المجتمعات المعاصرة التي يلاحظ فيها، أن البورجوازية لم تعد القوة الاجتماعية الوحيدة التي بإمكانها فرض و انتزاع المجال الحر في المجتمع²، ولكن مع مرور الوقت و تطور المجتمعات الإنسانية، تراجعت سلطة البورجوازية، مقارنة مع ما كانت عليه في العصور

¹ - J. Rémy, L. Voyé (1981), Op., Cit., p 93

² - لقد أشار هابرماس إلى أن المجال العام البورجوازي la sphère publique bourgeoise، قد عرف نهايته منذ بداية الخمسينات، و ذلك للتطور الكبير الذي عرفته وسائل الاتصال.

الوسطى، ليحل محلها مجتمع مبني على أسس قانونية ناضجة؛ إن تطور مفهوم الدولة والطبقات الاجتماعية خلال القرون الماضية، غير مواقع و علاقات القوة في المجتمع المعاصر، و غير من شكل النظم القانونية و السياسية. هذه المستجدات، نعتقد أنه كان لها أثرا بالغا، على اتجاه الكثير من المؤلفين المعاصرين، إلى البحث عن التأسيس للمجال العام انطلاقا من الأشكال الحضرية الموجودة في المدن (الساحات، الشوارع،...).

أما الشكل الثاني من المجالات العامة، التي يعتبرها " ريمي " و " فويي "، أقل قوة من الأولى، فهو " المجال العام الذي يتمتع بأوقات فتح وإغلاق – مع الحفاظ على حرية الدخول إليه –، و النشاطات التي يمكن أن تمارس فيه، يجب أن تتوافق و القواعد المنظمة لهذا المجال"¹

إن كلا النوعين من المجال العام، يقتضي وجودهما في أي مدينة – أو مجتمع – وجود " دولة قانون"، تضمن للأفراد حرياتهم الفردية و الجماعية من جهة، و من جهة أخرى، تحمي كل ما هو تابع لأملاك الدولة؛ و التي هي في كل الأحوال، أملاك موجهة لخدمة المصلحة العامة. ولهذه المبررات، نجد دراسة " فويي " و " ريمي " للمجال العام، أتت بعد تحليل معمق للمفاهيم التي لها علاقة بالمدينة و المجال الحضري من جهة، و لتطور الدولة و المجتمع المدني من جهة أخرى. و من هذه المنطلقات أيضا، قامت "قالي دوفيار" Vallerie Devillard، بصياغة مفهومها للمجال العام على أنه " مجال مشيد و مؤسس بين المجتمع المدني و الدولة، بين المواطنة و المعاصرة، بين العام و الخاص، و بين الأخلاق و السياسة..."². و هذه الآراء المتعددة، نعتقد أنها تؤكد عل أن تطور مفهوم المجال

¹ - J. Rémy, L. Voyé (1981), Op., Cit., p 93

² - Vallerie Devillard : " espace public et l'emprise de la communication". Op., Cit.

العام و تعدد استعمالاته، تم من دون قطيعة مطلقة، بل كانت دائما له خصائص مشتركة في مختلف التخصصات التي يستعمل فيها، وعند مختلف المؤلفين. و من أبرز هذه الخصائص التي اشتركوا فيها: أن المجال العام يتكون من ثلاث أبعاد رئيسية: المجال المكاني، الدولة و القانون، المواطنة. ومنها نخلص إلى أن المجال العام هو إحدى سمات المجتمعات المعاصرة، و " لا يمكن الحديث عنه قبل ظهور الدولة الحديثة و القانون. و في هذا الشأن نجد " تيسان Tessin" يؤكد على أن المجتمعات التقليدية لم تعرف المجال العام، بما أن هذا الأخير له معنى سياسي، باعتباره طريقة لحل النزاعات بين سلطة الحكام و الحريات السياسية للمحكومين... كما أنه لا يجب أن نعتبر الأماكن العشائرية lieux communautaires (مثل العين المجودة في وسط القرية، ساحة القبيلة..)، أشكالا للمجال العام"¹.

من خلال وجهات النظر المختلفة، نخلص إلى أن المجال العام هو إحدى سمات المجتمعات الحديثة و الدول الديمقراطية، و ضرورة تشييده، تعتبر من أهم الخطوات نحو التقدم السياسي و الاجتماعي.

5. أبعاد المجال العام الحضري.

أشرنا سابقا إلى أن اعتماد تعريف عن آخر للمجال العام، يرتبط بالتخصص المعرفي الذي سيستعمل فيه و بالأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها. و بما أن دراستنا تدرج ضمن علم الاجتماع الحضري، و تسعى إلى فهم العوامل التي تجعل من استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، يتغير من مرحلة إلى أخرى، و من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى، فإننا نعتقد أنه من المنطق – و الضروري – منهجيا، أن نعتمد على المفهوم الذي قدمه J.Rémy و L Voyé للمجال العام، مع تحديد المجال الزمني و المكاني للدراسة بدقة، كتعريف إجرائي نستكشف به المدينة

¹ - cité par : LahouarAddi « espace public et société en Algérie ». Op., Cit.

الجزائرية، و لكن مع الاحتفاظ بجميع خصائصه لدى المؤلفين الآخرين لاستعمالها في التحليل.

ومن المهم أن نستعيد هذين التعريفين، لنحاول بعدها عرض أهم أبعادها التي

يشملها:

✓ " فالمجال العام القوي هو " المجال المفتوح في جميع الأوقات – أي ليس له وقت فتح و إغلاق – مثل الساحات العامة و الشوارع، بحيث يكون الدخول إليها، متاح لجميع الفئات الاجتماعية دون تمييز. و يمكن أن تقام فيه أنشطة ليست بالضرورة محددة، بشرط أن تتوافق مع شروط استعمال المجال التي وضعتها السلطات العامة¹.

✓ المجال العام الأقل قوة هو الذي يتمتع بأوقات فتح وإغلاق – مع الحفاظ على حرية الدخول إليه –، و النشاطات التي يمكن أن تمارس فيه، يجب أن تتوافق و القواعد المنظمة لهذا المجال².

أ- أبعاد المجال العام الحضري

* les dimensions de l'espace public urbain.

يقدم كتاب « *vivre et créer l'espace public* »³، الذي ألفه مجموعة من الباحثين المختصين في علم الاجتماع الحضري*، مجموعة من الأبعاد المادية و الاجتماعية التي يمكن للمجالات العامة في المدينة المعاصرة أن تحويها أو/ و تساهم في تشكيلها، و يمكن لنا أن نلخصها في العناصر التالية:

¹ - J. Rémy, L. Voyé (1981), Op., Cit., p 93

² - Ibid., p 93

* هذا العنصر عبارة عن تلخيص للفصل الثاني من الكتاب المبين أدناه، ونرى أنه لا داعي لإعادة التمهيش في كل مرة، و يكفي الرجوع إليه من الصفحة 11 إلى الصفحة 21.

³ - Collectif sous la direction de Michel Bassand. « vivre et créer l'espace public »(2001), presse polytechniques et universitaires Romandes.

** مؤلفو الكتاب هم: - 1- Michel Bassand .2- Anne Compagnon. 3- Dominique Joy. 4- Véronique Stein. 5- Peter Guler.

• الشكل المعماري la forme urbanistique et architecturale : يأخذ المجال العام عدة أشكال معمارية في المدينة المعاصرة، فيمكن أن يكون على شكل " شبكة من الشوارع، ساحات واسعة و ضيقة، مساحات خضراء، حدائق عامة..." كما يمكن أن يكون " مقاهي، مطاعم، صالونات الشاي..." وفي معظم الأحيان ما تكون المجالات العامة المعاصرة، مهينة وفق معايير تقنية و جمالية، تكسبها ميزة خاصة لدى سكانها؛ كما يمكن أيضا، أن تكون مهينة لأداء وظائف و استقبال أنشطة جماعية و فردية.

• السياق الحضري le contexte urbain : إن كل مدينة ، وكل جزء منها، له مجالا عاما يختلف عن مجالات المدن الأخرى؛ أي أن المجال العام له هوية une identité يستمدتها من السياق الاجتماعي و الثقافي و العمراني الذي يوجد فيه. و لكن يساهم هو الآخر في تشكيل و بناء هذه الهوية، وذلك من خلال طريقة تصميمه و استعماله و امتلاكه من طرف الفاعلين الاجتماعيين في المدينة. و لهذا نجد المجالات العامة تختلف في شكلها و تاريخها و في صورتها لدى سكان المدينة.

• تحديات المجالات العامة les enjeux des espaces publics : يرى مؤلفو الكتاب، أن المجالات العامة الحديثة تلعب أدوارا و تواجهها تحديات و رهانات متعددة ومهمة، تختلف من مدينة إلى أخرى حسب طبيعتها و خصائصها. وتصبح هذه الأدوار و التحديات، أكثر أهمية و صعوبة في الآن نفسه، في المدن الميتروبوليتانية métropolitaines، نظرا لما تواجهه فيها من عوائق قد تحول دون أداءها بشكل سليم. ومن أهم هذه التحديات و الأدوار نذكر:

§ ضمان الحركة la mobilité : إن تميز الإنسان الحضري المعاصر، بالحركية والانتقال المكثف، و تنوع وسائل النقل التي يستخدمها في المدينة المعاصرة، يجعل الحاجة إلى مجالات عامة تستطيع أن تضمن هذه الحركية السلسة، في تزايد مع تزايد حجم المدينة عمرانيا و ديمغرافيا؛ إذ لا يمكن تصور سياسة عمرانية أحادية الشكل، لا تراعي في إنجازها و تصميمها للمجالات العامة، الخصوصيات السوسيو

أنثروبولوجية و الجغرافية للمدينة. و لعل هذا، يمثل إحدى أكبر التحديات التي تواجه المدن المعاصرة و السياسات الحضرية فيها؛ لذلك وجب عليها تنويع وسائل النقل فيها بما يتلاءم و المجالات العامة التي تتوفر عليها، خاصة في المراكز الحضرية القديمة، التي صممت في فترة سابقة لتستعمل فيها وسائل نقل غير التي نعرفها الآن.

§ الاستعمال العام 'usage public': من خلالها، يتبين لنا أن المجالات العامة، وجدت لتستعمل من طرف عامة الناس، و للمنفعة العامة. و نلاحظ أن هذا الاستعمال يختلف من مجال إلى آخر (استعمال تجاري، ثقافي، ترفيهي، حركي...)، و من موسم إلى آخر، و من طبقة اجتماعية إلى أخرى. و يلاحظ أنها كثيرا ما تتحول إلى مسارح للاحتفال و التظاهرات الدينية، الثقافية، السياسية،...

§ المعاشرة الاجتماعية la sociabilité: إن الحركية التي تضمنها المجالات العامة، و الاستعمال العام الذي يميزها، يؤدي إلى تحولها لفضاء للمعاشرة الاجتماعية (ظهور شبكات من العلاقات الاجتماعية، التعارف المتبادل بين الأشخاص...). و يمكن أن نذهب إلى أبعد من هذا لنقول أن " المجال العام في مرحلة تاريخية، كان يشير مباشرة – حسب هابرماس – إلى أشكال من المعاشرة الاجتماعية لدى الطبقة البورجوازية la sociabilité bourgeoise. و تمتاز المعاشرة الاجتماعية في المجال العام بالتدفق la fluidité، العفوية la spontanéité، و أنها غير بنائية astructurelle.

و المعاشرة الاجتماعية بهذا المعنى، هي التي تؤسس لعلاقات التضامن الاجتماعي، و تناسق مختلف الجماعات الاجتماعية في المدينة

cohesion des groupes sociaux؛ و هذا ما يزيد من أهميتها و الحاجة إليها. تأخذ المعاشرة الاجتماعية عدة أشكال في الحياة اليومية: الالتقاء المباشر، تبادل النظرات، تبادل التحية، استراق النظر، طلب العفو، طلب معلومات أو مساعدة... و هذه السلوكات (البسيطة) تؤدي إلى خلق حوار و نقاش و تبادل الحديث

بين الأفراد، ولذلك يمكن اعتبارها نقطة بداية لعلاقة اجتماعية جديدة؛ ولكن لا يجب النظر إلى هذه الأشكال من المعاشرة منفردة (أي كل واحدة مستقلة عن الأخرى)، بل يجب النظر إليها في سياق عام لكي نتمكن من اكتشاف النسيج الاجتماعي المعتبر الذي تشكله. وبالرغم من أنها تبدو سطحية، مؤقتة، ظرفية و عابرة، إلا أنها مصدر مهم لخلق علاقات التضامن و أشكال المشاركة الاجتماعية و السياسية participation sociopolitique للمواطنين.

§ الهوية identité: يقصد مؤلفو الكتاب بالهوية " صورة الأنا التي يسعى الفاعل الاجتماعي إلى بنائها بالنسبة للآخرين.. " و الجهد الذي يبذله لذلك، يسعى من خلاله إلى إظهار هوية إيجابية une identité positive* قدر المستطاع. ولهذا فإنه لأشكال العمرانية للمجالات العامة في مدينة ما، و كذلك الطرق التي تحل من خلالها تحديات الحركية، الاستعمال العام و المعاشرة الاجتماعية، هي من يؤدي إلى تشكيل هوية و صورة المدينة و سكانها، لذلك تسعى المجتمعات المحلية الحضرية، إلى تشكيل هوية خاصة بها و تميزها عن غيرها، وتجعلها مستقطبة وجذابة؛ كلما اشترك سكان مدينة ما في هوية واحدة، كلما كان التناغم الاجتماعي أفضل، و كانت علاقتهم بالمدينة و استعمالهم لها أكثر إيجابية.

§ الأجواء** les ambiances: تنتج الأجواء المميزة للمجالات العامة، من تفاعل العناصر و الأبعاد التي سبق الإشارة إليها، ولكن مع أخذها ضمن بعدين أساسيين هما:

* يشير هوقار HOGGART إلى أن " كثير من الناس لا يترددون بالغش و النفاق في النشاطات و الأماكن التي يحسون أنها سرية، في حين لا يقومون بذلك داخل الجماعة التي ينتمون إليها". أنظر إلى:

Nassima Dris(2001) « la ville mouvementée : espace public, centralité, mémoire urbaine à Alger ». Harmattan. Paris. P 179

** نعتقد أن كلمة (الأجواء)، لا تعبر بدقة عن كل الدلالات و المعاني التي تحملها كلمة les ambiances

- الزمانية temporalités: و يتضمن ساعات الذروة التي تعرف فيها المجالات العامة استعمالا مكثفا؛ و يلاحظ أنها تختلف من وقت إلى آخر، ويمكن أن نذكر منها: نهايات الأسبوع، الليل، مختلف فصول السنة

- البعد الحسي sensoriel: يتضمن جميع العناصر التي يمكن رؤيتها و سماعها في المجال العام (أصوات، معالم...)

و عند تفاعل العناصر السابقة مع هذه الأبعاد، تخلق أجواء خاصة في المدينة بصفة عامة، و المجالات العامة خصوصا.

الخلاصة

يخلص مؤلفو كتاب « *vivre et créer l'espace public* », إلى أن (استعراض *la mise en scène*) الحياة اليومية الحضرية، يمر عبر خلق و تهيئة المجالات العامة، فمن خلالها يستطيع سكان المدينة، أن يتشكل لديهم الوعي بأهمية تعايشهم و بالأهمية التي يحتلونها في المجتمع.

كما يؤكدون على أن الشكل المعماري للمجال العام، يعطي معنا و مضمونا للمدينة، من خلال تفعيله للحركية، الاستعمال العام، المعاشرة الاجتماعية و الهوية.

تمهيد

لاحظنا في الفصل الثاني، أن مفهوم المجال العام تأسس في ظروف سياسية و تاريخية و اجتماعية، وحتى فكرية، خاصة بأوروبا الغربية؛ و ذلك من خلال تفاعل عدة عناصر: الدولة، البورجوازية، المجتمع المدني... إن المعنى الأساسي لهذه الفكرة، هو أن المجال العام خاصية غربية، لأنه ثمة عوامل و ظروف خاصة فقط بأوروبا الغربية أدت إلى نشأة المجال العام.

كما لاحظنا أن استدخال مفهوم المجال العام إلى ميدان التحضر **urbanisme** و علم الاجتماع الحضري، لم يؤد إلى - و لم يكن في - قطيعة تامة مع دلالاته الأولى التي أسسها يورجن هابرماس **Habermas** بالرغم من محاولات الاتجاهات السوسيولوجية و العمرانية إفراغه من محتواه السياسي و الفلسفي؛ و لكن تم هذا الاستدخال، بالحفاظ ببعض دلالاته الأولى. و أصبح هذا المفهوم يشير إلى حقائق إمبريقية ملموسة (الساحة، الشارع، البرلمان...) تتوفر فيها خاصية الحرية في الوصول إليها لأغلب الفئات الاجتماعية.

في ضوء هذه المعطيات، هل يحق لنا أن نستعمل مفهوم المجال العام في سياقات سوسيو- تاريخية و ثقافية خارج أوروبا الغربية؟ و لنقرب الفكرة أكثر إلى موضوع إشكاليتنا نقول: هل من المشروع - منهجيا و نظريا - أن نحاول البحث في أو/ و عن المجالات العامة في المدن العربية و المغاربية؟

أشارت الكثير من الدراسات الاستثنائية، إلى أن المدينة العربية التقليدية (و ضمنها تدرج المدينة المغاربية) تقتقر إلى المجالات العامة، كما هي موجودة في المدن و المجتمعات الغربية؛ فأوجين ويرث¹ **E. Wirth** يؤكد على أن

¹ Cité par : Bouchenine. F.N. in : les espaces publics des villes maghrébines. Enjeu et partie prenante de l'urbanisation. Op., Cite.,

"المدينة المشرقية و المدينة المغاربية هي في حقيقة الأمر، عبارة عن تقابل une juxtaposition للمجالات الخاصة، لأن الحياة الخاصة، هي السمة الغالبة على مجتمعات هذه المدن". و يدعم أفكاره بمجموعة من الحقائق الميدانية منها: توجه البيت إلى ساحة في وسطه، عكس البيوت الغربية المفتوحة على الشارع و الساحات العامة. لقد لاحظ ويرث أن الكثير من المجالات التي " يفترض أن تكون عامة" تستعمل من طرف فئة خاصة في هذه المدن (المقابر، القصر الملكي، المسجد..). و توصل من خلال ذلك إلى أن " المجال العام يقتصر وجوده في مدينة" فاس المغربية" – باعتبارها المكان الذي أجرى فيه دراساته – على " الممرات الضيقة المحصورة بين جدران المنازل، وفي بعض الساحات الموجودة في مركز المدينة؛ حيث حافظت على خاصيتها العمومية لأسباب تجارية و اقتصادية"¹

المبررات التي يعتمد عليها Wirthe في حكمه على المدينة العربية بأنها عديمة المجالات العامة، يستمدتها من مقارنة معيارية une approche normative بين المدينة الغربية و المدينة العربية. لقد رأى أن المجالات و الأماكن التي تستعمل في الغرب من طرف العامة، ليست كذلك في المجتمعات العربية و المغاربية. لذلك يبدو أن Wirthe لم يبحث عن أشكال أصلية des formes originels للمجال العام ، إذا ما أردنا استعادة تعبير نبيل بايهون و جون كلود دفيد، في هذه المدن. إننا نعتقد أنها نظرة عرقية مركزية Ethnocentriste للمجتمعات و المدن العربية و المغاربية، لأنها لم تحاول أن تأخذ بعين الاعتبار البعد الثقافي في التصور المحلي للمجالات العامة ولما هو عام، بالرغم من أنه يؤكد في موضع آخر على أن " المدن و المرافق الموجودة فيها مصممة لتلبي حاجيات سكانها"².

¹ Wirth Eugène. Op., Cit., p 128

² Ibid. p 125.

سادت هذه الفكرة طويلا في الدراسات الاستثنائية للمدن العربية والمغاربية، وظل ينظر إلى مجالاتها العامة، من حيث طبيعة استعمالها فقط، وليس من حيث وضعيتها القانونية * statut juridique . و أشارت الكثير من هذه الدراسات، إلى أن ما يمكن أن نسميه " بالمجال العام" في المدن العربية التقليدية، هو لكونها تستعمل من طرف عامة الناس، وليس لكون ملكيتها عمومية (للدولة) **، و بالتالي فهي تقرر بغياب قانون يسير هذه المجالات.

تعرضت هذه النظرة الاستثنائية إلى الكثير من النقد من طرف المؤرخين وعلماء الاجتماع الغربيين أنفسهم. لقد حاول بعض الدارسين أن يتعمقوا في دراسة المدن العربية – الإسلامية من الداخل، والابتعاد عن المنهج المقارناتي المعياري. فالمؤرخ الفرنسي الشهير " أندري ريمون A. Rymond ، توصل من خلال دراساته إلى أن " النظرة الاستثنائية إلى المدن العربية – الإسلامية، على أنها مدن غير مسيرة (و غير خاضعة لسلطة محلية) هي نظرة كلاسيكية لم تبحث و لم تتعمق في تبيان أشكال التسيير المحلي للشؤون العامة للمدن العربية التقليدية"¹. و يقدم لنا المؤرخ، صورة دقيقة لمدينة القاهرة في العصر العثماني، وعن كيفية تسييرها من طرف مختلف الجماعات التي تسكنها، و الدور الأساسي الذي كانت تلعبه الجماعات الحرفية وممثليها في تسيير الأحياء بشكل تشاركي². أما عالم الاجتماع الفرنسي المتخصص في دراسة المجالات العامة، "إسحاق جوزيف Isaac Josèphe"، فيؤكد على أن المدينة العربية التقليدية في العهد العثماني، كانت تسيير بشكل صارم

* نغني بالوضع القانونية، الطرف الذي تنتمي إليه ملكية هذه المجالات: هل هي للدولة أم للخواص?
**أنظر إلى

Boucheroun Patrick(2004) : Espace public et lieux publics : Approche en histoire urbaine.
Communication à la première journée du programme « espace public au moyen âge ».
07/09/2004. Université Paris 01. Sorbonne

¹. André. R : le Caire traditionnelle : une ville administrée par ses communautés ».Op. Cit.

² Ibid.

من طرف " القاضي " - الذي يمثل السلطة العمومية - و ذلك بحرصه اليومي على التطبيق الصارم للقانون العام المتعلق بالمدينة و التعمير. " كان في مدينة القاهرة أثناء الحكم العثماني، شخص يدعى القاضي، يقوم بالمراقبة اليومية للأحياء، و يرى عما إذا لم يكن هنالك إخلال بحرية التنقل في الشوارع من طرف الحرفيين و التجار، و عما إذا لم تكن هنالك نوافذ جديدة تفتح و ترعج الجيران... كان القاضي يسهر على احترام المعايير و القيم في المدينة.."¹

من خلال هذين المثالين، لباحثين نوا مصداقية علمية كبيرة، نلاحظ أن " غياب سلطة عمومية و قانونية تسهر على تسيير و حماية المجال العام" كحجة لدى بعض الباحثين لنفي وجود المجال العام في المدينة العربية التقليدية، ليست مطلقة، وليست مؤسسة على دراسات معمقة؛ نعتقد أن هذه فكرة أولية أساسية تسمح لنا بالبحث في و/ أو عن المجالات العامة في هذه المدن، خاصة أمام الآفاق المنهجية والنظرية التي فتحتها الكثير من الدراسات في الفترة الأخيرة.* ولكن قبل هذا يجب أن نشير إلى أن الباحث اللبناني " نبيل بايهون" و الفرنسي " J.C. David"، بالرغم من اعترافهما بأن نظرة الكثير من المستشرقين تحمل نوعا من العرقية المركزية ethnocentrisme، إلا أنها تتوافق مع حقيقة تاريخية وسياسية مفادها أن المجالات العامة في المدن العربية - الإسلامية ليست موجودة بالشكل الذي توجد به في الغرب، و لذلك على البحوث أن تتجه إلى البحث في و/ أو عن أماكن التبادل les lieux d' échanges، أماكن التفاوض de négoce، أماكن العلاقة بما هو سياسي de relation au politique... و يستعمل المؤلفين مفهوم " أماكن العامة

¹ Isaac. j : « espace public comme lieu d'action ». In " les annales de la recherches urbaines". N° 57/58. 1992.

* Voir à ce propos l'article de Françoise Navez- Bouchenine intitulé « de l'espace public occidental aux espaces publics non occidentaux : quelque réflexions sur le rapport privé/ public a partir des travaux sur les villes maghrébines ».in : villes en parallèle.n°32-33-34, Décembre, pp 120-134. Disponible aussi in : www.almanara.org

" les lieux du public " بدلا من " المجال العام ، أو الأماكن العامة¹. وهذه إشارة قوية إلى أن الاستعمال يلعب دورا كبيرا في تحديد نوعية المجال.

كما نجد الباحثة الفرنسية " فرنسواز بوشنين F. Bouchenine تقول بأن " اختزال المجال العام في المدن الغربية، و وصف البحث فيه و عنه في المدن العربية و المغاربية بغير المشروع، يعود إلى عدم القدرة على تجنيد الأدوات المنهجية و النظرية التي طورتها العلوم الإنسانية في المراحل الأخيرة². " و تقول أيضا: " أعتقد أنه من غير المقبول أن يكون تصور تاريخي متميز، ومختزل للمجال العام يؤدي إلى احتكار مسألة ذات امتدادات أنثروبولوجية عالمية على مجتمعات أوروبا الغربية³..". ولكن هذا لا يمنع الباحثة من التأكيد على ضرورة الحذر الابستمولوجي في استعمال مفهوم المجال العام خارج السياق السوسيو – تاريخي الذي نشأ فيه.

إذا، إذا كانت مسألة وجود المجال العام الحضري، هي مسألة عالمية و مرتبطة بالخصائص الإنسانية، فهذا يعني أن كل المجتمعات يمكن أن نجد فيها أشكالاً معينة – قد تكون مختلفة – من المجالات العامة؛ خاصة عندما نلاحظ أن حتى هذا المفهوم لا يحظى بعد بالإجماع العلمي حول دلالاته الحقيقية، وظل "يتأرجح" بين التخصصات المختلفة (تارة تكون متقاربة و تارة أخرى متناقضة)؛ فبعض الاتجاهات تميل إلى "تصوره كمجال مثالي للحرية و الديمقراطية" و اتجاهات أخرى ترى أن " هذا التصور المعياري conception normative هو الذي كان وراء اختزال المجال العام في مجتمعات أوروبا الغربية⁴.

¹ Beyhoune. N, J. C. David. Op. Cit. p 195

² Bouchenine.F. N. « de l'espace public occidental aux espaces publics.... » Op. Cit.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

لقد أشرنا في الفصل الثاني أن المجال العام الهابرماسي، تعرض للنقد الواسع من طرف المؤرخين و الأنثروبولوجيين، بسبب اختزال هابرماس للمجال العام في الطبقة البورجوازية و المجتمع المدني الأوروبي، و رأينا أن المؤلفين بعد هابرماس حاولوا أن يقربوا مفهوم المجال العام من التحضر و علم الاجتماع الحضري، و من مفهوم الأماكن العامة.

من خلال ما سبق، نعتقد أنه من الممكن الآن أن نبحث في و / أو عن المجال العام في المدينة العربية الإسلامية، وذلك بالبحث عن مجالات أصلية

espaces originels ، يتم فيها استعراض الحياة اليومية

la mise en scène de la vie quotidienne ، الاختلاط، التفاوض، الالتقاء، التفاعل بين مختلف الطبقات الاجتماعية... و لكن مع ضرورة الحفاظ على بعض الخصائص الأساسية الموجودة في المجال العام الغربي، لأننا نعتقد أنه لا يجب " التمرد" عليها لكون المسألة أنثروبولوجية عالمية، كما تقول بوشنين.

و لكن إلى هنا يبقى التحليل الذي سبق، مركزا على المدينة العربية الإسلامية التقليدية، المبنية قبل عمليات التحديث العمراني التي عرفتها البلدان العربية منذ دخول الاستعمار الأوروبي إليها. و بهذا الشكل، فأنا نتجاهل مرحلة و بعدا هاما من تاريخ هذه الدول بصفة عامة، وتاريخ التحضر فيها بصفة خاصة. تدفعنا هذه الإشكالية إلى ضرورة توضيح فكرة جوهرية في هذه الدراسة، مفادها أن المناطق الحضرية في البلدان العربية و المغاربية، ليست فقط عبارة عن مدن مبنية من طرف الأهالي – أو على الأقل ستجيب شكلها للثقافة المحلية – ، بل هي عبارة عن مزيج من المدينة التقليدية المبنية خلال التواجد العثماني، و المدينة الكولونيالية المبنية لتستجيب للأغراض الاستعمارية و الثقافة الغربية، و المدينة الوطنية التي يبين الواقع أنها عبارة، سواء عن امتداد للمدينة الكولونيالية، أو استيراد لأنماط عمرانية غربية مع بعض التعديلات، و بشكل أقل درجة من التهيئة و التنظيم؛ و

يلاحظ أن المدينة الوطنية قد سيطرت على المشهد الحضري منذ فترة، بسبب عملية التحضر الواسعة من جهة، و عدم الحفاظ على المدينة التقليدية في البداية، و المدينة الكولونيالية لاحقا.

إن هذه الفكرة، بقدر ما تساعدنا على فهم الأشكال المختلفة للمجالات العامة الحضرية في هذه المجتمعات، بقدر ما تدفعنا في نفس الوقت، إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار— عند دراسة المجال العام بالتغيرات التي أحدثتها في الحياة الاجتماعية لسكانها. ومن هنا، فإن إشكالية هذه الدراسة مدرجة في ديناميكية مازالت مستمرة إلى الآن، تحاول أن تأخذ بعين الاعتبار، بالتطور الذي عرفته المجتمعات الحضرية من جهة، ومن جهة أخرى تحاول أن تعرف على الأشكال المختلفة للمجالات العامة التي صاحبت كل مرحلة، و الاستعمالات التي ميزتها و التمثيلات الاجتماعية التي حررتها و أنتجتها في كل مرحلة.

نخلص إذا إلى فكرة أولية مفادها أننا أمام مجتمعات حضرية، يسود فيها شكلين — حتى لا نقول أشكال — من المجالات العامة: شكل يستجيب لخصائصها السوسيو— ثقافية و الأنثروبولوجية، يمكن أن نجدها في المدينة التقليدية، و شكل آخر فرض — و أستورد — أثناء و بعد الفترة الاستعمارية التي مرت بها هذه البلدان؛ و هذا الشكل الثاني، يجب أن نحاول دراسة تأثيراته و تمثيلاته الاجتماعية و الاستعمالات المختلفة التي يوجه إليها — بشكل مباشر أو غير مباشر —، خاصة و أننا نلاحظ أنها قد سيطرت بشكل رئيسي على المجالات العامة التقليدية في معظم المدن العربية و المغاربية.

1. خصائص المجال العام الحضري في المدن العربية و المغاربية

بما أن مفهوم المجال العام ظهر في أوروبا الغربية، و كانت له دلالات سياسية قوية مرتبطة بنوع الحكم و الممارسات التي كانت — و لا تزال تكون —

سائدة؛ ثم انتقل بعدها إلى تخصصات أخرى مثل علم الاجتماع، الإعلام، التحضر... و لهذه الأسباب فإن خصائص المجال العام في المدن العربية و المغاربية، يجب أن يبحث عنها في خصائص الدولة (التنظيم السياسي) و خصائص المدن.

1- خصائص الدولة في البلدان العربية و المغاربية: إن الدولة الحديثة التي نشأت في أوروبا الغربية، ونشأ فيها المجال العام، هي دولة نتجت عن و من سيرورة تاريخية **processus historique** طويلة من الصراعات و الثورة بين و/ أو على التناقضات الداخلية (الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية) التي كانت تسود هذه المجتمعات.¹ ويرى عالم الاجتماع السياسي الجزائري " لهواري عدي" أن تشكل الدولة الحديثة في أوروبا الغربية، لم يكن ممكن إلا بعد انتقال نمط الإنتاج (و لإعادة الإنتاج) الاقتصادي و الاجتماعي للثروة، من النظام الإقطاعي – الذي كان يعتمد على الريع العقاري **la rente foncière** – إلى النظام الرأسمالي، الذي يعتمد على التجارة و التبادل و الإنتاج الصناعي؛ حيث أدى إلى ظهور الطبقة البورجوازية كقوة اجتماعية صاعدة و مستقلة، استطاعت أن تقرض نفسها و شروطها على الأرستقراطية الحاكمة². لقد استطاعت الطبقة البورجوازية أن تجعل من العامل الاقتصادي التبادلي، قاعدة أساسية تنتظم وفقها، وتحل من خلالها التناقضات الاجتماعية و الخلافات السياسية و الأيديولوجية، و حتى الإثنية و اللغوية و الدينية، وذلك بدفع تلك التي يمكن أن تهدد السلم الاجتماعي (الدين، اللغة، العرق) إلى المجال الخاص عن طريق دسترها و منع استعمالها في التنافس السياسي على

¹Lahouari Addi.(1990) : Etat et pouvoir : approche méthodologique et sociologique. O.P.U. Alger.

Voir aussi : « l'impasse du populisme : l'Algérie, collectivités politiques et Etat en construction. E.N.L. Alger. 1990.

² Ibid.

السلطة. ومع التطور التاريخي، استطاعت البورجوازية أيضا، أن تشكل ما أسماه هابرماس ب" المجال العام البورجوازي la sphère publique bourgeoise"، كساحة للنقاش و النقد و التفكير في الشؤون و المصالح العامة. و سمح هذا المجال بميلاد المجتمع المدني، كطرف تدعمه البورجوازية، ومستقل عن الأرستقراطية (أي مستقل عن المجتمع السياسي)؛ و تحول فما بعد إلى أداة اجتماعية و سياسية للمشاركة في السلطة و مراقبتها.

يمكن أن نخلص إذ إلى أن الدولة في أوروبا الغربية، هي دولة تمثيلية، وقوة عمومية، استطاعت أن تفرض نفسها على جميع نواحي الحياة الاجتماعية*، و تحظى باحترام و موافقة جميع القوى في المجتمع لأنها منبثقة من المجتمع عن طريق الانتخاب. ومنه فالدولة الأوروبية هي أداة تستخدم لحماية المصلحة العامة، والمصلحة الفردية في آن واحد. إن هذه الدولة، يمكن أن تلجأ إلى استعمال القوة ضد من يخالف القانون، ولكن ذلك لا يحس أنه قهر و قمع للمجتمع إلى الدرجة التي يؤدي فيها إلى التمرد و العصيان عليها، ذلك أنها (الدولة) تشتغل في مناخ تسوده الديمقراطية و الحرية كأسس مبدئية للعدل و المساواة، و رجال الدولة ممثلين لجميع الفئات الاجتماعية التي انتخبتهم. و إذا أردنا أن نبسط الفكرة أكثر نقول: إن المجال العام في الغرب لم يكن ليظهر لو لا وجود قوة اقتصادية مستقلة عن الدولة، و مناخ سياسي يتميز بالديمقراطية والتعددية؛ ومنه فإن الأفراد لا يمكن لهم أن يستعملوا المجالات العامة الحضرية، بشكل حر و موافق للقانون، لو لا أنهم متأكدين بأن حقهم و حريتهم محفوظة من طرف الدولة.

إنطاقا من هذا النموذج الأوروبي الذي ظهر فيه المجال العام، إلى أي مدى يمكن أن يتواجد المجال العام – ولو بأشكال أخرى – في شكل الدولة السائد في

*ما زالت الكثير من الشؤون الاجتماعية، تشتغل بعيدا عن سلطة الدولة و القانون الرسمي في بلدان العالم الثالث؛ فمثلا يمكن للفرد أن يتزوج و يطلق دون العودة إلى المحكمة الرسمية، و ذلك بالاعتماد على العرف القبلي. و تعكس مثل هذه الظاهر، عدم استطاعة الدولة على اختراق المجال الاجتماعي و التحكم فيه.

البلدان العربية؟ و بتعبير آخر نقول: هل السيرورة التاريخية التي تمخضت عنها الدولة في العالم العربي و العالم الثالث سمحت – و تسمح – بظهور المجال العام كساحة للنقاش الديمقراطي و حرية التعبير و كفضاء للرقابة الاجتماعية على السلطة الحاكمة؟ و يرتبط بهذا التساؤل تساؤل آخر هو: هل المجال العام " الهابرماسي" (أي بمعناه السياسي) موجود في الدول العربية، و يسمح بتحول الأماكن العامة و العشائرية (الأماكن المشتركة) إلى مجالات عامة، يمكن لمختلف القوى السياسية في المجتمع أن تستعملها – بشكل سلمي – في عملية المنافسة على السلطة، وفي صراع علاقات القوة؟

إن طرح الإشكالية بهذه الصيغة، قد يراه البعض نظرة " غربية عرقية occidentalocentrisme لا تحاول أن تأخذ بعين الاعتبار بالخصائص الأصلية الموجودة في هذه المجتمعات. ولكننا نعتقد أن تأسس المجال العام في الغرب، و تطور شكل الدولة الديمقراطية فيه، يفرض علينا احترام الكثير من خصائصه الأساسية، التي سمحت بظهوره واستمرار وجوده. إن وجود نموذج جاهز، يجعل عملية المقارنة – أم يجب أن نقول الإسقاط – ضرورية منهجية، خاصة وأن الديمقراطية والحرية هي خصائص أنتروبولوجية عالمية¹ ولا يمكن احتكارها و اختزالها في سياق تاريخي و حضري محدد*.

يظهر لنا التاريخ السياسي للمجتمعات العربية و المغاربية، أنها عرفت أشكالاً متعددة و مختلفة من التنظيم السياسي (الدولة)، خلال مراحل تاريخية متعاقبة أو منقطعة. كما يظهر لنا أن معظم هذه الدول، عرفت أشكالاً مختلفة من الاستعمار (الحماية، الانتداب، الاستعمار الاستيطاني...) لفترات طويلة من الزمن.

¹ Françoise N.B. « de l'espace public occidentale aux espaces publics... » Op., Cit.

* ليست كل المجتمعات الديمقراطية أوروبية وليست كل المجتمعات الأوروبية ديمقراطية.

إن أولى أشكال الدولة التي عرفها العالم العربي، كانت الدولة الإسلامية؛ حيث أن ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية، استطاع أن يقلص إلى حد ما من الصراعات القبلية، كما استطاع أن ينقل ولاء هذه المجتمعات لقبائلها وعشائرها، إلى ولاء للدولة المركزية في الكثير من الجوانب. وكانت هذه الدولة تشرف على تسيير الكثير من الشؤون الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية. ولكن من المهم أم نشير إلى أنها لم تكن تمثيلية، و لم يكن الخليفة ووزرائه منتخبيين أو مختارين من طرف الشعب عن طريق الشورى. بل وبعد فترة قصيرة من نشأة الدولة الإسلامية، تحولت الخلافة إلى موضوع للصراعات العائلية و القبلية و الإثنية، وهذا ما حال دون أن تستطيع هذه الدولة امتصاص جميع المقومات السياسية *le potentiel politique* الموجودة في هذه المجتمعات لدستورها وجعلها في منأ عن تهديد التناغم و السلم الاجتماعي. إن هذا الشكل الأول من التنظيم السياسي في البلدان العربية و الإسلامية، بالرغم من احتواءه على الكثير من المؤسسات السياسية الموجودة حالياً، إلا أنه لا يمكن النظر إليه على أنه دولة تمثيلية، تحظى بقبول و ولاء جميع القوى الاجتماعية. و لكن الممارسات التي ميزتها، أظهرتها في شكل " إمبراطورية" تتصارع على حكمها بالقوة، العائلات و القبائل، و ربما هذا ما يفسر تشتتها إلى دويلات صغيرة* بمجرد بداية توسعها الجغرافي. نخلص إذا أنه من غير الممكن أن نتحدث عن مجال عام في هذه المرحلة، تنتظم فيه العلاقات السياسية والاجتماعية.

بعد الدولة الإسلامية، تولت الدولة العثمانية خلافتها، واستطاعت أن تبني الكثير من المؤسسات الإدارية و السياسية الحديثة، و لكن بالرغم من ذلك، إلا أنها

* كانت " العهبة" هي القوة التي توحد القبيلة من أجل أن تتحول إلى دولة عند قدومها إلى " الحضر" المجاور لها. ولكن هذا القدوم إلى الحضر، وامتلاك الدولة هو الذي سيمهد لسقوطها و تلاشيها مثل التي سادت قبلها. إن التحضر - حسب ابن خلدون - هو الذي يؤدي إلى إضعاف العصبية القبلية، التي تحافظ على تماسك و قوة القبيلة. إن الدويلات التي تشكلت في شمال إفريقيا، كلها كانت خاضعة لهذه " الدورة الخلدونية" حسب علماء الاجتماع. أنظر إلى :

Lahouari Addi. « Etat et pouvoir » Op. Cit.,

Mohamed Magani(1994) « histoire et sociologie chez iben Khaldoune ». Traduit de l'anglais par : Mohamed Terbah. O.P.U. Alger. P 74

ظلت " خارج نطاقها الاجتماعي – إذا ما أردنا استعارة تعبير الهواري عدي¹، ولم تكن لها جذور في المجتمعات المحلية التي حكمتها؛ كان الحكام (الباشا، الآغا، الداوي)، يعينون من طرف الخليفة التركي، وظل الجيش القوة الأكثر تأثيرا و نفوذا في السلطة و المجتمع. لهذه الأسباب يمكن اعتبار الدولة العثمانية و امتداداتها في العالم العربي و المغاربي، إمبراطورية تسيطر عليها الطبقة الأوليقارشية، التي لم تكن يوما ممثلة للأهالي. ومنه، فإذا كانت المدن العثمانية، تنتظم و تستجيب للخصوصيات الثقافية و الاجتماعية لسكانها، و كان فيها أشكالا مختلفة من الأماكن المشتركة والعامية، فإن شكل السلطة و الدولة، وطريقة تنظيمها واشتغالها، يجعل من الصعب – حتى لا نقول من المستحيل – أن نتحدث عن الديمقراطية و التعددية و الحرية في استعمال هذه الأماكن.

كان ضروريا على المجتمعات العربية، أن تنتظر دخول الاستعمار الأوروبي و تحتك به، لتشعر بالحاجة إلى تأسيس الدولة الوطنية، بحدود سياسية و جغرافية واضحة و بتنظيم سياسي محدد المعالم. في هذا الصدد، نجد " الهواري عدي² يقول: أن الدولة الحديثة في العالم العربي لم تظهر إلى بعد استقلال مجتمعاتها عن الاستعمار الأوروبي، فهي ليست ناتجة عن ثورة على و / أو بين التناقضات الداخلية التي كانت تسودها مثلما حدث في أوروبا؛ ولكن ما حدث، هو أن النخبة الوطنية *l'élite nationale* في معظم هذه البلدان، أجلت الصراعات الداخلية و التناقضات الأيديولوجية و الاجتماعية إلى ما بعد الاستقلال؛ و استعملت في معركتها للاستقلال* و تشكيل الدولة، جميع الموارد السياسية المتاحة (الدين، اللغة، العرق، العلاقات القبلية).

¹ Lahouari Addi. : l'impasse du populisme... » Op., Cit

² Ibid.,

* يظهر لنا تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، كيف أن مختلف الأحزاب و التيارات السياسية، التي كانت تحمل توجهات أيديولوجية مختلفة و متناقضة، انضمت إلى حزب جبهة التحرير الوطني منذ 1956، لتقوية الجهود للحصول على الاستقلال.

و بعد استقلال هذه الدول، احتفظت النخب الوطنية بنفس الخطاب، و حاولت احتكار الموارد السياسية التي استعملتها في الحرب لإقصاء - و إبعاد - المعارضة وخصومها السياسيين، و بالتالي احتكار السلطة باسم الدولة و باسم الشعب. لقد استعملت النخب الحاكمة في البلدان العربية، كل أشكال الخطاب الشعبي لاحتكار السلطة و منافعها، باسم وحدة الأمة، وحدة الشعب، المصير المشترك، العدالة الاجتماعية...

من خلال هذا يقول أيضا، عالم الاجتماع السياسي الجزائري، لهواري عدي، " بأن غياب الديمقراطية و التعددية و المجال الحر، يمكن أن يبحث عنه في المسار الذي تمخضت عنه الدولة الوطنية من جهة، و في الظروف التي أنتجت الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى؛ ولكن أيضا في التمثيلات الاجتماعية العربية للسلطة و الدولة، وفي ضعف الثقافة السياسية في هذه البلدان"¹

فبالنسبة للعامل الأول، قلنا أن التناقضات الاجتماعية و الخلافات الأيديولوجية و السياسية، تم تأجيلها أثناء الحرب الوطنية إلى ما بعد الاستقلال: أي أن الدولة ظهرت كرد فعل على تناقضات النظام الدولي الاستعماري. أما الظروف التي أنتجت الطبقات الاجتماعية، فيمكن أن نجد لها في طريقة استغلال النخب الحاكمة للسلطة السياسية، و المنطق الاقتصادي الذي تسير عليه عملية خلق و توزيع الثروة. إن الجماعات التي احتكرت السلطة بعد الاستقلال عن طريق الأيديولوجية الشعبوية *idéologie populiste* و الوطنية *nationaliste*، استغلت نفوذها السياسي و موقعها في السلطة، من أجل جمع ثروات هائلة (تحت غطاء الاشتراكية)، حولتها

كما رأينا مثلا، كيف أن تيار حسين أيت أحمد، غض النظر عن الأزمة البربرية سنة 1949، و اقتنع بتأجيلها إلى ما بعد الاستقلال.

¹ Lahouari Addi (2003) « pluralisme politique et autoritarisme dans le monde arabe : approche anthropologique des systèmes politiques des pays arabes ». conférence prononcé le 04/02/2003 au MERCHEN CENTER at the OHIO STAT UNIVERSITY. COLOMBUS. USA. In www.Institut-gouvernance.org, 05/01/2007.

إلى بورجوازية وطنية ناشئة¹. ومن هنا فإن رفض الأنظمة الحاكمة لكل أشكال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (اقتصاد السوق)، منع من ظهور بورجوازية اقتصادية مستقلة عن السلطة. إن الإشكالية التي تطرح في هذه البلدان، هي " لماذا ترفض الأنظمة السياسية الحاكمة الملكية الخاصة، و تحتكر لنفسها السلطة و منافعها؟ أليس هذا خوفا منها من صعود قوى اجتماعية تستطيع منافستها و الضغط عليها، كما حدث في أوروبا الغربية خلال القرن السابع و الثامن عشر؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات، غير ممكن في الفترة الحالية، لأن ذلك قد يؤدي بنا إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار بالنوايا الحسنة التي كانت وراء الخيارات السياسية و الاقتصادية بعد استقلال هذه الدول (الاشتراكية تمنع من ظهور طبقة بورجوازية تستغل العمال البسطاء كما يقول ماركس). و لكن تحول النخب الحاكمة بعد فترة من وجودها في السلطة، إلى بورجوازية وطنية، وكذلك عدم إمكانية جمع ثروة شخصية دون الانتماء إلى الإدارة أو الشبكة المصالحية فيها، يجعلنا نطرح الفرضية التالية: لا يمكننا أن ننفي و نستبعد أن مخططوا هذه الأنظمة كانوا على اطلاع على الدور الذي قامت به البورجوازية الرأسمالية، المستقلة عن السلطة، في أوروبا الغربية في خلق مجتمع مدني و مجال عام قادر على مراقبة السلطة و المشاركة في اختيار أفرادها بطريقة ديمقراطية. إن هذا السبب، قد يكون الدافع بهذه الأنظمة إلى غلق المنافسة الاقتصادية (تحت شعار الاشتراكية) إلى حين تستطيع أن تهيمن على السوق الوطنية، وذلك خوفا من صعود قوى مستقلة منتجة للثروة، تستطيع من خلال امتلاك وسائل الاتصال الحديثة (إذاعات، تلفزيون..)، إنتاج خطاب مغاير للخطاب الرسمي و ينافس الأيديولوجية الشعبوية و الوطنية، و يطور الثقافة السياسية للشعوب العربية.

¹ Voir les ouvrages déjà cités de Addi Lahouari, notamment «l' impasse du populisme ».

تستعمل الأنظمة السياسية في العالم الثالث، كل المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية (الإدارة، الجيش، المحاكم،...) لخدمة مصالحها و قمع كل أشكال المعارضة و الأصوات المنادية بالتغيير و الحرية؛ و هذا ما أدى إلى، ما أسماه الهواري عدي، بخصوصية الدولة *privatisation de l'Etat* من طرف الجماعة التي استولت على السلطة¹. إن الفساد الكبير الذي تعاني منه هذه الدول، يمكن تفسيره بالحرص الكبير من طرف الأنظمة الحاكمة على الاستمرار في السلطة بكل الوسائل، و لذلك فإن هذه الظاهرة (الفساد)، تمثل إحدى الميكانيزمات التي تمكن السلطة من إعادة إنتاج نفسها؛ بمنح أعوانها (عناقيدها الزبونية

grappes clientélistes كما يقول سيدي بومدين² المنتشرين في مختلف الأجهزة الإدارية، فرصة الاستفادة من الربوع من جهة، و من ولاء المجتمع من جهة أخرى. لقد تحولت المناصب الإدارية إلى مصادر للغنى و جمع الثروة، بدلا من خدمة المصالح العامة، و يمكن ذلك كل أطراف النظام السياسي (بمختلف مستوياته) من الاستفادة — بأشكال تتفاوت حسب درجة المنصب — من الربوع التي توزعها الدولة المركزية عليها. و لذلك، فيما أن الجميع يستفيد بطرق قانونية و غير قانونية دون متابعة، فإنهم غير مستعدين للتخلي عن ولاءاتهم السياسية و مناصبهم الإدارية، ولن يقبلوا بتغيير الوضع القائم، الذي سمح لهم بالحصول على الامتيازات المادية و المعنوية. إن هذا النوع من الإدارة، هو ما سميته الكثير من المؤلفين " بالأنظمة الزبونية *systeme clientéliste*، حيث يظهر أعوان الدولة على شكل زبائن للنظام السياسي، يحافظون على استمراره و يستفيدون من مقابل مادي و معنوي.

¹ Lahouari Addi : « l'impasse du populisme.. »Op. Cit., p 9

² Sidi Boumedine. R.(2002) « Des ordres ou désordres dans la ville. »Op. Cit., p 31

أمام هذا الوضع السياسي المعقد، تقلصت آمال الكثير من الفئات الاجتماعية في التغيير السياسي السلمي للوضع القائم، و هو ما دفعها إلى البحث في كيفية الدخول – بأي طريقة كانت – في هذه الشبكة من العلاقات الزبونية، للاستفادة من ما يعتبرونه حقا مشروعاً في الدولة.

أدت هذه الممارسات إلى ضعف الخاصية العمومية للدولة في العالم العربي، في المخيال الاجتماعي *l'imaginaire social*، مما حال دون أن يكون للمشاريع التنموية، أثر إيجابي عن تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية. و نتج عن هذه الوضعية السياسية، انقطاع العلاقة بين المجتمع و الدولة، أو تميز هذه العلاقة بالصراع و العنف و المواجهة. من هنا يمكن تفسير العنف السياسي الذي بدأ يسود معظم البلدان العربية؛ و كذلك تجنيد الأنظمة السياسية لكافة الوسائل القمعية (رمزية كانت أم مادية) لوقف زحفه و انتشاره (الجيش، حالات الطوارئ، غلق المجال الإعلامي...). و لكن ما ساعد الأنظمة السياسية في قمع المعارضة و الديمقراطية، و فرة الأموال التي تدرها الربوع البترولية *la rente pétrolière*، حيث تحول الاقتصاد السياسي¹ إلى أداة للتجنيد السياسي و التعبئة الشعبية لصالح النظام الحاكم، و يظهر ذلك من خلال التوزيع الاستعراضي للمشاريع و الأغلفة المالية، كلما كانت هنالك احتجاجات و تظاهرات شعبية تطالب بتحسين ظروف المعيشة، أو كلما قربت المواعيد الانتخابية (الشكلية). من هنا يظهر أن ضعف السياسات الاقتصادية و الإنمائية في البلدان العربية، عوضت عنه و فرة الربوع البترولية و المواد الأولية الخام.

¹ إذا كان الاقتصاد السياسي يبحث عن أفضل الطرق لتوزيع الثروة النادرة بشكل عادل في المجتمع، و بحسابات اقتصادية ربحية، فإنه في الدول العربية و العالم الثالث، يستخدم للبحث عن كيفية استعمال الاقتصاد لأغراض سياسية. و تظهر لنا السياسات الاشتراكية، كيف أن مناصب الشغل كانت تخلق لدواعي سياسية و بقرارات رئاسية و حكومية، وليس لوجود حاجة إلى توظيف عمالة جديدة في المصنع. إذا، فعوض أن تكون السياسية في خدمة الاقتصاد (و باقي المجالات الأخرى)، لاحظنا في هذه البلدان، أن كل شيء مجد لخدمة السياسة (أي النظام السياسي)، بما فيه الاقتصاد، الدين، الروح الوطنية، اللغة، القومية، العدالة الاجتماعية...

ولكن " لهواري عدي" يدعونا إلى البحث في أسباب تسلط الدولة (النظام السياسي)، و ضعف خاصيتها العمومية في الخصائص الأنثروبولوجية للمجتمعات العربية¹.

إن التمثيلات الاجتماعية للسلطة و محدودة – ضعف – الثقافة السياسية عاملا مهما في هذا الاستبداد السياسي، وفي غياب التعددية و الحرية. يلاحظ في البلدان العربية، أن معظم الشعوب تعتقد بأن الانفتاح الديمقراطي و التعددية السياسية، و الاعتراف الدستوري بالتعددية اللغوية و العرقية و الدينية يمكن أن يهدد وحدة الوطن (الأمة) التي كافحت طويلا لاسترجاعها، ويجعلها أيضا عرضة للتدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية. كما أن تصور السلطة (الدولة)، يختزل في مخيال هذه الشعوب، في شخصية الزعيم الكاريزماتي الذي يستطيع توحيد (الأمة) و تعبئتها ضد الخطر الخارجي (الصهيوني، الأمريكي، وأحيانا أخرى ضد الجار..)، أو في بعض الأحيان ضد التيارات الداخلية التي تنادي بالحرية و التعددية. وتظهر الدولة بهذا الشكل، في التمثيلات الاجتماعية العربية، ليست عبارة عن علاقة سياسية تميز المجتمعات الإنسانية، وتحل فيها التناقضات بين مختلف القوى بطريقة سلمية، عن طريق توحيد جميع المقومات السياسية فيها، وجعلها بمنء عن تهديد السلم الاجتماعي لمختلف الجماعات المكونة لها؛ ولكنها تظهر على أنها سلطة قوية رادعة موحدة، لا تسودها انقسامات أو خلافات أيديولوجية و فكرية، لها مشروع اجتماعي واحد، نفس المبادئ، نفس القيم... نعتقد أن أصل هذه التمثيلات و التصورات الاجتماعية للسلطة، يعود إلى الماضي الاستعماري الذي جندت له النخبة الحاكمة كل الإمكانيات التي بإمكانها توحيد المجتمع ضد النظام الاستعماري من جهة، و من جهة أخرى، استمرار نفس الأيديولوجية الشعبوية بعد الاستقلال في النظام التعليمي، الثقافي و الاقتصادي.

¹ Lahouari Addi. (2003) : pluralisme politique et autoritarisme... ». Op., Cit.

يمكننا أن نخلص إلى فكرة أولية مفادها أن الدولة في العالم العربي، هي في طور التشكل، ولا زالت بعد لم تستطع أن تجمع في مؤسساتها، جميع المقومات السياسية الموجودة في المجتمع تحت أشكال مختلفة، كما أنها لم تتمكن من بناء قاعدة سلمية للتنافس السياسي على السلطة؛ وهذا ما يفسر — حسب الهواري عدي — " تسييس جميع الميادين في المجتمع، لكونها غير ممتصة من طرف القانون و أجهزة الدولة"¹. كما نخلص أيضا إلى أن المجال العام، في بعده السياسي، لم يتشكل بعد في هذه الدول، بالرغم من وجود أملاك دولة، سلطات لتسيير الأماكن العامة... لأن استعمالها بحرية، لمختلف الأغراض و الأهداف غير ممكن، إلا في ما لا يضر النظام السياسي الحاكم. و نعتقد أنه لن يتأسس قريبا، ما دامت شعوب هذه الدول، تفتقد إلى تصور عمومي و تعددي للدولة و السلطة السياسية، ولا تشارك في صنعها و اختيارها. ومن الصعب أيضا أن يتشكل هذا المجال العام، ما دامت الشعوب العربية لا تأبه و لا تهتم بالتغيرات الحاصلة في العالم، مختزلة كلما ما تعيشه من مآسي و استبداد في (المكتوب) و (إرادة الله) و المؤامرات الخارجية؛ ولكن أيضا في عدم استعدادها لقبول الاختلاف الأيديولوجي، الفكري، الديني، اللغوي... ولا يمكن أيضا أن يتأسس المجال العام، ما دامت الدولة لا تزال تحتكر لنفسها الميادين و الجوانب — التي حولت في أوروبا إلى المجال الخاص منذ قرون طويلة — الخاصة لإقصاء كل من يخالفها.

أمام هذا الشكل من الدولة — النظام السياسي — كيف ستكون خصائص المجال العام الحضري؟ إلى أي مدى ستكون المجالات العامة الحضرية (الساحات

* بالرغم من أن الدستور يمنع تشكيل الأحزاب السياسية باسم الدين اللغة، العرق، إلا أننا لا نزال نشهد إلى استعمال مكثف لهذه الجوانب من طرف مختلف القوى في المجتمعات العربية، بما فيها الدولة. فعوض أن تبني البرامج الانتخابية، في البلدان التي عرفت نوعا من التعددية، على العوامل الاقتصادية، نلاحظ أن معظم الأحزاب المتنافسة على السلطة، تعود بالقوة إلى القبيلة و الدين و اللغة و الجهوية.

¹ Ibid.

الشوارع،...)حررة و مفتوحة لجميع التيارات السياسية و الأيديولوجية لاستعمالها في المنافسة على السلطة بشكل سلمي؟

سنجيب عن هذه التساؤلات في معالجة خصائص المدن في البلدان العربية و المغربية.

2. خصائص المدن في البلدان العربية الإسلامية

بالإضافة إلى الخصائص التي تعرضنا إليها في مقدمة هذا الفصل، سنحاول أن نحلل خصائص أخرى ذات أهمية بالغة في استيعاب و فهم الحياة اليومية الحضرية *la vie quotidienne urbaine* في هذه المجتمعات، و العلاقة بين النمو الحضري و التغير الاجتماعي و التاريخي.

في البداية، نعتقد أنه من الممكن أن نقسم الأشكال الحضرية *les formes urbaines* في البلدان العربية و المغربية إلى ثلاث أشكال أساسية نحاول دراسة كل واحدة منها على حدة للتعمق فيها بالشكل المطلوب.

أ- المدينة العربية الإسلامية التقليدية (لمدينة)

: *la ville arabo-musulmane traditionnelle (la médina)*.

يمثل هذا الشكل، المدينة المبنية قبل لدخول الاستعمار الأوروبي إلى البلدان العربية و المغربية : أي تلك المدن التي بنتها الدولة الإسلامية و الدولة العثمانية التركية.

إنه إلى غاية القرن التاسع عشر، لم تعرف هذه المدن تغيرات كبيرة، سوى في حجمها و بعض التعديلات التي على بعض المعالم التي كانت تحويها؛ حيث حافظت

على إطارها الأصلي كمجالات للمدينة *espaces de citadinité* و النخبة الاجتماعية المتقفة.¹

كانت الدراسات الاستشراقية، تنظر إلى هذه المدن على أنها فوضوية و غير مخططة، ولا تخضع إلى سلطات إدارية تسييرها و قوانين تنظمها، مثلما هو الحال في المدن الغربية². و يقول المؤرخ الفرنسي " أندري ريمون A. Rymond" في الكثير من دراساته حول المدينة العربية الإسلامية التقليدية، أن هذه النظرة الاستشراقية، غير نابعة من دراسات معمقة لهذه المدن؛ و لكنها نتاج لمنهجية مقارناتية *un comparatisme* بالمدن الغربية و المؤسسات التي وضعتها الدولة الحديثة فيها لتسييرها³. في هذا الصدد، نجد الباحث " أوجين ويرث E.Wirth " في تحليله للمجالات العامة بالمدينة العربية التقليدية، يعتمد على مقارنة *une approche comparative* لما هو موجود في المدينة الغربية، و يبحث عن مقابله – أو وضعيته – في هذه المدن⁴. و توصل إلى أن المدينة العربية التقليدية تتميز بالخصائص التالية:

- انسداد الطرق و الممرات داخل الأحياء السكنية.
- توجيه المنزل (الباب و النوافذ) إلى ساحة داخلية، توجد في وسطه.
- وجود السوق و المتاجر الرئيسية في مركز المدينة.
- طغيان الحياة الخاصة *la vie privée* على الحياة العامة.

¹ Conseil national économique et social(CNES)(1998) « rapport sur la ville algérienne ou le devenir urbain de pays » www.CNES.dz

² Dénoix Sylvie(1998) « André Rymond : la ville arabe, Alep à l'époque ottomane (17/18 siècle. Damas. IFEAD. Revue des mondes musulmans et de la méditerranée(En ligne). N° 80/90. Figures mythiques des mondes musulmans. Disponible sur : www.revue.org . 18/02/2004.

³ Ibid.,

⁴Wirth. E. Op., Cit.

حاول A. Rymond تجاوز هذا المنهج المقارناتي، و اتجه إلى البحث في المدينة العربية الإسلامية (المدينة العثمانية بصفة خاصة) ككيان حضري و اجتماعي و ثقافي قائم بذاته، يترجم و يجسد الحياة الاجتماعية الثقافية و السياسية و الاقتصادية في هذه المجتمعات. و من خلال دراساته الكثيرة، استطاع أن يكتشف الميكانيزمات التي تدير و تستعمل وفقها هذه المدن. و نجد في مقال له حول مدينة القاهرة في العهد العثماني، يبين لنا كيف أن هذه المدينة كانت تدير من طرف الجماعات الحرفية بشكل ديمقراطي و تشاركي¹.

و تقول " سيلفي دينا S. Dénoix " في تعليق على دراسات و مؤلفات A. Rymond أن الخصائص الأساسية التي توصل إليها حول المدينة العربية هي:

- ▼ التمييز المجالي بين الوظائف السكنية و الاقتصادية: حيث نجد تجارة الجملة و المخازن و الأسواق في مركز المدينة، و الأحياء السكنية على أطرافها، أو تحيط بها.
- ▼ وجود الجامع الرئيسي و الوظائف الدينية و التعليمية و السياسية في مركز المدينة.
- ▼ تكون الشوارع و الممرات ضيقة و مسدودة في الأحياء السكنية، و واسعة في مركزها.
- ▼ غالبا ما تؤدي المباني السياسية الوظيفة الدينية في نفس الوقت.
- ▼ تتركز الأنشطة الهامة في مركز المدينة، في حين نجد الأنشطة الملوثة في أطرافها البعيدة من الأحياء السكنية.

¹. André R(1994) « le Caire traditionnelle : une ville administrée par ses communautés » Op., Cit.pp 9-17

² Dénoix S. Op., Cit.

للأحياء السكنية، أسوار و أبواب تغلق في المساء من طرف

v شيخ الحي* .

تتقاطع الخصائص التي أوردها A. Rymond ، مع الكثير من الباحثين و الدارسين للمدينة العربية التقليدية. فمثلا نجد هشام جعيط¹، في دراسة له حول مدينة الكوفة، يقول أن: " في الساحة العامة، في قلب المدينة، تتركز الوظائف الأساسية: الدينية، السلطوية، العسكرية، كالقصر و القلعة". أما الباحثة " نسيمه دريس " فتقدم لنا نموذجا للمركزية الحضرية في مدينة القصبة الجزائرية، حيث ترى أن " دار الجينية" في القصبة، كان المكان الذي تتمحور حوله مختلف الأنشطة و الوظائف: السياسية، الدينية، و الثقافية"².

من خلال هذه الأمثلة، تلاحظ أن للديانة الإسلامية تأثير كبير على طريقة تشييد المدينة العربية التقليدية؛ و يظهر ذلك جليا من خلال الفصل بين أماكن السكن – التي تحوي العائلة و حرمة المنزل و المرأة – و أماكن النشاطات التي تتميز بحضور كبير للتجار الأجانب الذي يحرم على المرأة الالتقاء بهم. كما أن ممارسة السلطة السياسية في أماكن العبادة – أو بالأحرى توحيدهما – كان لتقريب الشريعة الإسلامية إلى الحاكم و الحكم، و دفعه على العمل وفق تعاليمها.

من خلال خصائص المدينة العربية التقليدية، يمكن لنا أن نتوصل إلى خصائص المجالات العامة فيها.

* أشار العربي إشبودن و نسيمه دريس إلى أن الحومة ، كوحدة اجتماعية حضرية كان لها أبواب تغلق كل مساء، مما كان يساعد على مراقبة الغرباء عن الحي، و تسهيل التعارف البيني بين جميع سكانه. أنظر إلى المراجع السابقة للمؤلفين.

¹. أنظر إلى : أحمد حلواني: " المدينة العربية و مجال تطوير فضاءاتها الحياتية." مجلة الباحث الاجتماعي. عدد 07/ مارس 2005. ص 219. قسنطينة، الجزائر.

² Nassima Dris. (2001). Op. Cit., p 62

ب- خصائص المجال العام الحضري في المدينة العربية الإسلامية التقليدية.

تقول " سيلفي دينوا D. Sylvie¹ أن مقال A. Rymond حول المجالات العامة في المدينة العربية الإسلامية، و الذي عنوانه :

« Espaces publics et espaces privé * dans les villes arabes traditionnelle يشكل مرجعا أساسيا للكثير من الباحثين المهتمين بهذه المسألة. حيث يرى فيه المؤرخ A. Rymond أن " المدينة العربية التقليدية تنتظم وفق نمطين مزدوجين: منطقة مركزية حيث توجد الأنشطة الاقتصادية الهامة، و أماكن السلطة و العبادة. و توجد منطقة الأطراف المحيطة بالمركز؛ موجهة للسكن وفيها شبكة من الممرات و الطرق التي تنتهي بانسداد. إن منطقة المركز هي المجال العام، في حين تمثل الأحياء السكنية المجال الخاص.²»

إن هذا التقسيم التوبوغرافي للمدينة، إلى مجال عام في المركز و مجال خاص على الأطراف، هو في الواقع تقسيم وظيفي، و ليس تقسيم مؤسس على مبدأ الملكية للمجالات (المجال العام ملك للدولة و المجال الخاص ملك للأفراد الخواص).

في تصوره A. Rymond و كما سايرت و جهات نظر الكثير من الباحثين لخصائص المدينة العربية الإسلامية، نجدها أيضا تساييره في تصوره ثنائية العام / الخاص في هذه المدن. فنسيسة دريس تقول أن " التمييز بين المجال العام و المجال الخاص، يرتبط بنوعية الرقابة الاجتماعية الممارسة على أحدهما، أكثر مما ترتبط بنوعية الملكية القانونية و طبيعتها لهما"³. و على هذا المبدأ، ربما يمكن لنا تفسير سبب إشارة بعض الباحثين، إلى أن المجالات

¹ S. Dénoix. Op. Cit.

* Voir : André. R (1989). « Espaces publics et espaces privé * dans les villes arabes traditionnelle ». In Maghreb/ Machrek. N° 23.

² S. Dénoix. OP., Cit.

³ Nassima Dris. (2001) Op., Cit., p 64

العامة في المدن العربية التقليدية – و في بعض الأحيان حتى الحديثة منها – تأخذ شكلا هيرارشيا *hiérarchique*: من المجالات الأكثر عمومية إلى المجالات الأكثر خصوصية.

des espaces les plus publics aux espaces les pus privés. في الصدد تقول الباحثة فرنسواز بوشنين *Françoise Bouchenine* ، في دراسة لها للمدن المغربية، أن " الأحياء الشعبية تظهر و كأنها المجال الخاص مقابل باقي المدينة التي تظهر و كأنها المجال العام"¹. و يبدو هنا أن الباحثة تقول هذا الكلام واضحة في ذهنها أن الأحياء الشعبية* في المدن المغربية و المغربية، هي في معظمها، أحياء يعود بناءها إلى العهد العثماني، و أن باقي المدينة، هو المدينة الكولونيالية و الوطنية.

و لكن ما هو شكل – أو أشكال – المجالات العامة في هذه المدن؟ هل تختلف كثيرا عن المحالات العامة الحديثة؟ و هل تحتفظ دائما بخاصية " حرية الوصول و الدخول إليها؟

إن معظم الدارسين للمدينة العربية الإسلامية التقليدية، الذين أشرنا إليهم سابقا، يعتبرون المسجد* هو المكان العام المركزي فيها؛ و ذلك بالنظر إلى أهميته في الحياة اليومية لسكانها(الحياة السياسية، الدينية، الثقافية و الاجتماعية). ولكن هناك أيضا، أشكالا أخرى من المجالات، يمكن اعتبارها عامة، مادامت تتوفر فيها خاصية

¹ Bouchenine.F.N « les espaces publics des villes marocaines ». In : les annales de la recherche urbaine. N° spécial, « espaces publics en ville ». Paris

* في المخيال الاجتماعي، الحي الشعبي هو الحي الفقير القديم و المكتظ، أما الأحياء الراقية، و التجمعات السكنية الكبرى، فهي ليست شعبية.

* يستمد المسجد خاصية العمومية، من كونه يشغل حيزا أساسيا في حياة المسلمين، فهو ليس فقط مكانا للصلاة و العبادة، بل هو أيضا مكان للنقاش في الشؤون السياسية و الاقتصادية و الثقافية. و كثيرا ما تقام فيه حلقات للنقاش و التشاور. و لاحظنا في فترة الثمانينات و التسعينات، كيف أن الجماعات الإسلامية، حاولت أن تعيد للمسجد وظيفته السياسية و الاجتماعية، من خلال جعله محورا للجمعيات الخيرية، و للتجنيد الأيديولوجي للشباب ضد السلطة. و استطاعت ذلك، لأنه كان المجال العام الوحيد الذي ليس فيه للسلطة حضور دائم و قوي.

الاستعمال العام usage public و الحر و فق شروط إنشائها. و في هذا الصدد يذكر لنا "فرنسوا بوقار François Buggard"¹، المجالات التالية:

- الجامع الكبير la grande mosquée : مكان للعبادة و الاجتماعات.
- المدرسة: la madrasa مؤسسة لتعليم القرآن و القانون الإسلامي.
- الحمامات العامة les bains publics .
- السوق le souk : مكان للتجارة و التبادل الاقتصادي و الاجتماعي.
- الفندق (الخان).
- القلعة la citadelle : مكان السلطة السياسية و الدينية.

و قد لاحظ أن هذه المجالات تستعمل بأشكال مختلفة و من طرف جماعات مختلفة.

ت- المدينة الكولونيالية la ville coloniale :

كان لدخول الاستعمار الأوروبي إلى البلدان العربية و المغربية، أثر كبير على الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية. و لكن أيضا تأثير كبير على عمران هذه المجتمعات. ولكن هذا التأثير لم يكن بنفس الشكل و الحدة، بل كان متباينا من بلد إلى آخر؛ حسب أشكال التواجد الأوروبي فيها (حماية، انتداب، استعمار..).

¹ François Buggard : les espaces publics dans les villes islamiques.

و هذا كان عاملا مهما في اختلاف درجة التأثير الكولونيالي على المناطق الحضرية في كل بلد*

و لكن الكثير من الدارسين يؤكدون على أن دخول الاستعمار الأوروبي، كان بداية لدخول المدينة الغربية – بكل ما تحويه من أشكال عمرانية – إلى هذه البلدان. و سنحاول في هذا العنصر أن نركز أكثر على خصائص المدينة الاستعمارية في الجزائر، لمعرفة أهم أشكال المجالات العامة التي استحدثتها.

إن أول ملاحظة هامة في هذا المجال، هي التي قدمها " جيوديس كريستوف G. Christophe، في مداخلة له حول التأثير الفرنسي على عمران مدينة تونس و مدينة القصبية، في مؤتمر حول مدينة الجزائر؛ إذ يقول " إن الاحتلال الفرنسي في الجزائر، قام بتهديم جزء كبير من القديمة، و شيد بمحاذاتها مركزا جديدا وفق الخصائص الأوروبية، بهدف تسهيل مراقبة السكان المحليين. إن مدينة القصبية لم تكن تسمح بذلك، و لم تكن شوارعها الضيقة تسمح للآليات الحربية الاستعمارية بالتغلغل و التغلغل بسهولة في الأحياء السكنية؛ و هذا ما دفع بالفرنسيين، إلى تحويل ما كان يعرف بالأماكن العامة المركزية، داخل القصبية، إلى ثكنات عسكرية وكنائس، و عوض الكثير من شوارعها الضيقة، بأخرى واسعة، و ساحات واسعة و مفتوحة، تلبى الاحتياجات الاستعمارية و الاقتصادية و الثقافية للفرنسيين و الأوروبيين¹."

* يقدم لنا " جيوديس كريستوف Gaudic Christophe مقارنة مهمة بين التأثير الفرنسي على مدينة تونس و مدينة الجزائر. و لاحظ أن كون تونس تعرضت للحماية protectorat و ليس للاستعمار، جعل من درجة تأثير عمرانيا قليل و خفيف إذا ما قورن بالتأثير الفرنسي على مدينة القصبية، التي دخلها مستعمرا، و بنوايا استيطانية. أنظر إلى . Christophe. G(2002). « Alger, Tunis : l'urbanisation européenne sur la les rives Soudes de la In : Alger : lumière sur la ville. Colloque organisé à Alger le 4/5/6 mai 2002. méditerranée ». Ed DALIMANE. P 81

كما نجد Ellenic Michel يقول: " الجزائر كانت أكثر الدول عرضة للتأثير في مجالها الحضري، و لم يسلم منها إلا منطقة " وادي ميزاب". أنظر:

Ellenic Michel(1983). « Système politique et modèles urbains au Maghreb » I : système urbain et développement au Maghreb. Collectif. O.P.U. Alger. P 268

¹ G. Christophe. Op., Cit., p 83.

يمكن أن نخلص إذا إلى أن المدينة الأوروبية تجسد ماديا، الثقافة الغربية في المجتمعات العربية و المغاربية؛ بل أكثر من ذلك، حاول الاستعمار أن يجعل من المدن الكبرى بوابة و مرآة " تعكس التفوق و المهارة الأوروبية على المجتمعات المستعمرة¹". و هذا ما يفسر ظهور مظهر مركزية جديدة، تتميز بالشوارع و الساحات الواسعة، و المباني الإدارية و السكنية المفتوحة على هذه الشوارع و الساحات؛ و بذلك انتقلت المركزية الحضرية، من المدينة التركية القديمة، إلى المدينة الكولونيالية العصرية.

إن طول الفترة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، ومحاولاته للقضاء على كل أشكال التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي التي كانت قائمة، و محاولاته للقضاء على الهوية الجزائرية، أدى إلى تراجع كبير للمدينة العربية التقليدية، و حلت في مكانها — أو بجانبها — مدينة لا تختلف كثيرا عن المدن الفرنسية.

• ظهور أولى المجالات العامة الغربية في المجتمعات العربية.

صاحب هذه الأشكال العمرانية الجديدة في المستعمرات الأوروبية، ظهور مجالات عامة حضرية مشابهة لتلك التي توجد في الغرب؛ فبعدها كانت المدينة التقليدية تنتظم حول المسجد و السوق و قصر السلطة، أصبحت تنتظم حول الساحات العامة الواسعة و المباني الإدارية الكبرى في مركز المدينة الكولونيالية. و نظرا للتطور الكبير في عدد السكان الأوروبيين المقيمين في هذه المجتمعات، بسبب نمو الحركة الاستيطانية، فإنه من البديهي أن تظهر أماكن المعاشرة الغربية

¹ Ibid., p 86

les lieux de sociabilité occidentales في المجتمعات المستعمرة؛

فظهرت المطاعم الحديثة، الحانات، مراكز التسوق العصرية، قاعات السينما، قاعات الشاي... أصبح بعد ذلك، التمييز التقليدي بين المجال العام و المجال الخاص، أقل وضوحا و أقل قوة، خاصة أمام التغيير الكبير الذي مس البناءات السكنية للأهالي، حيث خصص الاستعمار بعض المشاريع السكنية لامتناس غضب السكان الفقراء و دفعهم إلى الولااء* .

ث- المدينة الوطنية la ville nationale .

نستعمل مصطلح المدينة الوطنية، للإشارة إلى المدن و الأشكال العمرانية المبنية بعد استقلال الدول العربية من طرف الدولة الوطنية الجديدة.

إن أولى ملاحظة تفرض نفسها على دارس هذه المدن، هي أن الدولة الوطنية لم تحدث أية قطيعة مع النموذج العمراني الكولونيالي، بل استمرت في توسيعه وفق أدواته التقنية و القانونية. فإذا نظرنا مثلا إلى أدوات التعمير في الجزائر* ، نجد أنها نفس الأدوات المتبعة منذ سنة 1958 من طرف الاستعمار الفرنسي إلى غاية 1990.

نعتمد أن الوضعية لا تختلف كثيرا في باقي الدول العربية، فخرجها منهارا اقتصاديا، ثقافيا، اجتماعيا و حضاريا، جعلها غير قادرة على البحث في تطوير و تحديث الأشكال الأصلية لمدها، خاصة أمام تزايد الطلب على السكن و انتشار الفقر و البطالة. و لكن ذا أيضا لا ينفى أن بعض الدول ، التي لم تدمر أشكالها العمرانية التقليدية بشكل كبير، حافظت على مدنها القديمة مثل تونس، مصر، سوريا.. و لكن المدن التي استحدثتها كانت وفق النمط العمراني الغربي. لقد لجأت الدول العربية

* يمكن أن نذكر هنا على سبيل المثال، و ليس الحصر، مشروع قسنطينة الذي أطلقته فرنسا سنة 1958، لسبب تعاطف الأهالي معها. و يقضي بإنجاز الآلاف من الوحدات السكنية في الكثير من المدن الجزائرية.
* فمثلا تم العمل بالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير P.U.D و مخطط التعمير الأساسي P.U.P منذ 1958 إلى غاية 1990.

إلى استيراد المدينة الغربية وتجسيدها بأشكال مختلفة. و لكن محاولات الأنظمة السياسية في هذه البلدان عصرنة مجتمعاتها، عن طريق عصرنة العمران، دون رد الاعتبار لخصائصها السوسيو – ثقافية، أدى إلى إحداث قطيعة بين المجال المبني المعيشي، و الثقافة المحلية. إن المدن المبنية بعد الاستقلال هي ذات إحياء غربي، تعتمد على الهندسة المعمارية الوظيفية *architecture fonctionnaliste* في تصميم البنايات، مما أدى إلى خلق تجمعات سكانية كبرى بدون هوية ثقافية أو اجتماعية، أفضت إلى تقطع العلاقة بين الفرد و المجال السكني الذي يعيش فيه¹. المشروع التحديثي الذي أرادت الأنظمة السياسية الحاكمة تجسيده عن طريق استيراد المدينة الغربية، لم تصاحبه، في المقابل، مشاريع جادة لتحديث أنظمة الحكم، و طرق تسيير الإدارة و المدينة و الشؤون العامة (دمقرطة المجال السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي)، و لم يصاحبه أيضا، فتح المجال الإعلامي و تحرير الصحافة و حرية التعبير. ومن هنا نشأ التناقض الكبير الذي و صلت إليه هذه الأنظمة و المجتمعات العربية؛ فمن جهة نلاحظ أنها تبني مدن عصرية مشابهة للمدن الغربية (دبي، الرياض، بيروت، الجزائر، تونس...)، و من جهة أخرى لا تسمح لسكانها بالمشاركة في تسييرها بانتخاب ممثليهم و مسيرها، و تريد الحفاظ على الأنظمة الشمولية التقليدية. نعتقد أن الأزمة الحضرية – بمختلف أبعادها – نتجت من هذه الثنائية المتناقضة: مدن عصرية و مجالات عامة غربية تسيير بأنظمة ديكتاتورية شمولية و تقليدية.

• المجال العام في المدينة الوطنية.

.l'espace public des la ville nationale

¹ Mohamed Foura : À-propos de la qualité architecturale et urbanistique ». In « le quotidien d'Oran. N° 25/05/2003.

السياسات الحضرية المتبعة في البلدان العربية و المغاربية، أدت إلى إحداث تغييرات عميقة في هذه المجتمعات؛ سواء أكان ذلك على مستوى المجال الخاص (الأسرة)، أو المجال العام. إن استيراد المدينة الغربية بهدف تحديث و عصرنه المجتمع، أدى بالضرورة إلى استيراد الأشكال المادية للمجال العام الغربي، ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة، في انتشار الساحات العامة الواسعة، الحدائق العامة، الشوارع الواسعة، أماكن المعاصرة العصرية الغربية (مطاعم، مقاهي، مراكز تجارية، حانات، قاعات الشاي، *...).

و إذا أردنا أن نأخذ بالأبعاد الأخرى لمفهوم " المجال العام"، نلاحظ أيضا تنامي كبير لوسائل الإعلام و الاتصال الحديثة (الصحافة المكتوبة، الفضائيات التلفزيونية، الأنترنت...). ولكن التساؤل الذي يجب أن نطرحه هنا هو: كيف سيكون وضع هذه المجالات العامة الحضرية و غير الحضرية، في سياق اجتماعي و سياسي و اقتصادي و ثقافي، لا تسوده الديمقراطية و التعددية السياسية، و لا تحترم فيه الحريات الفردية و الجماعية، و الدين لا يزال يشكل المورد السياسي الرئيسي لمعظم الأنظمة الحاكمة وأغلب قوى المعارضة؟ كيف سيحافظ الشارع و الساحات العامة، على طابعها العمومي و الحر، في ظل حالات الطوارئ التي تسود معظم البلدان العربية من جهة، وفي ظل اللجوء إلى العنف و استعمال السلاح للوصول — و كذلك البقاء — في السلطة؟ إلى أي مدى ستكون فيه القنوات الإعلامية الرسمية و غير الرسمية، منبرا حرا للنقد الاجتماعي و السياسي في ظل ضعف — أم يجب أن نقول غياب — المجتمع المدني من جهة، و الرقابة على كل أشكال الإعلام الممارس من طرف مختلف القوى النافذة في المجتمع؟ ألا يجب أن تدفعنا كل هذه المؤشرات إلى ضرورة إعادة النظر في استعمالنا لمفهوم " المجال العام"؟

*أنظر إلى المراجع المذكورة سابقا ل: نبيل بايهون، فرنسواز بوشنين، جون كلود دفيد، نسيمه دريس.

أشرنا في تحليلنا لواقع الدولة في البلدان العربية، إلى أنها تحولت إلى أداة في يد الأنظمة السياسية الحاكمة، تستعملها بهدف البقاء و الاستمرار في السلطة؛ من خلال استعمال أدواتها القانونية المشروعة، في خصوصية المجال العام و قمع كل أشكال المعارضة. ضمن هذا السياق لاحظنا في السنوات الأخيرة، تحول الشارع في الكثير من هذه البلدان إلى ساحة للمواجهة بين المجتمع و الدولة، و لاستعراض القوة بين مختلف الجماعات الأيديولوجية و السياسية المتنافسة على السلطة (لبنان). إن سبب حالة الصراع و التصادم التي تميز العلاقات الاجتماعية، و العلاقة بين المجتمع و الدولة (النظام الحاكم)، هو غياب مجالات و فضاءات حرة، يعبر فيها سلمياً عن الاختلاف الفكري و الأيديولوجي في المجتمع من جهة، و في غياب آليات و أدوات تحافظ على سلمية التنافس السياسي على السلطة. و هذا كله كان نتيجة منطقية للسياسة الشعبوية التي تريد أن تنفي وجود الاختلافات الأيديولوجية التي من شأنها أن تطالب بالتناوب على السلطة؛ و بتصوير تصوير هذه الأنظمة لنفسها، على أنها تمثل المجتمع الواحد و المتكامل حول مشروعها التحديثي. هذا من جهة، و من جهة أخرى رغبة الأنظمة في الحفاظ على مكتسباتها السياسية، يجعلها تلجأ إلى العنف في المجال العام، عندما ظهر فشلها في تحديث و عصنة المجتمعات العربية.

خلاصة جزئية

من خلال ما سبق، يمكن أن نخلص إلى أن المجالات العامة الحضرية تطورت و تغيرت بالظروف التاريخية، السياسية و الاجتماعية و الثقافية التي عرفتها البلدان العربية. كما لاحظنا أن المجالات العامة التي ظهرت مع استيراد المدينة الغربية، لم تستعمل فقط للوظائف التي خطط لها من طرف المهندسين المعماريين، بل تغيرت و وظائفها في الكثير من الأحيان. ورأينا كذلك أن المجالات العامة يمكن أن تتحول إلى قاعدة لتشكل قوة اجتماعية و سياسية ضد السلطة، من خلال استعمالها من طرف مختلف القوى الاجتماعية، للضغط على الدولة و المطالبة بتحسين ظروفها المعيشية و السياسية و الاقتصادية.

و لكن هذا الدور الهام للمجالات العامة في المدن العربية، لكي يكون فعالا و عاملا يساعد على التغيير، يجب أن يسايره نضج في الوعي السياسي الذي يمكن أن تساهم في تشكيله بعض القنوات الإعلامية الحرة، التي استغلت العامل التكنولوجي، و الظروف الدولية الحالية، لتشكيل منبر للكثير من الفئات التي قمعتها الأنظمة السياسية في بلدانها. إن ثقافة المواطنة، التي يمكن أن تساهم في تشكيلها الظروف الحالية، و القنوات الإعلامية الفضائية، هي العامل الأساسي الذي بإمكانه أن يقضي على التناقض الكبير الذي تعرفه المجتمعات العربية؛ لأن محاولات استعمال المجال الحضري لذلك، أثبتت فشلها بسبب تطور أدوات القمع و الرقابة للأنظمة الحاكمة.

انطلاقا من واقع المجال العام في المجتمعات العربية عامة، سنحاول أن ندرس بالتفصيل و التحليل استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية. و منه يمكن اكتشاف مدى التشابه أو الاختلاف من مجتمع إلى آخر.

مقدمة:

سنحاول في هذا الفصل أن نتعرض إلى إشكاليتين:

الإشكالية الأولى تبحث في العلاقة التي يمكن أن نجدها بين القيم الاجتماعية السائدة في المدن الجزائرية، ونوعية الممارسات و الاستعمالات في المجالات العامة الحضرية. كما سنحاول أن نكشف عن الطريقة التي يبني بها المجال العام في المخيال الاجتماعي للفرد الجزائري، وعلاقة ذلك باستعماله و أنماط امتلاكه، ونوعية الضبط الاجتماعي الممارس فيه. و نتساءل أيضا في هذا الموضوع، عن الوضعية التي آلت إليها المجالات العامة المستوردة من الغرب.

-الإشكالية الثانية، تحاول دراسة العلاقة بين الأحداث السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال المراحل التاريخية الماضية، وتأثيرها على ممارسات و استعمال مختلف الفاعلين الاجتماعيين للمجالات العامة في المدن الجزائرية. وكيف يحاول مستعملي هذه المجالات تكييف سلوكياتهم و استراتيجياتهم مع الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية السائدة في كمل مرحلة. بل و أكثر من ذلك نحاول فهم كيفية توظيف الفاعلون الاجتماعية للمناخ السياسي بصفة عامة في أنماط امتلاكهم و استعمالهم للمجالات العامة الحضرية.

الجزء الأول: القيم الاجتماعية في المجتمع الحضري الجزائري.

1. القيم الاجتماعية واستعمال المجال العام في المدينة الجزائرية

1. القيم و المعايير: les valeurs et les normes

المعايير هي القواعد التي تسيّر أفعال الأفراد في المجتمع، و تفرض عليهم بشكل رسمي على شكل قواعد قانونية و نصوص تنظيمية— و هو الشكل الغالب في المجتمعات الحديثة أو قواعد خفية غير معلنة و غير مكتوبة، يكتسبها الأفراد خلال مسار التنشئة الاجتماعية (le processus de socialisation)؛ وهي ذات أهمية كبيرة، نظرا للأثر الذي تمارسه على سلوك الأفراد و علاقاتهم داخل الجماعة التي ينتمون إليها¹.

و عند مخالفة الأفراد للمعايير السائدة في مجتمعهم، فإنهم بذلك يعرضون أنفسهم إلى عقوبة مادية أو معنوية، تتحدد حسب طبيعة و أهمية المعيار الاجتماعي المعتدى عليه.

أما القيم الاجتماعية، فهي المثل الجماعية القادرة على توجيه سلوك الأفراد. و عند انتظام هذه القيم، الحاملة لنظرة معينة للعالم، تعطي معنا للأفعال و السلوكات، بل تفرض نفسها على أفراد المجتمع حسب دوركائهم².

و رغم أن القيم مجردة، إلا أن لها تأثير كبير على الواقع الاجتماعي، إذ هي من يعطي الشرعية الاجتماعية (la légitimité sociale) للمعايير السائدة في المجتمع.

¹ Marc Moutoussée, Gilles Renourd (1997). 100 fiches pour comprendre la sociologie. Ed. Bréal Rosny. P 68.

² ibid. p 68

2. تعدد النظم القيمية

إن نسبية القيم الاجتماعية أمر متفق عليه، و لكن ذلك لا يعني أنها تختفي بسرعة في المجتمعات، بل يستمر وجودها رغم ظهور قيم أخرى تختلف عنه¹. و هذا ما يجعل المجتمع تسوده عدة أنظمة قيمية؛ منها القديمة التي نشأت وتطورت مع الثقافة الأصلية للمجتمع، ومنها الجديدة التي غالباً ما تتشكل عن طريق قدوم جماعات عرقية أو ثقافية مختلفة إلى المجتمع. أو عن طريق الاحتكاك الثقافي بمجتمعات أخرى— سواء أكان ذلك عن طريق الاستعمار كما حدث في القرون الماضية، أو عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، كالتلفزيون، الأنترنت، المجالات . و بهذا تتشكل عدة أنظمة قيمية داخل المجتمع الواحد، قد تكون متعايشة و متجانسة، أو متصارعة قد تؤدي إلى تفكك المجتمع.

و إذا قارنا المجتمعات الريفية بالمجتمعات الحضرية، فإننا نجد الأولى (المجتمعات الريفية) في أغلب الحالات، تتميز بنظام قيمى واحد يوصف بأنه تقليدى. أما المجتمعات الحضرية، فلكونها معرضة أكثر من الريفية إلى التغيير الاجتماعى السريع، بفعل استقطابها للجماعات العرقية و الثقافية المختلفة، و باعتبارها الأكثر تقدماً تكنولوجياً، فإن ذلك يجعلها مركزاً لتداخل القيم الاجتماعية المختلفة، لأن كل جماعة تهاجر إليها، تتقل معها نظامها القيمى و تحافظ على استمراره. و ينتشر هذا النموذج خاصة في المجتمعات الأمريكية.

3. للأفراد إمكانية الاختيار بين النظم القيمية المختلفة.

بسبب تعدد النظم القيمية في أغلب المجتمعات الإنسانية، فإن سلوك الأفراد ليس دائماً محددًا، لأن الفرد يستطيع الاختيار بين النظم القيمية السائدة في مجتمعه؛

¹ ibid. p 69

و ذلك حسب ميولاته النفسية و نشأته الاجتماعية. بالإضافة إلى أن الابتعاد عن بعض المعايير— أو بالأحرى التعدي عليها — لا يعاقب عليه الفرد¹ لكن في المقابل، تبقى القيم السلبية (les valeurs négatives) و القيم الإيجابية (les valeurs positives) أهم النماذج الغالبة. و السلوكات الاجتماعية لا تحظى بالقبول إلا إذا كانت إيجابية، و أي ابتعاد عنها، إنما يعتبر انحرافا و خروجا عن القواعد المتفق عليها.

و بالتالي فإن الفرد، رغم حرите في الاختيار بين النظم القيمية الفرعية (les sous- systèmes de valeurs)، إلا أنه يبقى محصورا بين ما هو إيجابي و سلبي، لأن حتى النظم الفرعية تمتلك معايير توضح الحدود بين المقبول و المرفوض اجتماعيا.

¹ -ibid. p 69.

II. القيم الاجتماعية في الأوساط الحضرية الجزائرية. Les valeurs

sociales dans les milieux urbains en Algérie.

من الصعب نظريا و منهجيا، التطرق إلى موضوع القيم الاجتماعية في المدينة الجزائرية. لأن ذلك يستلزم البحث عن الأنظمة القيمية systèmes de valeurs السائدة فيها، وتقسيمها و إظهار الحدود الفاصلة بين كل واحدة عن الأخرى. إن دراسة القيم وفق هذه المقاربة، فيه خطر منهجي و نظري كبير؛ لأنه يمكن لأن يؤدي بنا إلى وضع - إيجاد - حدود اعتباطية بين أنظمة لا تقبل التقسيم بالضرورة. و بتعبير آخر نقول: إن الأنظمة القيمية الاجتماعية التي أخذت شكلها الحالي من مواقف الكثير من الباحثين، (قيم تقليدية/ قيم عصرية، قيم غربية/ قيم محلية أو إسلامية..) تتداخل و تتفاعل فيما بينها. و من الصعب - أو من غير المشروع - أن نحصر نظاما قيميا معين في فئة اجتماعية محددة، ونستنتج منه فئات أخرى؛ إنه من الصعب القول بأن هذا يحمل قيما ريفية تقليدية، و ذلك يحمل قيما مدنية عصرية، لأن ذلك قد ينظر إليه على أنه " حكم قيمي un jugement de valeur لا يستند إلى حجج علمية بقدر ما يستند و يدعم مواقف و توجهات أيديولوجية و سياسية* .

لهذه الأسباب نود أن ننبه القارئ إلى أن تقسيمنا، في هذا العنصر، للنظم القيمية في المدن الجزائرية، إلى ثنائيتين متناقضتين: الريفية/ الحضرية، التقليدية/ العصرية، إنما هو تقسيم اقتضته مبررات منهجية فحسب، نهدف من خلاله دراسة كل نظام على حدا بشكل دقيق و عميق. و نحاول من خلال هذا التقسيم أيضا، أن نبرز كيفية مساهمة القيم الاجتماعية في تأطير و توجيه السلوك الفردي و الجماعي. ولكن هذا التقسيم المنهجي لا يعني إقصاء - إخفاء - العلاقة التبادلية و التفاعلية،

*يجب أن نشير هنا إلى أن النظام السياسي الجزائري، يبرر الأزمة التي تعاني منها المدينة الجزائرية بالنزوح الريفي و بالقيم الريفية المنتشرة في المدن، التي عطلت - حسبه - عملية الاندماج الحضري.

و التداخل الموجود عند كل فرد و جماعة، لهذه النظم، بل يسعى إلى عرض خصائص كل نظام بشكل قد يساعد على فهم التعقيدات الموجودة في السلوك و الممارسات الاجتماعية في المجالات العامة.

1. القيم الاجتماعية الريفية: .les valeurs sociales rurales.

السؤال الذي يطرح نفسه في بداية هذا العنصر هو: هل من المشروع أن نتحدث عن قيم ريفية داخل المدينة، في ظل تأكيد الكثير من وجهات النظر الدارسة في علم الاجتماع الحضري، على أن " المدينة تهيمن على الريف، و أن عملية التحضر قد مست القرية مثل المدينة بسبب التطور الكبير في وسائل النقل و الاتصال.

نعتقد أن مشروعية هذا الطرح – وجود القيم الريفية في المدينة الجزائرية – تستند إلى الكثير من الحقائق الإمبريقية و العلمية. إن نظرة بسيطة إلى تطور سكان المدن في الجزائر خلال الثلاثين سنة الماضية، لا تدفعنا فحسب إلى الإقرار بوجود القيم الريفية في المدينة، و لكن ربما تدفعنا كذلك إلى ضرورة إعادة النظر في استعمالنا لمفهوم " المجتمع الحضري الجزائري"، أو على الأقل تفرض علينا التحديد الدقيق لما نقصده به بهذا المفهوم.

السنة	سكان المدن	عدد سكان الريف	عدد السكان الإجمالي	% سكان المدن
1954	2157938	6456766	8614704	25.0
1966	3778482	8243518	12022000	31,4
1987	11444249	11594693	23038942	49,6
1991	13112000	12829000	25939000	50,5
1997	15800000	14481000	30281000	52,2

جدول(01): تطور عدد سكان المدن الجزائرية بين سنة 1954 و 1997، مقارنة بسكان

الأرياف.

المصدر: *conseil national économique et social(CNES) : « rapport sur*

la ville algérienne, ou le devenir urbain de pays. www.CNES.DZ

من خلال الإحصائيات المقدمة في الجدول، يتبين لنا أن أكثر من 25% من سكان الجزائر لا تتعدى مدة وجودهم في المدينة أكثر من 50 سنة. و من بينهم 20% لا تزيد مدة إقامتهم في المدينة 40 سنة.

كما تكشف لنا هذه الأرقام، عن نسبة زيادة غير طبيعية لسكان المدن، إذ تضاعف عددهم 8 مرات في ظرف لا يتجاوز 43 سنة. و تعود هذه الزيادة إلى النزوح الريفي الكبير الذي عرفته الجزائر خلال ثلاث مراحل أساسية: بعد الاستقلال مباشرة لوجود احتياط سكني كبير خلفه المعمرون. ثم في مرحلة التصنيع خلال السبعينات. و أخيرا أثناء الأزمة الأمنية في التسعينات. يمكننا أن نخلص إذا

إلى أن المدينة الجزائرية تتكون من سكان، غالبيتهم ذوي أصول ريفية. ولكن ما ذا تعني هذه الحقيقة بالنسبة للقيم؟

إن النمط المعماري المتبع في بناء المدينة الجزائرية بعد الاستقلال (الهندسة الوظيفية)، أدت إلى خلق مدن دون هوية اجتماعية و ثقافية. فهي غير قادرة على خلق روابط اجتماعية بين سكانها، وغير قادرة على توفير (جو ambiance) يسمح بخلق ثقافة حضرية تتميز سكانها عن الآخرين. و أمام تراكم المشكلات المختلفة في هذه المدن (نقص المرافق الاجتماعية، نقص التهيئة، العنف، المخدرات، التطرف...) تحولت إلى " تجمعات سكانية ليس بإمكانها إدماج السكان الجدد القادمين إليها من الأرياف.

أمام تجمعات سكانية دون هوية ثقافية و حضارية، هل بإمكان العدد الكبير من الوافدين من الريف، أن " يتعلموا - يكتسبوا - نمط المعيشة الخاص بالمدن؟ أو بالأحرى: هل بإمكان الريفي أن يتخلى عن القيم الاجتماعية التي أتى بها من الريف، إلى وسط تسوده الفوضى العمرانية و الاجتماعية المتعددة الجوانب؟

الإحصائيات المقدمة في الجدول رقم (01)، تميز بين سكان المدن و سكان الريف، اعتمادا على معايير ديمغرافية و جغرافية بحتة. نعتقد أن علم الاجتماع لا يستطيع - و لا يجب - أن يكتفي بهذه المعايير لكي يميز الريفي عن الحضري. ليس مجرد الانتقال من الريف، للسكن في المدينة، يعني تغير القيم التي يحملها الفرد المنتقل؛ إن عملية " التمدن citadinité " ليست كعملية " التحضر urbanisation. فإذا كانت عملية التحضر، تعتمد على مؤشرات مادية و عمرانية، فإن " التمدن " عملية تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لكي تظهر أثارها على الحياة الاجتماعية في المدينة. لأنها سيرورة من اكتساب القيم الاجتماعية و نمط حياة خاص بالمدينة فقط، و مؤشراتهما يمكن أن تظهر، سواء على مستوى سلوك الأفراد و ممارساتهم، أو على مستوى العلاقات و الروابط الاجتماعية التي تميز سكان

المدينة. فالتمدن إذا يحتاج إلى "مدينة قادرة على خلق هذا الأسلوب في العيش، من خلال الهوية الاجتماعية و الثقافية التي تتميز بها".

إن الإقامة لمدة لا تتجاوز على الأكثر، أربعون سنة في مدينة تسودها الفوضى المتعددة الأبعاد، و الفاقدة إلى هوية اجتماعية و ثقافية؛ ولكن أيضا في "مجتمع تعطلت فيه المؤسسات الاجتماعية المنتجة للهوية"¹، نعتقد أنها غير كافية لأن يتخلى القادمون الجدد عن قيمهم م، و أن يكتسبوا نمط المعيشة المدني. الكثير من الباحثين أشاروا إلى أن "القادمون الجدد إلى المدينة، ينتقلون إليها حاملين معهم أنظمتهم القيمية و المعيارية، أشكالهم التضامنية: النتيجة هي أنه ليست المدينة من يدمج القادمين إليها، و لكن القادمين الجدد هم من يعطي للمدينة الصورة التي تتوافق و قيمهم و ذهنيته"²

يمكن أن نلاحظ وجود القيم الريفية في المدينة الجزائرية تحت أشكال مختلفة: تربية بعض الحيوانات في التجمعات السكانية، تحويل المجالات العامة المحاذية للمسكن إلى حدائق شخصية، أنماط اللباس التقليدي، أنماط السلوك في المجالات العامة....

لقد خلق انتقال القيم الريفية إلى المدينة، "لا تجانس واضح في المنظومة القيمية و المعيارية الحضرية، و أعاق كل عمليات الاندماج الحضري" حسب تعبير إشبودن العربي³. و أدى كذلك إلى تشكل المدينة في شكل متقطع مجاليا، بسبب تضافر العوامل الأخرى (التهميش، الفقر، البطالة...). أمام ذا الواقع، أصبح من الصعب تحديد مفهوم المدينة *citadinité*، في ظل اعتماد سكان المدينة على مرجعيات و خلفيات متناقضة و متعددة، في "شرعنة *légitimation*

¹ Icheboudene. L (1998) : « l'intégration citadine : à propos de la difficulté d'être algérois ». In « la ville dans tous ses états ». Revue réflexion. CASBAH. 1998.

² Guerriid. D. (1995) . L'Algérie : l'une et l'autre société. C.R.A.S.C. Oran. P 32

³ Icheboudene. L (1998) Op. Cit.

ممارساتهم القانونية و غير القانونية من جهة، و في تبرير حقهم في العيش في المدينة و استحقاق لقب (المديني)* .

ولكن نعتقد أن الحقيقة الهامة التي تمثلها استمرار القيم الريفية عند سكان المدينة، هي عدم قدرة هذه الأخيرة على التأثير بشكل إيجابي في القادمين الجدد إليها، و ذلك لإدماجهم اجتماعيا و ثقافيا، بشكل يحميها من التأثير السلبي عليها، و من تأثيرها السلبي على أولئك القادمون الجدد. و تظهر أشكال التأثير السلبي المتبادل في المشكلات اليومية التي جعلت الحياة في المدينة، بالنسبة لغالبية سكانها، مرادفا للبؤس و (الميزيرية) و الإقصاء و كل أشكال الإخفاق الاجتماعي و الإحباط النفسي.

2. القيم الاجتماعية المدنية. les valeurs sociales citadines.

بالرغم من حداثة المجتمع الحضري في الجزائر، و بالرغم من أزمة الهوية الحضرية و الثقافية التي تعيشها أغلب المدن و التجمعات السكانية الكبرى؛ إلا أن هذا لا يمنعنا من التساؤل عما إذا كانت هنالك فعلا قيم اجتماعية مدنية، تختلف بشكل واضح عن القيم الاجتماعية الريفية.

إن الاختلاط الطويل بين المدينيين القدامى (les anciens citadins)، و بين المدينيين الجدد les néo citadins، يجعل من الصعب أن نميز بين تلك القيم الريفية – التي قلنا أنها مهيمنة في الفترة الحالية –، و بين ما يمكن اعتباره تقاليد حضرية أنتجت قيما مدنية، كانت عاملا مهما في إنتاج التجانس الاجتماعي الحضري من جهة، و شكلت مصدرا وحدة ضد كافة الأخطار الخارجية من جهة

* يقدم لنا رشيد سيدي بومدين مقالا هاما حول المرجعيات المختلفة التي يلجأ إليها سكان المدينة في تبرير أحقيتهم بنيل لقب (المديني الحقيقي). و توصل إلى أنه من المستحيل أن نعتد على معايير و مرجعيات معينة لبناء مفهوم المديني. أنظر إلى : Rachid sidi Boumedine(1998) : « la citadinité : une notion impossible ». In la ville dans tous ses états. Revue « Réflexion ». CASBAH. Alger. 1998. Pp 25-37

أخرى. لهذه الأسباب، فإن الحديث عن القيم المدنية، سيكون حديثاً عن خطاب نوستالجي *un discours nostalgique* مليء بالحنين إلى الماضي¹. خطاب أيضاً حول الحياة الاجتماعية في الأحياء الشعبية، في القصبة و الحومة. هذه الأخيرة كانت النموذج المثالي للاندماج الحضري – حسب العربي إشبودن² – نظراً لما كانت تتمتع به من خصائص جعلتها وحدة مجالية و اجتماعية للاندماج الحضري.

عند الكثير من الدارسين، تمثل الحومة إحدى أهم خصائص التنظيم الاجتماعي و المجالي للمدينة الجزائرية حتى فترة ما بعد الاستقلال. و لكن الأزمات المختلفة التي عرفتها الجزائر و المدن الجزائرية، أدت إلى اندثار " الحومة". تكمن أهمية الحومة، في كونها نواة الاندماج الحضري، من خلال تركيز النشاطات الاجتماعية فيها، و التنشئة الاجتماعية التي تساعد في تأسيسها. لقد كانت بمثابة المؤسسة غير الرسمية، المكلفة بإنتاج و إعادة إنتاج القيم الاجتماعية التي تضمن الاندماج الاجتماعي في المدينة. و تقول نسيمة دريس أنها كانت " معقلاً محلياً تسوده قيم التعايش، التضامن، التسامح المتبادل و التعاون. لذلك شكلت خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وحدة للصمود و المقاومة³. وما يلي هو النص الأصلي الذي كتبه العربي إشبودن حول الحومة، و سيجد القارئ ترجمة إلى العربية في الملحق.

« *EL HOUMA était l'espace bâti, articulée et occupée de manière à ce qu'elle soit le produit ' socio –spatial' de sa population qui était parfois de même origine géographique. Selon leurs position dans la ville, ces Houma avaient chacune leurs mosquées, leurs corporations, leurs échoppes et même un souk. Le soir venu, le quartier était fermé aux étrangers. Ces*

¹ Icheboudene. L (1998). Op.cit.

Voire aussi pour le même auteur : « de la Houma à l'espace cité : une évolution historique de l'espace social algérois ». In. Lumière sur la ville. Colloque tenue le 04/05/06 mai 2002 à Alger. Ed. DALIMEN. Alger.

² Ibid.

³ Dris Nassima(2001). Op. Ct. P 187

Houma avec leurs populations, leurs économies, leurs poids politiques...etc., s'articulent pour composer l'Alger de la période précoloniale. Durant ce temps, le citoyen était identifié aussi bien par sa maison que son quartier ou sa corporation. El Houma &tait ainsi la cellule vitale de l'intégration sociale de citoyen... ».

Icheboudene Larebi. L'intégration citadine. In la ville dans tous ses états. Réflexions. P 19.

بالإضافة إلى هذه القيم الاجتماعية التي كانت تنتجها الحومة، فإن المدن الجزائرية الكبرى كانت تعرف كذلك اهتماما كبيرا بالموسيقى و الرياضة؛ فالجمعيات الموسيقية كانت تمثل جزءا هاما من حياة السكان، إذ يذكر لنا " جيلالي ساري¹ و " محمد مرداسي² الكثير من هذه الجمعيات، و التي اعتبروها نواة للمقاومة المدنية ضد أشكال الاستعمار. و أبرز الجمعيات التي ذكرنا نجد : سفينة، الموصلية، غرناطة، المزهرة، البادية، محبي الفن...

كان الغناء الشعبي، الأندلسي و المالوف بمثابة مدارس لتنشئة الأجيال على قيم الاحترام و التعاون و الإخلاص... و كان هذا النوع من الغناء، يمجّد كل أنواع القيم الاجتماعية الإيجابية، لذلك ساعدت على تربية الناس في ظل غياب مؤسسات رسمية قادرة على إنتاج هذه القيم الضرورية للاندماج الاجتماعي الحضري.

سكان المدينة القدامى، كانوا أيضا يتميزون عن الريفيين، بلهجتهم و طريقة نطقهم، موعية لباسهم ، و طرق سلوكهم ...

أما الآن، و مع اختفاء ' الحومة' - بسبب السياسات الحضرية المتبعة منذ الاستقلال و النزوح الريفي الكبير - أصبح التمييز في المدينة، ليس بين المدينين القدامى و الوافدون الجدد، ولكن انتقل ليكون بين الطبقة الاجتماعية البورجوازية

¹ Djilali Sari(1998) « aperçue historique sur la création des associations musicales » in « la ville dans tous ses états » Réflexions. CASBAH. 1998. Pp 39- 52.

² Merdaci Abdelmadjid(1998) Mouhibi Elnen : 1933- 1944 ; figure de la résistance citadine. In la ville dans tous ses états » Réflexions. CASBAH. 1998. Pp 65- 73

التي تسكن الأحياء الراقية، و الطبقات الفقيرة التي تسكن الأحياء الشعبية و القصديرية* . و يأخذ التمييز القيمي بين المجتمعين (الأغنياء، الفقراء)، ثنائية أخرى هي: الجماعات التي تحمل القيم العصرية، و الجماعات الاجتماعية الحاملة للقيم التقليدية. أي أننا أمام ثنائية قيمة جديدة، تقوم على الوضع الاجتماعي للفرد أو الجماعة، و ليس على الممارسات الاجتماعية.

3. القيم الاجتماعية الحديثة (الغربية). Les valeurs sociales modernes.

ثمة الآن الكثير من المؤشرات التي تدل على انتشار القيم الحديثة القادمة من الغرب، ليس فقط في المدينة الجزائرية، و لكن في الريف أيضا: إن ظهور النزعة إلى الفردانية *tendance à l'individualité*، من خلال البحث عن الاستقلالية بالمنزل بعد الزواج، و تغير نمط العلاقات الاجتماعية، و ظهور أشكال جديدة من الزواج القائم على الارتباط قبل عقد القران. إلى جانب هذه يلاحظ تغيرا كبيرا في طرق إحياء حفلات الزواج عند الكثير من الفئات الاجتماعية، ظهور أنماط اللباس و الموسيقى الغربية¹. ... إن هذه المؤشرات تنبأ بوجود حالة من التغير و التحرك في المنظومة القمية للمجتمع الجزائري، و تظهر كذلك أن القيم التقليدية لم تعد تؤثر بشكل كبير في طرق تفكير و أنماط سلوك الكثير من الفئات الاجتماعية.

ولكن التغير القيمي لا يقتصر فقط على هذه المؤشرات، بل يلاحظ في المدن الجزائرية، أن أهم ما ينبأ بوجود تغير قيمي، هو تنمي روح المواطنة تحت أشكال مختلفة: جمعيات الدفاع عن الأحياء القديمة، جمعيات الأحياء، الحركة الجمعوية

* يمكن أن نعطي هنا مثال من مدينة سطيف: حيث يظهر حي دلاس على أنه الحي الفاخر و الأكثر شهرة في المدينة(كل من يسكن هذا الحي فهو من المدينة)، و يظهر حي طانجة على أنه الحي الفقير الذي تسكنه الطبقات الاجتماعية لمهمشة .

¹ Mohamed Madani(2002). Op. Cit. p 20

المدنية، ... هذا إلى جانب ظهور أشكال جديدة من العلاقة بين السلطة و ساكن المدينة و تطور أشكال التجنيد و التفاوض مع المسؤولين.¹ و لكن يلاحظ أن هذه القيم الجديدة، تنتشر أكثر في الأحياء الغنية و المتوسطة، والتي تسكنها الإطارات العليا في الجيش و الدولة. و كلما انتقلنا أكثر في الأحياء الشعبية و الفقيرة، كلما قلت درجة وجودها و انتشارها، وكلما لاحظنا انتشار أكبر للقيم الدينية التقليدية.

إن الأسباب الأساسية لظهور هذه القيم بشكل متسارع هو ضعف منظومة القيم التقليدية التي لم تستطع مقاومة تأثير العولمة بكل أشكالها من جهة، و ضعف عملية انتقال القيم – عبر المدرسة، المجال العام، الأسرة – من الأجيال القديمة إلى الأجيال الجديدة من جهة أخرى.² من هنا بقي المجتمع الجزائري عرضة لتأثير مختلف القنوات الإعلامية، ما يمكن أن يؤدي إلى تزايد حالة عدم التجانس القيمي، التي كانت تعاني منها المدينة (بين القيم المدنية و الريفية)، و التي يمكن أن تقف عائقا كبيرا أمام عملية الاندماج الحضري. و نعتقد أن حالة الضعف و غياب المعالم الاجتماعية، يمكن أن تؤدي إلى الصراع الاجتماعي بين الأجيال من جهة، و إلى الصراع الأيديولوجي بين حاملي القيم المتناقضة. و سيكون المجال العام الحضري ساحة لهذا الصراع الرمزي و المادي بين التيارات المختلفة في المجتمع، للهيمنة و السيطرة عليه. و ما التصادم الذي عرفته الجزائر منذ نهاية الثمانينات إلا دليلا على خطورة هذا اللاتجانس القيمي من جهة، و على إمكانية تحول المدينة (خاصة المجالات العامة فيها) إلى ساحة للمواجهة و العنف بين الجماعات الاجتماعية التي تتصادم مصالحها و / أو تعارض أفكارها و أيديولوجيتها.

4. القيم الدينية التقليدية les valeurs traditionnelles religieuses.

¹ Ibid. p 20

² Ibid. p 20

يجب أن نشير أولا إلى أننا لا نقصد بمفهوم القيم الدينية التقليدية، قيم الدين الإسلامي التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري إلى غاية نهاية الثمانينات. ذلك أن هذه القيم المستمدة من المذهب المالكي، كانت تشكل جزءا هاما من القيم الاجتماعية الريفية و الحضرية المدنية و القيم الحديثة التي تكلمن عنها في السابق. و لكننا نقصد بالقيم الدينية التقليدية، تلك القيم السلفية التي أخذت في الانتشار بشكل متسارع، بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، منذ منتصف الثمانينات؛ والذي صاحب انتشارها ظهور الحركة الإسلامية في الجزائر*.

لقد ظهرت منذ الثمانينات أشكالا جديدة من الممارسات الدينية، تختلف بشكل واضح عن تلك التي كانت تنتشر في أوساط الجماهير. و ما كان يميز حاملها و ممارستها هو: التوجه العلني إلى إظهار الاختلاف عن الآخرين من خلال: اللباس (القميص و السروال القصير)، اللحية الطويلة، طريقة المشي السريعة مع إنحاء الرأس، عدم الاختلاط مع كل من يخالفهم في المظهر و القيم في المجالات العامة، عدم الاختلاط بين الجنسين** . شكلت الأحياء الشعبية الفقيرة و الأحياء القصديرية المحيطة بالمدن، المراكز الأولى التي ظهرت و انتشرت فيها هذه الممارسات و القيم الجديدة. و اتخذت الجماعات الحاملة لها، قبل التحول السياسي الذي عرفته الجزائر، من المسجد منبرا لنشر القيم الدينية السلفية مستعملة في ذلك خطابا دينيا أخلاقيا في نقد الواقع الاجتماعي (اتخذت من الظواهر الاجتماعية السلبية، مادة سياسية لكسب تعاطف الجماهير معه¹).

* ولكن الممارسات السلفية قبل ظهورها إلى العلن، كانت محتواة في تيارات الحركة الوطنية، خاصة عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي مدت جبهة التحرير الوطني بالمشروع الثقافي. و من المهم أن نشير هنا إلى أن " النخبة السلفية" كانت منتشرة بقوة في السلطة منذ الاستقلال، وأسندت إليها بعض الوزارات مثل وزارة التربية، العدل، الثقافة، الشؤون الدينية.. و نعتقد أن هذا ما ساهم في خلق الأرضية الخصبة لانتشار القيم السلفية في صفوف الشباب عند مطلع الثمانينات. نخلص إذا إلى أن السلفية مرت بمرحلتين: مرحلة النخبة، و مرحلة الجماهير.

** حتى في المسيرات التي كانت تنظمها التيارات الإسلامية في الجزائر، كان يفصل بين الرجال و النساء، و ذلك على خلاف المسيرات التي كانت تنظمها الأحزاب (العلمانية RCD, MDS)، حيث تحاول قدر الإمكان إظهار الاختلاط و المساواة بين الجنسين.

¹ علي الكنز، عبد الناصر جابي: الجزائر في بحث عن كتلة اجتماعية جديدة. المستقبل العربي، العدد 183، أبريل، ماي 1994. ص 38-19

بنت الحركة الإسلامية استراتيجيه تتمحور حول المسجد، لنشر القيم الجديدة، فشكلت الجمعيات الخيرية لمساعدة الفقراء و لتجنيدهم ضد السلطة للمطالبة بحقوقهم المختلفة. وممارساتها أظهرت أن المسجد كان رهانا سياسيا رئيسيا في معركتها إلى السلطة، وهذا ما يفسر إحاطتها للمدن بشبكة من المساجد و المصليات غير المعتمدة¹. و ذلك لاستخدامها في تجنيد الشباب و استعمالها كمركز للسلطة الإسلامية الجديدة. و لضمان سيطرتها على المسجد، عملت الحركة على عرقلة عمليات إتمام بناء المسجد، لكي لا تعين الوزارة الوصية إماما تراقبه و يخدم توجهاتها الأيديولوجية و السياسية.*

إن تزامن ظهور الحركة الإسلامية الحاملة للقيم السلفية مع حالة الرفض و التذمر السائدة في أوساط الشباب، بسبب البطالة، الإقصاء، التهميش، كبح حريات التعبير، الإفلاس الاجتماعي للحزب الواحد و المؤسسات الجماهيرية التي يستعملها في التعبئة، أدى إلى انتشار سريع للحركة، و كانت تشهد كل يوم دخول الآلاف من المتعاطفين و (المناضلين) الجدد. على هذا الأساس نجد بعض الباحثين، أمثال الهواري عدي، يدعون إلى ضرورة إعادة النظر في كون " الجبهة الإسلامية للإنقاذ" حزبا سياسيا. و يرى أنها عبارة عن حركة جماهيرية، نتجت من تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية، السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية. و يطرح عدي مجموعة من التساؤلات الهامة، حول هذه الحركة الاجتماعية التي استطاعت في ظرف قصير أن تتحول إلى حزب سياسي يفوز بأغلبية المقاعد السياسية في بلد مفتوح لكافة التأثيرات الأيديولوجية الخارجية. و أهم هذه الأسئلة هي: هل الإسلاموية islamisme هي حركة دينية ذات أهداف سياسية، أم هي

¹ Mohamed Madani. Op.cit. P 20

* تنص القوانين على أنه لا يعين إمام مسجد من الوزارة، إلا إذا أتم سكان الحي الذين تتطوعوا لبناءه عملية البناء، وتوفير المسكن للإمام.

حركة سياسية تستعمل الدين كأداة من أجل التجنيد و التموقع و شرعنة ممارساتها الهادفة إلى الوصول إلى السلطة¹؟

بعد فوز الجبهة الإسلامية في الانتخابات المحلية سنة 1990، زاد تقدم و بروز القيم الدينية السلفية في المجالات العامة. فعلى المستوى الرسمي، غيرت هذه الجبهة الشعار التقليدي للبلديات: من " من الشعب إلى الشعب"، إلى " البلدية الإسلامية". و على مستوى الحياة اليومية، تحولت الكثير من المجالات العامة في المدن الكبرى إلى قاعات مفتوحة للصلاة، ثم ساحة للمواجهة و المسيرات اليومية لآلاف من الشبان الحاملين للمصاحف و المرتدين للزي الأفغاني، و المطالبين بإقامة " الدولة الإسلامية". ثم ميدان لمحاربة كل ما يرمز إلى " التغريب" و العلمانية.

إن ما يمكن أن نخلص إليه، حول ظاهرة انتشار القيم الدينية السلفية في المجتمع الجزائري، هو أنها لم تتولد عن تغير اجتماعي ناتج عن التأثير الكبير الذي تمارسه العولمة و وسائل الإعلام في بداية نشأتها الأولى، و لكنها تطورت و انتشرت لأسباب سياسية حركتها الدعوة إلى إقامة الدولة و الخلافة الإسلامية، بعد الثورة الإسلامية الإيرانية و الحرب الأفغانية. و لكن يجب أن نشير إلى أن جذورها الأصلية تعود إلى بداية العشرينات من القرن الماضي، عندما ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. و تطورت هذه القيم خلال الثورة التحريرية و بعد الاستقلال داخل أجهزة الدولة. لذلك فإن حاملها و دعائها، لا يدعون إلى تغيير النظام السياسي القائم، بقدر ما تفتنوا إلى وجود موارد سياسية جديدة (الدين الإسلامي) يمكن استعمالها – أو بالأحرى إعادة بعثها من جديد – من أجل الوصول إلى السلطة. و بتعبير أكثر دقة نقول: إن القيم الدينية السلفية المنتشرة حاليا في المجتمع الجزائريين أنتجت تفاعل للظروف الاجتماعية، و لكن محركها كان هدفا سياسيا يتمثل في السيطرة على السلطة (الدولة). و ربما هذا ما يفسر

¹ Lahouari Addi (2003) « pluralisme politique autoritarisme dans le monde arabe... », Op.Cit

الحركة الحاملة لها، إلى العنف و التصادم مع الآخر، عكس القيم الغربية التي كان حامليها غير مهتمين بالحكم، أكثر من اهتمامهم بأنماط الحياة الحديثة*. إن كل حركة تهدف الوصول إلى السلطة، تكون لها بعض الآثار العنيفة إذا لم تتم داخل لإطار ينظمها و يجعلها بمنء عن تهديد السلم الاجتماعي. و على هذا يمكن تفسير هذا العنف الكبير الذي مرت به الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

* و لكن يمكن أن يفسر هذا بكون أغلب الحاملين للقيم الغربية العصرية، هم من الفئات التي تنتمي إلى السلطة.

١١١. القيم الاجتماعية بين الانحلال و إعادة التأسيس.

أشرنا فما سبق إلى أن المدينة الجزائرية الحالية، تعرف أشكالاً متعددة من الأنظمة القيمية. و قد نتج هذا الاختلاف و التغيير عن الديناميكية التي مست جميع الأبنية الاجتماعية في الجزائر. ظهرت قيماً اجتماعية جديدة، بعضها يشبه القيم السائدة في المجتمعات المشرقية (إيران، أفغانستان، مصر، السعودية...)، وبعضها الآخر يشبه القيم الغربية (أمريكا و أوروبا). و قد نتج عن هذا الاختلاط و اللاتجانس، صراعا ماديا و رمزيا متعدد الجوانب، كان أهمه الذي ظهر في شكل العنف السياسي الذي بدأ منذ التسعينات، و العنف الحضري الذي ما فتى عن التطور و الانتشار إلى يومنا هذا. يمكننا أن نخلص إذا إلى المجتمع الجزائري، عرف (غروا) قيماً من الشرق و الغرب، أدى إلى الصراع الأيديولوجي و الفكري، بين ما يسميه علي الكنز و عبد الناصر جابي، بمجتمع التهميش و مجتمع العصرية¹.

و يفسر بعض الباحثين عدم تعايش هذين النظامين القيميين، لكونهما قد ظهرا في فترة عرفت فيها الجزائر و مؤسساتها المنتجة للهوية و القيم تعطلا و إفلاسا اجتماعيا و سياسيا (فقدان العلاقة بين الحاكم و المحكوم).^{*} بسبب التراكم الذي عرفه المجتمع منذ الاستقلال. و يترجم هذا الغزو القيمي، وجود حالة من فقدان الهوية الفردية و الجماعية، و المعالم الاجتماعية لدى الكثير من الفئات الاجتماعية. نتج كذلك عن هذا الواقع الجديد ديناميكيتين متناقضتين في المجتمع²: ديناميكية التخریب من جهة، و ديناميكية أخرى تقوم على نشر القيم و التعاليم السلفية. هذه الديناميكية، كانت تعمل في وسط اجتماعي كان يعاني أصلا من صراع رمزي بين

¹ علي الكنز، عبد الناصر جابي: المرجع السابق.

^{*} " لا أحد يثق في الأشخاص الذين يرتدون البدلات و ربطات العنق". هكذا يعبر اجتماعيا عن فقدان الثقة بين المواطن و الإدارة.

² Mohamed Madani, Villes algériennes... Op. Cit. p 18-20

القيم الريفية و القيم المدنية. و السؤال الذي يطرح هنا هو : ما هو أثر هذا الصراع بين الديناميكتين على المدينة الجزائرية؟ و كيف ساهمت هذه الأخيرة في تقاوم الصراع القيمي الناتج عن هذه الديناميكتين؟

المدينة – حسب روبرت بارك¹ – هي فضاء للتوترات الاجتماعية، لأنها تعمل بشكل مستمر على إعادة تشكيل (recomposition) و تحويل (transformation) الهويات الاجتماعية (identités sociales) السائدة فيها.

بمعنى أن كون المدينة مكان للاستقطاب الاقتصادي، و الاختلاط الثقافي و الاجتماعي و الأيديولوجي، و كونها معرضة إلى التغيير الاجتماعي السريع بسبب وسائل الاتصال الموجودة فيها، جعلها تمارس تأثيرا كبيرا على القيم و الثقافات الموجودة فيها. و بذلك تتحول المدينة – ببعدها الزماني و المكاني – إلى موضوع لصراع مختلف الفاعلين الحاملين لقيم و أيديولوجيات مختلفة ، و ذلك قصد امتلاك و احتلال أهم الفضاءات الإستراتيجية التي تمكنهم من فرض منطقهم الخاص و نشر قيمهم و أفكارهم. انطلاقا من هذه الفكرة يمكن أن نفسر استراتيجيات مختلف الجماعات في المدينة. فمثلا الجماعات الإسلامية خلال الثمانينات، في سعيها إلى السلطة، استعملت المسجد كمركز للتعبئة الأيديولوجية و القومية، خاصة في الأحياء الهامشية و الفقيرة؛ كما عملت على إحاطة المدن الجزائرية بشبكة من المساجد و قاعات الصلاة. و لكن تأسيس النظام الجديد، استلزم، في نظر حامله، محاربة النظام القائم، وظهر ذلك في أشكال العنف السياسي و المسلح الذي ساد المجالات العامة و الخاصة بداية من التسعينات، بين السلطة و المجتمع (الذان يمثلان في نظر حاملي القيم السلفية الغرب و الكفر، و بين الجماعات الإسلامية التي كان ينظر إليها من طرف السلطة على أنها الخطر الذي يهدد قيم الدولة و الجمهورية).

¹ - cité In : Anne Roulin « violence urbaine, www.reynier.com. 18/10/2004. 22 :19

هذا إذا عن الصراع بين الأنظمة القيمية التي دخلت إلى المجتمع، فهل الوضعية (العلاقة) هي ذاتها عند القيم الريفية و القيم المدنية؟ هل العلاقة بينهما صراعية إلى درجة التصادم العنيف؟ أم أن اختلاف شكل الصراع بينهما أخفى العلاقة الصراعية بينهما و أعطاهما أشكالا رمزية أكثر منها مادية؟

يقول "هالباوتش" " Halbwachs " > عندما تشغل جماعة اجتماعية فضاء مكاني ما، فإنها تحوله إلى الصورة التي تتوافق مع معتقداتهم، قيمهم، ولكن في نفس الوقت ترضخ الجماعة لتأثير العناصر المادية التي تقاوم التغيير في ذلك المكان¹. < و بتعبير آخر: عندما تنتقل جماعة ما للعيش في مكان آخر، فإنها تأثر فيه بقدر استطاعتها. و لكنها في نفس الوقت، تتأثر ببعض المظاهر التي يفرضها المكان، و هذا يتوافق إلى حد كبير مع ملاحظة "قريد" (Grid) الذي يقول أن القادمون الجدد من الريف، يرحلون إلى المدينة مع عائلاتهم حاملين معهم نظامهم القيمي و المعياري و أشكال تضامنهم. و النتيجة أنه ليس المدينة من يدمج القادمون الجدد ولكن هم من ينمط المدينة حسب الصورة التي تتوافق معهم².

إن هذه الملاحظة تبين لنا بقوة عدم قدرة المدينة الجزائرية على التأثير بشكل إيجابي في القادمين الجدد إليها؛ و هذا يعود حسب ما أشرنا إليه سابقا، إلى افتقارها إلى هوية خاصة بها، تستطيع من خلالها أن تقدم نموذجا لهؤلاء الوافدين إليها. كما أن فقدان الهوية كان إحدى نتائج الهندسة الوظيفية المتبعة في تصميم أغلب المشاريع الحضرية منذ الاستقلال، بحيث أدت إلى القضاء على الأشكال التقليدية للتنظيم الحضري التي كانت تعمل على خلق الاندماج و الانسجام الاجتماعي بين سكان المدن.

هذا الانتقال للقيم من الريف إلى المدينة، و قف حاجزا أمام عملية الاندماج الحضري للنازحين الجدد و أدى إلى انتشار السلوكات و التصورات التي ينظر إليها المدنيون القدامى، على أنها (لا أخلاقية، غير حضرية) و خلقت لديهم إحساسا

¹ Nassima Dris (2001) Op. cit p 232

² Grid. D(1995). Op.cit. p 11, 21,

بالتذمر من الريفيين الذين غزوا المدينة.* و جعلت هذه الفكرة، الناس يحسون بأنه" كان بإمكان المدينة أن تكون في شكل أفضل لولا هؤلاء الريفيين الذين يجهلون شروط العيش في المدينة، ولا يحترمون معايير الحرمة فيها..¹ " لا

إن التبرير الذي حاولت بعض الاتجاهات أن تفسر من خلاله تدهور الأوضاع المعيشية في المدينة، على أنها نتاج للنزوح الريفي المتسارع، أدى إلى خلق صراع رمزي بين القادمين الجدد (الذين يعتقدون أنه من حقهم أن يستفيدوا من خيرات المدينة، وأنهم الأولين بذلك لكونهم هم من عان في الفترة الاستعمارية)، وبين المدينيين القدامى (الذين يتخذون من قدم وجودهم في المدينة، المبرر الشرعي لسيطرتهم على مختلف مواردها). فعوض أن ينظر سكان المدينة، إلى الدولة (باعتبارها المسؤول الوحيد المحتكر لعملية تسيير المدينة) على أنها المتسبب الأول في العجز الذي تعاني منه هذه المدن، نظروا إلى القادمين الجدد على أنهم المتسبب الرئيسي لما تعاني منه المدن من مشاكل.

لقد ظهر هذا الصراع الرمزي بين الطرفين حول أحقية من يمتلك لقب (المديني الحقيقي le vrai citadin). و كان لكل طرف منهما، مبرراته التي يستعملها في شرعنة أحقيته في نيل هذا اللقب.²

أنتج هذا الخطاب انقساماً كبيراً في مجتمع المدينة؛ فعوض أن تتشكل المواطنة citoyenneté و أساليب التفاوض و المشاركة في تسيير المدينة، عمل النظام الحضري و السياسات الحضرية على إقصاء الفرد من المدينة التي يسكن فيها. و يظهر ذلك من خلال احتكار الإدارة لجميع أساليب و أدوات التسيير و الإنتاج

* نجد في أغنية منتشرة بكثرة في أوساط الشباب العاصمي، إشارة إلى دور النزوح الريفي في التدهور الذي أصاب مدينة الجزائر. و هذه الأغنية هي للمغني الشعبي عبد المجيد مسكود، عنوانها (قولوا لي يا سمعين، ولاد العاصمة وين). و يقول في إحدى مقاطعها: "..النزوح الريفي ..جاب الغاشي..".

¹ - خولة طالب الإبراهيمي(2002). ملاحظات حول لغة شباب باب الوادي " حنا أولاد الدزاير تع الصح" . ترجمة عمر بلخير. مجلة إنسانيات، العدد 17-18 ماي- ديسمبر. (مجلد 3-2-v). CRASC. ص ص . 7-17

² Icheboudene Larebi(1998). Op. Cit. p 5

الحضري في المدينة؛ و هذا ما أسماه الباحث الجزائري " بالمدينة المصادرة من طرف الدولة"¹ *la ville confisquée par l'Etat*. فعوض أن يكون الصراع بناء و في خدمة المدينة و المواطنة، تحول إلى صراع رمزي ظهرت آثاره بقوة على طريقة تشكل و تسيير المدينة. إن الحق إلى المدينة *le droit à la ville* — كما يقول هنري لوفابفر Henri Lefebvre² — لم يعد بالإمكان مصادرته، لذلك لا يمكن تبرير ما يحدث في المدينة باتهام اعتباطي و بسيط لسكان الريف؛ لأن حتى النزوح الريفي كان بالإمكان أن لا يكون على هذه الحدة، لولا السياسة التنموية و التصنيعية التي لم تراعي التمثيلات الاجتماعية للمدينة في المخيال الاجتماعي للفرد الجزائري.*

IV. المجال العام في الخطاب و الممارسات.

لا نجد مفهوم المجال العام في الخطاب الاجتماعي الجزائري في الإشارة و التعبير على و إلى الأماكن العامة، الساحات، الشوارع، الحدائق.. أي للإشارة إلى كل ما هو علم و ملك للدولة. و لكن حاولت بعض الدراسات القليلة، أن تبين أهم التسميات التي تطلق اجتماعيا على (المجال العام). و في هذا الصدد نجد الباحثة نسيمه دريس، في الدراسة التي أشرنا إليها سابق، تذكر لنا أهم هذه التعبيرات المتداولة في الخطاب الاجتماعي و هي:

1- البرا Berra: هو من أهم التعبيرات التي تستعمل في الخطاب الشعبي الجزائري، للإشارة إلى كل المجالات (الأماكن) التي تقع خارج المنزل. أي أن هذا التعبير يرسم الحدود الفاصلة بين المجال الخاص (الداخل) و المجال العام (البرا).

¹ Voir : Safar Zitoun Madani(2004). Alger une ville confisquée par l'Etat ». Op.cit.

² Voir :Lefebvre Henri (1972) le droit à la ville : suivie de " espace et politique". ANTHROPO Paris.

* نود أن نقول أن المدينة تمثل بالنسبة للفرد الريفي الارتقاء الاجتماعي و الثقافي و الحضري. لذلك يظهر أغلبهم غير مستعدين للبقاء إلى الأبد في الريف. و لكن قد يكون هذا إحدى الآثار التي سببها الاستعمار الفرنسي من جهة و السياسات التنموية التي احتكرت للمدينة جميع المشاريع التنموية و البرامج الاجتماعية.

و تميز نسيمه دريس، من خلال تحليل ميكروسوسيوولوجي للممارسات و الاستعمالات، بين نوعين من (البرا). هناك برا قوي و (برا) ضعيف¹. ولكن يجب أن نشير أولاً إلى أن هذا التمييز ليس هو نفسه التمييز الذي قدمه جون ريمي و ليليان فويي، حول المجال العام القوي و المجال العام الضعيف. فإذا كان ريمي و فويي يعتمدان على شكل المجال العام نفسه في وصفه بالقوي أو الضعيف، فإن نسيمه دريس تتخذ من الممارسات الاجتماعية و السلوكيات المختلفة التي تلاحظ في المجال العام (البرا)، الأساس الذي يمكن وصفه (البرا) ، بأنه قوي أو ضعيف. إن البرا القوي هو الذي يبعد أكثر من (الداخل)، لأنه لا تحترم فيه المعايير و القيم الاجتماعية كما تحترم في (الداخل)؛ أي أن الرقابة الاجتماعية ضعيفة في هذا البرا البعيد جداً من الداخل. يمكن أن نجد هذا النوع من (البرا) في مركز المدينة، باعتباره المكان الذي يخضع بالدرجة الأولى للضبط الاجتماعي الرسمي (الدولة). أما البرا الضعيف، فهو ذلك المجال المحاذي مباشرة للمجال الخاص (الداخل). إن هذا المجال يخضع لرقابة الاجتماعية غير رسمية صارمة، يقوم بها سكان الحي. لذلك يلاحظ أن الأفراد فيها، يسعون قدر الإمكان إظهار احترام للمعايير و القيم الاجتماعية المشتركة داخل الحي. نجد في هذه المقاربة، توافقاً بين نسيمه دريس و الباحثة فرنسواز بوشنين². إن هذه الأخيرة تؤكد على أن المجال العام في المدن المغربية يأخذ شكلاً هيرارشياً ، ينطلق من المجال العام في المركز المدينة، و يتدرج ليختفي قبل الوصول إلى المجال الخاص في الحي السكني. نخلص إذا إلى التعبير الاجتماعي (البرا)، يعبر بدوره عن نوع الضبط الاجتماعي الممارس على المجال من جهة، و من جهة أخرى يعبر عن الممارسات و السلوكيات الجماعية و الفردية التي يمكن ملاحظتها.

2- البايكك Beylek: هو تعبير آخر يشار به في الخطاب الاجتماعي إلى كل المجالات التابعة للدولة. فهو إذا — حسب نسيمه دريس — يرسم الحدود الفاصلة

¹ Nassima Dris (2001) Op.cit. P 178

² Bouchenine F. N (1994) les espaces publics des villes marocaines. Op.cit.

بين الأملاك الخاصة و الأملاك التابعة للدولة. و نلاحظ أن هذا المبدأ في التقسيم، يقترب من المفهوم الحديث للمجال العام و الذي أشرنا إليه في الفصل الأول. فهو مؤسس على مبدأ نوعية الملكية للتمييز بين ما هو ملك خاص و ما هو ملك للدولة*.

ولكن يجب أن نشير إلى الأصل التاريخي لهذا التعبير و عن الأسباب التي جعلته يستمر في المخيال الاجتماعي. تقول نسيمه دريس، أن الجزائر قد عرفت أشكالاً متعددة من (البايك) في جميع مراحلها التاريخية. فهو من بقايا الذاكرة الاجتماعية للتواجد العثماني في الجزائر، وسبب استمراره هو كون معظم الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم المجتمع الجزائري، سعت إلى إنتاج باييك خاص بها. فمرت الجزائر على البايك العثماني ثم البايك الفرنسي و صولا إلى البايك الوطني بعد الاستقلال¹.

و يوافقها في ذلك المؤرخ الفرنسي جيلبار ماينيي Gilbert Maynier ، عندما أشار أن "النظام السياسي بعد الاستقلال عمل على إنشاء باييك جديد خاص به"² إن التشابه الذي ميز ممارسات الأنظمة السياسية التي حكمت الجزائر منذ العهد العثماني إلى الآن، هو الذي أدى إلى إعادة إنتاج البايك في كل المراحل التاريخية: كان المجتمع ينظر إلى البايك على أنه ملك للأجنبي، الذي لم يعمل على توفير العدالة و الحرية، بقدر ما عمل على استغلال ثروات الجزائريين. لم يشعر الفرد الجزائري بأن النظام التركي ينتمي إليه، و لم يشعر أيضا بأن الإدارة الفرنسية هي جزء منه؛ و لكن أيضا يشعر الجزائري أن النظام السياسي الحالي قد تقطعت جذوره الاجتماعية — إذا ما أردنا استعادة تعبير الهواري عدي — ولم يعد يجسد أما المجتمع. إن هذا النظام احتكر السلطة و منافعها، و جعلها ملكية خاصة،

* نتحفظ هنا على استعمال (ملك عام)، لأن الدولة في العالم الثالث غالبا ما ينظر إلى أملاكها على أنها أملاك الجماعات التي تسيطر عليها. فطابعها النيوباترمنونيالي neopatrimonial يجعل من الصعب التمييز بين ما هو عام و ما هو ملك للجماعات التي تسيطر الدولة.

¹ Nassima Dris (2001). Op.cit. p 184

² Gilbert Maynier(2001). Problématique historique de la nation algérienne. In NAQD. N° 14/15 ; automne et hiver. 2001. Pp 25-54

يستعملها من أجل إعادة إنتاج نفسه، فهو إذا يعيد إنتاج نفس الممارسات التي قام بها البايك التركي و البايك الفرنسي.

إن الممارسات الاجتماعية في البايك و طرق استعماله و امتلاكه من طرف المجتمع، تعبر لنا بقوة عن العلاقة بين الدولة (النظام السياسي) المالك للبايك، و بين المجتمع المستعمل له. فما يلاحظ من إهمال و تدهور للمجالات العامة الحضرية، وما يلاحظ أيضا من تكسير لكل ما يرمز إلى الدولة في المظاهرات و الاعتصامات، تظهر لنا عن وجود شعور بأن كل ما هو ملك للدولة، إنما هو ملكها الخاص، و ليس ملكا عاما يستفيد منه جميع أفراد المجتمع. إن هذه الممارسات حسب محمد مدني¹، تعبر بشدة عن رفض فئات عريضة من المجتمع للتسيير الزبوني لحاجيات المدينة، ويعبر أيضا عن الطلاق الحاصل بين المجتمع و الثقافة السياسية المتميزة بالإقصاء و المساواتية *égalité*.

3. الزنقة. Zenqa: تقول نسيمة دريس بأن هذا التعبير يستعمل في الخطاب الشعبي الجزائري، للإشارة إلى الشارع. و لكنه يعبر في نفس الوقت، عن تمثيلات و تصورات اجتماعية غنية عن المجال العام. إن الزنقة تصور الشارع على أنه مجال لكل الأخطار المادية و المعنوية، و للفساد الأخلاقي و لعدم احترام و المعايير². و لهذا السبب نلاحظ أن هذا التعبير يحمل نوعا من النظرة السلبية إلى المجال العام *une connotation péjorative* و إلى الممارسات و السلوكات التي يمكن أن يكون ميدانها لها. إذا الزنقة هي المجال الذي لا تحترم فيه المعايير و القيم الاجتماعية. فهي إذا ليست كل المجالات العامة، و لكن فقط تلك (البرا) الذي لا توجد فيه الخصائص المذكورة سابقا. يمكن أن نخلص إذا إلى أن الزنقة يمكن أن تكون المجال الثانوي الذي لا تحترم فيه المعايير الاجتماعية، سواء بسبب موقعه داخل المدينة، أو بسبب شكله الهندسي.

¹ Madani Mohamed(2002). Op.cit. p 18.

² Nassima Dris (2001) Op.cit. p 183

الجزء الثاني: التغيير الاجتماعي في الجزائر.

1. التغيير الاجتماعي و استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية.

*Changement social et usage de l'espace public dans la ville
algérienne*

تقول الباحثة الفرنسية المتخصصة في دراسة المجالات العامة في المدن المغاربية، Françoise Bouchenine، أنه " يمكن قراءة التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية – في جميع النواحي – على المجالات العامة الحضرية.¹ أي انه هناك مؤشرات تظهر في و/أو على المجالات العامة الحضرية، تبين لنا وجود نوع من التغيير السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الثقافي... في هذه المجتمعات؛ وذلك من خلال تغير أنماط استعمال و امتلاك هذه المجالات من طرف مختلف الفاعلين الاجتماعيين في هذه المدن. فما هي إذا مؤشرات التغيير الاجتماعي من خلال استعمال المجالات العامة في المدن الجزائرية؟ و بتعبير آخر نقول: ما هي العلاقة بين التغيير الاجتماعي (في جميع الميادين) واستعمال المجال العام الحضري في الجزائر؟

من المهم في البداية أن نشير إلى نقص كبير في الدراسات التي تناولت هذا البعد، وما سنعتمد عليه في هذا العنصر، هو عبارة عن ملاحظات ميدانية مدعمة بآراء ومواقف بعض الباحثين الذين تناولوا المجال العام من زوايا أخرى.

¹ Bouchenine. F. N : « les espaces publics des villes maghrébines » Op., cit

إن أكبر مؤشر على التغير الاجتماعي، ليس فقط في المدن الجزائرية، و لكن في البلدان العربية ككل، هو ظهور المجالات العامة الحديثة *les espaces publics modernes* المشابهة لتي توجد في البلدان الغربية¹، وهذا منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي؛ حيث أن دخول الاستعمار الأوروبي إلى هذه البلدان، أدى إلى إدخال - فرض - أشكال المجالات العامة الغربية إليها. وزاد تطور هذه المجالات بعد استقلال هذه البلدان، بسبب إتباعها لنفس السياسة الحضرية الاستعمارية من جهة، و عدم تكييف العمران مع الخصائص السوسيو- ثقافية للمجتمعات المحلية. (أنظر إلى عنصر المدينة الوطنية).

إن السياسة الحضرية في الجزائر منذ الاستقلال، أنتجت مجالات عامة مشابهة - أم يجب أن نقول مطابقة - للمجالات العامة الغربية؛ ولكن هل سيكون استعمالها مشابها وموافقا لما أنتجت إليه و للوظيفة التي صممت لأجلها؟ أم أن ذلك سيكون متغيرا حسب التغيرات السياسية و الاقتصادية و الثقافية الاجتماعية التي عرفتها - و لا تزال تعرفها الجزائر منذ الاستقلال؟

في هذا الصدد نجد إجابة واضحة عند الباحثة " فرنسواز بوشنين "؛ إذ ترى أنه " بالرغم من كون المجالات العامة في المدن المغربية مستوردة، إلا أنهت تستعمل وتمتلك بأشكال جديدة. إن لم يكن ذلك في طريقة تصميمها و الدور الذي توجه إليه لتلعبه في المدينة، فإنه يمكن أن يكون في طرق امتلاكها *appropriation* و استعمالها اليومي و غير اليومي، المادي و الرمزي..."²

هذا التطور الكبير في المجالات العامة الحديثة، الذي صاحب عملية التحضر الواسعة و المتسارعة، هو إحدى مؤشرات - و عوامل - التغير في العلاقة بين المجال العام و المجال الخاص: لقد كانت المدينة العربية - الإسلامية متمركزة حول

¹ Ibid.

Voire aussi : David J. C, Beyhoun. N « Du Souk à la place... » Op. Cit.

² Bouchenine F. N. « De l'espace public occidental aux espaces publics non occidentaux... » Op. Cit

الحياة الخاصة، كما يقول جون كلود دفيد؛ و لكن المدينة الوطنية، تعرف فيها الآن الحياة العامة و المجالات العامة أهمية تتزايد يوما بعد يوم. و يمكن ملاحظة ذلك في طرق استعمالها (المجالات العامة) من طرف سكان المدينة: ينتقل من الاستعمال البسيط إلى التحويل الشامل للمجال العام إلى مجال خاص، كما أن هذا الاستعمال يتغير من مرحلة تاريخية إلى أخرى.

II. العلاقة بين التغير السياسي و استعمال المجال العام et changement politique et usage de l'espace public.

إن الاستعمال السياسي للمجال العام من طرف مختلف الفاعلين في المدينة، يعتبر من أهم المؤشرات التي يمكن أن تظهر لنا مدى عمق التغيرات و التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

فخلال مرحلة الحزب الواحد – التي سادت الجزائر إلى غاية بداية التسعينات – لم تكن هنالك حرية تعبير تسمح للأفراد و الجماعات الاجتماعية، بتنظيم المسيرات و الاعتصامات في الشوارع و الساحات العامة، للإبداء مواقفها من مختلف القضايا الوطنية و الدولية. و شهدنا خلال هذه المرحلة إلى عمليات قمع واسعة من طرف السلطة للحركات الاجتماعية – و السياسية – التي أرادت أن تعبر في الشارع عن أفكارها و مطالبها المختلفة خلال بداية الثمانينات، التي عرفت فيها الجزائر حراكا سياسيا كبيرا في مختلف الاتجاهات: أحداث 20 أبريل 1980 في منطقة القبائل (مطالب ثقافية للاعتراف باللغة الأمازيغية)، أحداث الحركة الإسلامية سنة 1982 بالعاصمة، أحداث قسنطينة 1986، ثم بعد ذلك المواجهة المباشرة بين الجيش و المجتمع في 5 أكتوبر 1988 في عدة مدن جزائرية، وأفضت هذه الأحداث إلى تغيير نظام الحكم في الجزائر بفتح المجال السياسي للأحزاب المختلفة، و المجال الإعلامي للصحافة المكتوبة الخاصة (الديمقراطية). و لكن كانت هذه الأحداث العامل

الرئيسي الذي أدى إلى تحرير ديناميكية اجتماعية أدخلت المجتمع الجزائري في (حرب أهلية دامية).

كما لاحظنا شكلا آخر لاستعمال المجال العام في المدن الجزائرية خلال هذه المرحلة (قبل التسعينات): شهدت المدن الجزائرية الكبرى تشييد الكثير من النصب التذكارية الممجة للتاريخ الثوري الذي يستمد منه النظام الجزائري شرعيته في الحكم. كما ترمز هذه النصب إلى سياسة اجتماعية و اقتصادية (تقدمية progressiste) تريد الدولة أن تجسدها في الواقع، و إلى حقبة تاريخية مرت بها الجزائر. يمكننا في هذا الصدد أن نعطي مثال (مقام الشهيد) الذي شيّد في مدينة الجزائر في منتصف الثمانينات (1986)؛ فهو إحدى النصب التي أراد من خلالها النظام السياسي الجزائري، أن يرمز بها إلى مشروع العصرية الذي يبحث عن تحقيقه من جهة، و من جهة أخرى إعادة بعث الشرعية الثورية في نفوس الأجيال القادمة، و التي بدأت (الشرعية الثورية) تفقد قدرتها التجنيدية و التعبوية. لكن اتساع الفوارق الاجتماعية و الطبقية، و ظهور أنماط استهلاكية جديدة و قيم اجتماعية متناقضة (غربية/سلفية)، جعل التمثيلات الاجتماعية *représentations sociales* تختلف و تتعدد حوله (النصب). "إنه رمز لسلطة جديدة و للفوارق الاجتماعية التي بدأت في الاتساع، و رمز للخلل في الرؤية الفوقية للمجتمع؛ و لكنه يرمز كذلك إلى الحداثة الحضرية الصاعدة.."¹، يقول "جوال ديلوز J. Deluze" في تعليقه على مختلف مواقف التيارات الأيديولوجية و الاجتماعية من رياض الفتح.

بالإضافة إلى الصورة الاستبدادية الرمزية التي يحملها النصب التذكاري، تظهر لنا دراسة "ديلوز"² و دراسة "نسيمة دريس"³ لمقام الشهيد في العاصمة، أن نظرة الفئات الاجتماعية إليه، تختلف باختلاف أيديولوجيتها و قيمها و موقعها في السلم الطبقي

¹ Deluze, Joëlle La Bruyère (2002) « ordre et désordres poste – socialiste : RYADH ALFATEH » In : NAQD ; n° 16 ; 2002. Pp 121-131

² Ibid.

³. Nassima Dris (2001) Op. Cit

للمجتمع: هناك من ينظر إليه على أنه رمز للعصرنة و الحداثة بسبب المحلات و المراكز التجارية و الخدماتية الفخمة التي يحويها. و هناك فئة تنظر إليه على أنه " صنم" أو هبل العصر، يجب محاربة وجوده لأنه تحول إلى (بؤرة للفساد و الانحلال الأخلاقي للشباب). و هنالك أيضا من يرى أن الأموال الكبيرة التي صرفت في مشروع لا يزيد لسكان المدينة شيء، كان من الأفضل صرفها في بناء السكنات و تهيئة المدينة بالمرافق الخدماتية الجماعية.

لقد أظهرت هاتين الدراستين أن السلطة السياسية لم تكن ترد الاعتبار لمواقف المجتمع من المشاريع التي تريد تجسيدها، ولا تفتح نقاش اجتماعي حول القضايا الهامة في المجتمع. نعتقد أن هذه هي إحدى خصائص "النصبوية" *monumentalité*، حسب تعبير كنعان مكية¹. فالنصبوية حسب هذا الكاتب، موجهة إلى السيطرة على الذاكرة الجماعية *la mémoire collective* لسكان المدينة، وتوجيهها إلى ما يخدم النظام السياسي الحاكم و مشاريعه التي يريد تجسيدها. إنها تهدف أيضا إلى فرض الوجود الرمزي و المادي للسلطة في المجال العام.

و تعبر لنا هذه المواقف المتناقضة و الراضة للمشروع، عن الطبيعة الاستبدادية للحكم؛ فلو كانت هناك آليات ديمقراطية لمشاركة السكان في تسير المدينة التي يعيشون فيها، و لو كانت هناك تعددية سياسية و حرية تعبير، لما قفزت السلطة على المجتمع و ربما لما جسد المشروع أصلا.

بعد التحول السياسي الذي عرفته الجزائر عقب أحداث أكتوبر 1988، تغير الاستعمال السياسي للمجال العام في المدينة الجزائرية: أصبح استعمال الشارع ليس حكرا على السلطة و من يخدم توجهاتها فقط، و لكن مختلف التيارات السياسية سمح لها دستور 1989 بتنظيم مسيرات، اعتصامات، تجمعات لتجنيد سكان المدن حول مشاريعها و أفكارها. و كان ممكنا قراءة علاقات القوة في المجال العام، إذ أن المد

¹ كنعان مكية: الاستبداد و ذاكرة المدن. مجلة أبواب. (العدد و السنة مفقودان).

السياسي للحركات الإسلامية، و استحوذ خطابها الديني الأخلاقي على مشاعر الجماهير، مكنها من السيطرة على الشارع في بداية الأمر، ثم على السلطة المحلية بعد انتخابات 1992. عملت الحركة الإسلامية على تجسيد مشروعها الأيديولوجي – و على الوصول إلى السلطة – باستعمال مكثف و عنيف للمجال العام الحضري : التظاهرات، الاعتصامات، المسيرات اليومية، التجمعات الجماهيرية ثم المواجهة المباشرة مع الدولة (السلطة).

عندما شعرت السلطة أنها بدأت تفقد سيطرتها الرمزية على المجال العام – ومن ثمة إمكانية فقدانها لمنصبها السياسي بعد حين – لجأت إلى " وقف المسار الانتخابي الذي يمكن أن يعطي للتيارات الإسلامية الشرعية القانونية في الحكم و إعلان حالة الطوارئ"، التي يتم بموجبها منعه كافة أشكال التجمع الجماعي في المجالات العامة. ولكن هذا الرد من طرف السلطة، نظر إليه من طرف جميع القوى المعارضة – خاصة الجبهة الإسلامية التي فازت بأغلب المقاعد في البرلمان – على أنه "خصوصية للمجال العام" من طرف النظام السياسي الحاكم. و هذا ما أدى، حسب الهواري عدي¹، إلى إعطاء العلاقات السياسية و الاجتماعية في المجال العام طابعا صراعيا و عنيفا و صداميا بين مختلف التيارات المتنافسة على السلطة؛ ذلك أن المجال العام يجب أن يكون حرا خاليا من أي سيطرة غير شرعية من أي طرف كان في المجتمع". تجسدت هذه الحالة الصدامية و العنيفة في المواجهة المسلحة بين التنظيمات الإسلامية و السلطة في المرحلة الأولى، ثم بين التنظيمات الإسلامية و كل من يخالف توجهاتها الأيديولوجية. و منذ تلك الفترة، دخلت البلاد في أزمة أمنية معقدة من الصعب فهم جميع الأطراف الفاعلة فيها، وهذا ما حول الشارع، الأسواق، الساحات العامة خلال فترة التسعينات في المدن الكبرى، إلى مجالات خطيرة.

¹Lahouari Addi(2003). Pluralisme politique et autoritarisme dans le monde arabe... » Op. Cit.

في بداية الألفية الثالثة، بالرغم من انحصار العنف السياسي بشكل كبير، إلا أن الاستعمال السياسي للمجال العام يمكن أن نعتبره "استمرارا و إفرازا" لسنوات التسعينات، التي ظهرت فيها الدولة في المخيال الاجتماعي، عاجزة و غير قادرة على أداء مهامها و الوفاء بوعودها. لهذه الأسباب، شهدنا في السنوات الأخيرة إلى تحول المجال العام (الشارع) إلى ساحة للمواجهة، ليس فقط بين التيارات السياسية، أو بين الدولة (القانون) و الخارجون عن القانون، و لكن أيضا بين السلطة الحاكمة و المجتمع ككل. و تأتي هنا أحداث منطقة القبائل (أفريل 2001)، و أحداث مماثلة في الكثير من المدن الجزائرية، لتظهر لنا أن المجال العام، انتقل كمن ساحة للمواجهة المسلحة، إلى ساحة يحاول من خلالها المجتمع تطوير قدراته المطيبيه و النضالية للارتقاء بالمواطنة و الديمقراطية. كما تحول هذا الشارع إلى ميدان للمطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية و السياسية للبلاد. و لكن عندما ترى السلطة أنها غير قادرة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية، تلجأ إلى (استخدام العنف المشروع *la violence légitime*) من أجل فرض استمرار الوضع الاجتماعي القائم (*ordre social établi*)، و الذي ظهر أنه تجاوز قدرات "حالة الطوارئ" على التحكم فيه.

كما تظهر لنا الكثير من الممارسات في المجال العام محاولة السلطة إعادة فرض وجودها في المخيال الاجتماعي، بعد أن فقدته في سنوات التسعينات. و يتجلى ذلك في وضع "صور عملاقة" لرموز السلطة (رئيس الجمهورية) في الشوارع و الساحات العامة، و إعادة تسمية الكثير من المجالات العامة بأسماء تحمل مشاريع سياسية رسمية مثل إطلاق تسمية (شارع الوثام المدني، ساحة المصالحة الوطنية..) في الكثير من المدن الجزائرية، بعد إطلاق الرئيس الجزائري لمشروع الوثام المدني و المصالحة الوطنية عند مجيئه إلى السلطة. إن هذه الممارسات تعبر عن رغبة قوية للسلطة في

إعادة احتلال المجال العام و في " إعطاء المعنى الذي تريد أن يحمله من خلال الاسم الرسمي الذي تعطيه إياه¹."

و لكن الأسئلة التي تطرح هنا هي: هل ستسمح الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية الحالية للسلطة بفرض وجودها الرمزي و المادي في المجال العام، و توجيه هذا الأخير إلى ما يخدم مصالحها؟ هل النصبوية و القوة العمومية كافية لأن تعيد الفرد الجزائري إلى ما قبل أحداث أكتوبر 1988؟ هل السلطة السياسية قادرة على الحفاظ على الوظيفة الرسمية للكثير من المجالات العامة الحضرية، التي تحولت إلى أسواق فوضوية؟ هل يمكن لسلطة الدولة أن تصل إلى جميع المجالات العامة دون تهديد النظام الاجتماعي القائم؟

إن طرح التساؤلات بهذا الشكل قد يؤدي إلى إخفاء بعد آخر لمنطق تحرك الدولة في المجال العام؛ لذلك فإن طرح التساؤل بصيغة أخرى قد يكون مفيد في اكتشاف جوانب و أبعاد أخرى، ذات أهمية بالغة، لتحليل تحرك الدولة (السلطة) في المجال العام الحضري. و هذا التساؤل هو: هل تحرك السلطة في المجال العام يخضع دائما إلى منطق " الرغبة في فرض القانون" الذي يحكم و ينظم طريقة استعمال كل مجال داخل المدينة؟ أم أن تحرك الدولة يخضع إلى منطق " الحفاظ على الوضع القائم"، بتقبل درجات معينة من التجاوزات و الاستعمالات الفيزيقية المخالفة للقانون، و بالتدخل العنيف لمحاربة كل أشكال الاستعمال السياسي الذي من شأنه أن يؤدي إلى إعادة النظر في طبيعة النظام الحاكم؟ ألا يخضع إذا تدخل الدولة في المجال العام، إلى حسابات دقيقة – ليست بالضرورة قانونية أم غير قانونية – تهدف من خلالها إلى إعادة إنتاج نفسها من جهة، و التقليل من التوترات الاجتماعية من جهة أخرى؟

¹ Abdelfattah Nedjema : Baptiser débaptiser : appropriation symbolique et connaissance de la ville par la toponymie. Op. Cit. p 351

التحليل الدقيق للاستعمال الاقتصادي و الاجتماعي للمجالات العامة الحضرية، يمكن أن يساهم في الإجابة على بعض هذه التساؤلات و الافتراضات.

III. استعمال المجال العام و التغير الاقتصادي في المدينة الجزائرية.

Usage de l'espace public et changement économique en Algérie.

من المنطقي أن تصاحب التغيرات السياسية تغيرات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، أي أن الاستعمال الاقتصادي و الاجتماعي للمجال العام سيتغير هو الآخر. و سنحاول أن نتتبعه في هذا العنصر، لإبراز العلاقة بين البناء الاقتصادي و الاجتماعي و استعمال المجالات العامة الحضرية.

إذا كانت الجزائر اتبعت منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات، نظاما اقتصاديا اشتراكيا، يخضع تسييره إلى منطق سياسي بحت: أي أن التشغيل، توزيع الثروة، سياسة الأجور، السياسة الصناعية... لم تكن تحدها الحسابات الاقتصادية التنافسية؛ و لكن الأيديولوجية الشعبوية فضلت أن تستعمل الورقة الاقتصادية في الحسابات السياسية للحفاظ على التجانس الاجتماعي و المساواتية في المجتمع، عن طريق إخفاء التوترات و الصراعات الاجتماعية – ذات الأصل السياسي – و تأجيلها (كبتها) إلى أطول فترة ممكنة. و قد اعتمد النظام السياسي في ذلك على الربوع البترولية التي استمرت في التدفق إلى غاية منتصف الثمانينات، و ليس على توزيع الثروة التي تخلقها

المصانع المنتشرة في المدن الكبرى، لأن معظمها كان يعاني من مشاكل و عجز في التسيير* .

هذه السياسة الاقتصادية يمكن أن نعتبرها عاملا مهما في تأجيل الاحتلال الفوضوي و غير القانوني للمجالات العامة الحضرية من طرف الشبان العاطلين عن العمل، إلى أن انخفض سعر البترول في الأسواق العالمية، و بلغت السياسة الاقتصادية حدودها القصوى؛ و ظهر للعيان عيوبها و عجزها و ذلك من خلال: غلق الكثير من المصانع التي كانت تشغل أعدادا كبيرة من العمال، تسريح العمال، ارتفاع الديون الخارجية، ندرة و غلاء السلع الاستهلاكية الأساسية (الزيت، القهوة، السكر...). نتج عن هذه الظروف الاجتماعية و الاقتصادية، غليان اجتماعيو تدمر سياسي أفضى في نهاية المطاف إلى أحداث أكتوبر* .

إن هذا التحول السياسي – من الأحادية إلى التعددية – و الاقتصادي – من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي – أفرز الكثير من التناقضات الاجتماعية منها:

1. تحرير الاقتصاد و التجارة الخارجية*، أدى إلى نمو عمليات الاستيراد للسلع التي كانت السوق في حاجة إليها. و قد بلغ عدد الشركات المتخصصة في الاستيراد سنة 1997 حوالي 7500، من بينها 5500 عمومية و 1600 خاصة¹.
2. تزامن حركة الاستيراد، التي كان يتحطم فيها رجال معظمهم كانوا مسؤولين في الدولة، مع غلق المصانع و تسريح العمال و ارتفاع نسبة البطالة إلى 35%، إلى تجانب تصاعد عمليات التخريب و الحرق للمصانع التي كانت لا تزال مفتوحة.

* لا يسمح الوقت و المكان بالتفصيل في هذه الفكرة، لذلك نوجه القارئ إلى مؤلفات الباحث الجزائري " لهواري عدي" التي ذكرناها سابقا، لأنها المصدر الأساسي لمعظم وجهات النظر التي تبينناها في صياغتنا لهذا الموضوع.

* من المهم أن نشير هنا إلى أن الكثير من المؤلفين و السياسيين يتحدثون عن أن أحداث أكتوبر حركتها جماعات داخل السلطة، للتعجيل في عملية الخصخصة و تحرير التجارة الخارجية، و لكن الأحداث في الشارع خرجت عن سيطرة منظميها، واستغلتها الجماعات الإسلامية من جهة، و بعض التيارات السياسية التي كانت تنشط بطريقة غير قانونية.

* تم فتح التجارة الخارجية للقطاع الخاص سنة 1994.

¹ Nassima Dris (2001). Op. Cit. p 282

3. دخول البلاد في أزمة سياسية و أمنية، جعلت الدولة تأخذ المسألة الأمنية ضمن أولوياتها على حساب الأمور الأخرى؛ وهذا ما فتح الباب واسعا للتجاوزات الكبيرة داخل أجهزة الدولة و خارجها. و هذا ما حال دون مراقبة البنايات العشوائية و الاحتلال غير القانوني للمجالات العامة.

إن تفاعل هذه العوامل الثلاثة أدى إلى إغراق الأسواق الوطنية بالسلع المستوردة من أوروبا و جنوب آسيا، و عجز السوق الرسمي عن توفير الشغل لملايين الشباب الذين يزداد عددهم باستمرار. و أمام هذه الوضعية، لم يكن للفئات البطالة خيارات كثيرة للضمان الاستمرار. لقد لجأ معظمها إلى الأسواق الكبرى، المعروفة ببيعها للسلع المستوردة (دبي بالعلمة، تاجنانت بميلة، الحمير بالعاصمة، زوية بمغنية...). لاقتناء السلع و إعادة بيعها في الشوارع و الأرصفة و الحدائق العامة. من هنا ظهرت وظيفة جديدة للمجالات العامة الحضرية: تحولت إلى مجال يضمن استمرار الملايين من العائلات الفقيرة من جهة ، و إلى سوق إضافية تضمن توزيع مستمر لسلع الشركات التي تنتشط في الاستيراد و التصدير.

و لكن السؤال الذي نعيد طرحه هنا هم: لماذا بعد تحسن الأوضاع الأمنية، لا تزال الدولة تسمح للشباب العاطلين عن العمل بتحويل المجالات العامة (الشوارع، الأرصفة، الساحات، الحدائق...) إلى شبه أسواق فوضوية و بطرق غير قانونية؟ و في جانب آخر لماذا تمنع و تقمع السلطة نفس الشباب – الذين يستعملون المجالات العامة بطرق غير قانونية – من التظاهر و الاعتصام – في نفس المجالات التي يحتلونها بطرق غير قانونية – للمطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية و السياسية، بطرق سلمية يحفظها الدستور؟

إن الفرضية التي ندافع عنها هي أن " المنطق الذي يخضع له تحرك الدولة – بالمنع و القمع أو بغض النظر – في المجالات العامة الحضرية ، ليس محاربة ما هو غير قانوني و احترام ما هو قانوني، ولكن محاربة ما يضر بمصالح النظام

السياسي الحاكم، و تشجيع ما يخدم مصالحه. نعتقد أن ما تم الإشارة إليه فما يخص الاستعمال غير القانوني للمجالات العامة من طرف التجار، و كذلك القمع الكبير الذي تعرضت له المظاهرات و الاحتجاجات في مختلف المدن الجزائرية في السنوات الأخيرة، يعطي لهذه الفرضية نوعا من المتانة و الصدق.

إن الدولة التي احتكرت معظم مجالات الحياة، عندما لاحظت أنها غير قادرة على توفير مناصب الشغل للملايين من العاطلين، غضت النظر عن ممارساتهم و سمحت لهم بتجاوز القانون المنظم للمجالات العامة و الأنشطة الاقتصادية المختلفة. و هذا السلوك من طرف الدولة، كان يهدف إلى تجنب المشكلات الاجتماعية الأخطر، التي يمكن أن يتسبب فيها العاطلون عن العمل (اللجوء إلى العنف، السرقة...). و لكن حرص الدولة – أو بالأحرى الجماعات التي تسيطر عليها – على الاستمرار في السلطة و الوجود، جعلها تحارب كل أشكال الاستعمال السياسي للمجالات العامة الحضرية؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى الضغط عليها لفسح المجال للجماعات الأخرى الموجودة خارج السلطة.

يمكننا أن نخلص إلى فكرة أساسية، طرحها الباحث الجزائري " رشيد سيدي بومدين"، في دراسته للفوضى العمرانية بالمدن الجزائرية هي: "الدولة يمكن لن تقبل بالفوضى الفيزيقية – الاستعمال غير القانوني للمجالات العامة – في بعض الأبعاد و الحدود، و لكن لا تستطيع تقبل الفوضى الاجتماعية (العنف، التظاهر، الاعتصام) إلا في حدود ضيقة¹". أي أن مسألة غض الدولة الطرف عن الاستعمال غير القانوني للمجالات العامة الحضرية، هو أحد أشكال الضبط الاجتماعي و السياسي الذي تلجأ إليه الدولة عندما تجد نفسها محاصرة من طرف المجتمع (تصاعد المطالب المختلفة، و عدم قدرتها على الاستجابة)، و تخشى أن يتفكك بنائها الداخلي (الخوف من أن يغير و أعوانها مواقفهم لصالح أحزاب المعارضة، و بذلك تسمح لهم – يسمح لهم طبيعة النظام السياسي – بالقيام بتجاوزات من دون معاقبة كمقابل لولائهم الداخلي للسلطة).

¹ Sidi Boumedine Rachid(2002). « Désordres ou Des ordres urbains ». Op. Cit. p 30

إن الدولة، من خلال المجال العام، استطاعت أن تحافظ على الوضع الاجتماعي القائم، الذي يخدم مصالحها من جهة، و على تماسك نظامها الداخلي من جهة أخرى. و بالتالي، فعوض أن يساهم المجال العام الحضري، في تشكيل ثقافة سياسية و قوى اجتماعية تستطيع أن تتنافس على السلطة بطريقة سلمية و ديمقراطية، نلاحظ أنه تحول إلى إحدى الأدوات الأساسية (الخفية)، التي ساعدت السلطة الحاكمة على الاستمرار منذ الاستقلال و إعادة إنتاج نفسه حسب تغير الظروف السياسية و الاقتصادية للبلاد. نعتقد أن سبب هذا الخلل في الوظيفة الحقيقية للمجال العام هو الخلل التاريخي الذي حصل أثناء تشكل " الدولة الوطنية في الجزائر"، وكذلك الطبقات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع. و هذا الخلل هو السبب الأساسي في عدم قدرة الأحداث المختلفة، التي عرفها الجزائري منذ الاستقلال، على تحرير ديناميكية اجتماعية قادرة على إنتاج الدولة الحديثة الديمقراطية.

4. استعمال المجال العام و التغير في المجال الخاص.

Usage de l'espace public et changement dans l'espace privé.

لكي يتسنى لنا فهم الممارسات و الاستعمالات المختلفة في و على المجالات العامة الحضرية، دون الوقوع في خطأ الاختزال البسيط للكثير منها (الممارسات و الاستعمالات) في عدم تكيف سكان المدن الجزائرية مع النماذج المستوردة من الغرب؛ ترى " فرنسواز بوشنين" أنه " من الضروري أن نضع هذه الممارسات و الاستعمالات و المجالات في الإطار السوسولوجي الذي توجد فيه، آخذين بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة على المستويين: الماكرو و الميكروسولوجي "

micro ; et macro- sociologique¹. و هذه التغيرات يمكن ملاحظة آثارها

على الأسرة في الجوانب التالية:

1- الضعف النسبي في أهمية الدور الذي تلعبه الجماعة الأسرية في حياة الفرد، وتراجع قدرتها على مراقبة الحياة اليومية للأفراد المشكلين لها: إن إشارتنا فما سبق إلى أن ما نسميه " بالمجتمع الحضري الجزائري " حديث نسبيا، وذوي أصول ريفية، يجعلنا نعطي للأسرة في المدينة الجزائرية، دورا أساسيا في التنشئة الاجتماعية و الحياة اليومية لأفراد. ويجعلنا كذلك نولي للأسرة دورا رئيسيا فما يخص عملية الضبط الاجتماعي – غير الرسمي – الممارس على أغلب سكان المدن.

ولكن عملية التحضر الواسعة و المتسارعة، بدأت تظهر آثارها بقوة على الأسرة و ممارسات الأفراد داخل المدينة. فمثلا، إذا كان الأفراد يظهرون احتراماً نسبياً للأسرة و الجيران داخل الذي يسكنون فيه، و يراقبون سلوكياتهم و تصرفاتهم كي لا تخرج عن القيم الاجتماعية المشتركة؛ فإن الواقع يبين لنا انه كلما ابتعدنا عن الحي السكني للفرد و اتجهنا إلى مركز المدينة، كلما لاحظنا تحرراً أكبر للأفراد من القيود التي تفرضها عليهم الأسرة و القيم الاجتماعية – الأخلاقية خاصة – المشتركة في الحي. إن البعد المجالي *la distance spatiale* أدى إلى تراجع – ضعف – قدرة الأسرة على مراقبة أفرادها. كما أن اللاتعارف البيئي *non interconnaissance* في المجالات العامة المركزية (*الخالوطة* بتعبير نسيمه دريس)، كان عاملاً مهماً في ازدياد قوة و درجة " الغفلة الاجتماعية *anonymat sociale* التي تسمح للفرد بأن يختفي – ويخفي – بهويته الاجتماعية و الثقافية و السياسية، داخل الحشود الكبيرة من الناس (*الغاشي*)؛ لذلك عندما يلتقي الأصحاب، الأصدقاء، الأزواج، المرتبطين عاطفياً. في هذه الأماكن المركزية، فإنه من الممكن أن لا يظهروا احتراماً للمعايير و القيم التي كانوا يحترمونها في الحي الذي يسكنون فيه. و من الممكن أيضاً أن

¹ F. N. Bouchenine. Les espaces publics des villes maghrébines. Op. Cit.

يقوموا بسلوكات و تصرفات غير مقبولة من طرف الأسرة* ، و حتى الأشخاص الذين يعرفونهم. لذلك تظهر المجالات العامة المركزية، و كأنها "الأماكن التي يكون فيها الاعتداء على القيم الاجتماعية الأخلاقية (الحرمة)، ليس فقط ممكنا، و إنما يكاد يكون معترفا به اجتماعيا، بأنه إحدى خصائصها"¹.

نعتقد أنه على هذا الأساس يمكن تفسير بعض الممارسات و السلوكات (الغير أخلاقية) في المجالات العامة الحضرية: تعاطي الكحول و المخدرات، الدعارة، العنف اللفظي و الجسدي... و لكن يجب أن نشير هنا إلى أن هذه الخاصية، لا تقتصر فقط على المدينة الجزائرية؛ بل هي خاصية أنثروبولوجية عالمية تنتج عن و من عملية التحضر و التمدن. في هذا الصدد، تورد لنا نسيمة دريس، ملاحظة هامة ا " هوغار Hoggart: " كثير من الناس لا يترددون بالغش في النشاطات و السلوكات التي يقومون بها بعيدا عن الجماعة الاجتماعية التي ينتمون إليها"². ولكن الاختلافات من مجتمع إلى آخر، نجدها ليس فقط في الممارسات الاجتماعية، و لكن أيضا على مستوى التمثيلات الاجتماعية و التصور الاجتماعي للمجالات العامة في كل مجتمع. إذا كانت مسألة المجال العام في الغرب تتمحور حول ثنائية (المنزل كمجال خاص) و (خارج المنزل كمجال عام)، فإن المسألة في البلدان العربية – الجزائرية بالخصوص – تبدو أكثر تعقيدا: إن المجال العام لا تلتصق حدوده مباشرة بالمجال الخاص (مثلا هو الحال في الغرب)؛ بل يتدرج (المجال العام) من مركز المدينة ليختفي و يتلاشى داخل حدود الحي السكني لكل فرد في المدينة*؛ و بالتالي فإن المجال العام في المدن العربية ليس ملتصقا بالمجال الخاص، إذا ما نظر إليه من حيث التمثيلات الاجتماعية التي تنتج السلوكات و الممارسات فيه و عليه. بتعبير آخر نقول:

*يربط لهواري عدي السلوكات في المجال العام، بحجم الغفلة الاجتماعية التي توفرها المدينة. حيث كلما ارتفعت درجتها، كلما زادت حرية الفرد في الاعتداء الرمزي و المادي على القيم التي نشأ عنها داخل الأسرة. للتعلم أكثر أنظر.

Addi Lahouari(1999) : les mutations de la société algérienne. Famille et lien social dans l'Algérie contemporaine. La Découverte. Paris. Pp 21- 32

¹ Nassima Dris(2001). Op. Cit. p 226

² Ibid., p 179

* يمكن للأحياء الأخرى التي لا يسكن فيها الفرد، أن تبدو له على أنها عامة. أي أن المجال العام ليس موجود بشكل مطلق، ولكنه موجود بالنسبة للفرد و نوعية الممارسات و التمثيلات التي يحملها

إن نوعية الضبط الاجتماعي الممارس على الأفراد، وبالتالي على سلوكهم و استعمالهم لمجالات المدينة، هي التي ترسم الحدود الفاصلة بين ما هو عام و ما هو خاص؛ أي أن الوضعية القانونية للمجال (ملك للدولة أو للخاص) تأتي في الدرجة الثانية إذا ما أردنا فهم الاستعمالات و الممارسات و التمثيلات الاجتماعية في و للمجالات العامة الحضرية.

2- النزعة نحو الأسرة النووية و تغيير العلاقة بين الرجل و المرأة: الكثير من الدراسات التي تناولت المجال العام في المدينة الجزائرية و المغاربية، أشارت إلى أن التقسيم الجنسي *la division sexuelle* للمجالات داخل المدينة: (المجال الذكوري كـمجال عام، و المجال الأنثوي كـمجال الخاص)، قد بدأ في التراجع و الاختفاء منذ بداية الثمانينات¹.

ثمة الكثير من العوامل المعقدة التي ساهمت في اختفاء هذا التقسيم الرمزي للمجالات داخل المدينة. و لعل أبرزها كان إجبارية التعليم في الجزائر منذ الاستقلال، أدى إلى إحداث تغييرات كثيرة في البناء الاجتماعي الجزائري؛ أدى تعلم المرأة إلى حدوث سيرورة من التغيير الاجتماعي: اجتثاثها من المجال الخاص (المنزل) إلى المدرسة، لتمر، وهي ذاهبة إلى التعليم، في الشارع، الساحات العامة، وتركب وسائل النقل الجماعية. وهنا بدأت أولى عمليات الاختلاط الجنسي في المجالات و المرافق العامة. بعد ذلك تحصلت المرأة على شهادات عليا مكنتها من الحصول على وظيفة مهنية منتظمة في الأماكن التي كانت حكرًا على الرجل. بالإضافة إلى التعليم و العمل، تذكر لنا " شريفة حجيج"² تنامي الحركة المطالبة النسوية منذ الثمانينات، كعامل أدى إلى حصول المرأة على بعض الحقوق المدنية. لكننا نعتقد أن لولا التعليم المنتشر بقوة، لما نما الوعي عند المرأة و لما ظهرت أولى الجمعيات النسوية. و بتعبير آخر نقول أن

¹ Voire : Hadjij Cherifa : « des femmes d'Alger dans leurs appartements aux femmes d'Alger dans Alger ». In : la pensée de midi.

[//www.lapenseedemidi.org/revues/revue4/articles/4_femmes.pdf](http://www.lapenseedemidi.org/revues/revue4/articles/4_femmes.pdf).

² Ibid.

هذا العامل يعتبر هو الآخر إفرزا غير مباشر لتعلم المرأة. كما يمكن أن نضيف إلى هذه العوامل، التغيير القيمي الذي عرفه المجتمع الجزائري خلال السبعينات و الثمانينات، بفعل تطور وسائل الاتصال مثل الفضائيات و المجلات النسوية؛ لقد رسمت هذه القنوات الجديدة، علما جديدا للمرأة، تكون فيه مستقلة و متحررة من الأبوية التقليدية، تدخل و تخرج متى تشاء و إلى أين تشاء.

ولكن هذه التطورات و المؤثرات الاجتماعية حول تلاشي الحدود الرمزية بين المجال الذكوري و المجال الأنثوي، يجب أن لا تكون بمثابة " الشجرة التي تغطي الغابة؛ إن تواجد المرأة في المجال العام (الذكوري) لم يكن - و ليس - من دون مقاومة مادية ورمزية من طرف الرجل. لقد رأينا كيف تحولت هذه المسألة إلى قضية أيديولوجية و رهان سياسي، سواء للعلمانيين أو للإسلاميين: حاول التيار الأول كسب المرأة إلى صفه لما تشكله من وعاء انتخابي كبير، لذلك شجعوا الخطاب النسوي التحرري. أما التيارات المحافظة (الإسلامية)، فقد اتخذت " تفسق المرأة و انحلالها الأخلاقي" مادة سياسية يمكن أن تستميل بها ملايين الأصوات الانتخابية من الرجال الذين " يحنون" إلى الأبوية التقليدية التي منحت لهم امتيازات جنسية على حساب المرأة. إن الرهان على - و ضد المرأة - لم يتوقف عند مستوى الخطاب السياسي، ولكن لنتقل إلى العمل الميداني خلال فترة التسعينات. لقد شاهدنا خلال هذه المرحلة كيف عملت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على (تنقية) الشوارع و الساحات العامة من (الفسق و الفساد الأخلاقي): تعرضت النساء - خاصة تلك اللواتي يرتدين اللباس الغربي - إلى الاعتداء و الخطف و القتل، و عملت هذه الجماعة على محاربة كافة أشكال الاختلاط الجنسي في وسائل النقل الجماعية، في المؤسسات الإدارية، في الأحياء الجامعية.¹

إن ممارسات فترة الثمانينات و التسعينات ضد وجود المرأة في المجال العام، جعلها تعيد التفكير فما إذا كان هناك حقا تغيرا قيميا لصلحها في المجتمع، و في مدى استعداد

¹ Nassima Dris (2001). Op.cit., p 329

الرجل لتقبلها – كما تريد – في المجال العام. من هنا حاولت النساء كسب هذه (المعركة) الاجتماعية القيمة، عن طريق إرضاء المجتمع – أم يجب أن نقول الرجل – أكبر قدر ممكن. وهذا من خلال تكييف اللباس الخارجي مع القيم الاجتماعية و الأخلاقية السائدة في المجال العام. نعتقد أنه ضمن هذا السياق يمكن لنا فهم العودة القوية لظاهرة ارتداء الحجاب (الخمار)، بالرغم من حركة التغريب التي تفرضها الأدوات الحديثة للعولمة. إننا نعتقد أن هذه الظاهرة ليست نتاجا، لا لحركة التغريب، و لا هي نتاجا لعملية إعادة أسلمنة المجتمع (réislamisation de la société) الذي أرادته – وتريده – الكثير من التيارات السياسية في المجتمع. إن النساء يعرفن أنهن كلما أبدین (احتراماً) للقيم الأخلاقية المسيطرة، كلما نقص الاعتداء الجسدي و المضايقات الكلامية عليهن. كما أن النساء لا يودن أن ينظر إليهن، داخل الحي الذي يسكن فيه، على أنهن (فاسقات و متبرجات)، إذا لم يرتدن الحجاب. لهذه العوامل نعتقد أنه لا يجب اختزال ظاهرة (التحجب) في الالتزام الديني؛ لقد أظهرت الكثير من الممارسات النسوية أن الحجاب أصبح إحدى الوسائل التي تجنب المرأة المضايقات الكلامية و الاعتداءات الجسدية في المجال العام. بل في بعض الحالات يتحول إلى وسيلة لكسب صورة ايجابية من الرجل. يمكننا في هذا الصدد أن نذكر هنا مثال أورده نسيمة دريس، في دراستها التي أشرنا إليها في السابق، فأحدى المبحوثات قالت لها: " إني أردي الخمار و الحجاب داخل الحي الذي أسكن فيه، لأن الجميع يعرفني و لأن النسوة يفعلن ذلك. لكن عندما أصل إلى مركز المدينة، حيث يوجد مقر عملي، وحيث لا يعرفني أحد، أقوم بنزع الحجاب و ارتداء لباس قصير..¹".

يمكن اعتبار هذه الممارسات استعمالاً استراتيجياً من طرف المرأة للمجال العام، بحيث يسمح لها بالتححرر من القيود التي تفرضها الأسرة و القيم الاجتماعية المشتركة، دون أن تفقد صورتها الاجتماعية عند الآخرين.

¹ Ibid. p 227

ولكن يجب أن نذكر مرة أخرى، أن الوضعية ليست بهذه البساطة؛ فالواقع يظهر لنا أن مسألة الممارسات الاجتماعية في المجالات العامة معقدة و تحتاج إلى ملاحظات أدق. كثير من الأمثلة يمكن أن تثبت لنا وجود حالات أخرى لاستعمال المجال العام الحضري، تتناقض ما قلناه سابقا: إن المرأة ليست (منبوذة) في جميع المجالات العامة، ولكن ذلك يرتبط بنوع و شكل المجال. هناك مجالات نصف عامة semi- public (مثل المطاعم العائلية)، تفرض على من يريد الدخول إليها أن يكون مصحوبا بامرأة (العائلة)، وتنبه زبائنها بواسطة لوحة على المدخل، يكتب فيها "مطعم عائلي restaurant familial"¹. و لكنه هذا النوع من المجالات ينقسم إلى قسمين:

- هناك مجالات نصف عامة، تفرض على مرتاديه أن يكونوا مصحوبين بأحد أفراد عائلتهم (الزوجة أو البنت)، ليسمح لها الدخول إلى المطعم، أو الاستفادة من الهدوء الذي يوفره الجناح المخصص للعائلات داخل المطعم. هذا النوع من المجالات، يقوم بعملية "تصفية الزبائن عند الباب، بهدف الحفاظ على الصورة العائلية للمطعم، و إظهار اختلافه عن النوع الآخر من المجالات الموجهة إلى فئة المرتبطين عاطفيا قبل الزواج.

- مجالات أخرى موجهة أساسا إلى فئة الشباب المرتبطين قبل الزواج: هذه المجالات تتكون غالبا من المطاعم، قاعات البيزيريا، قاعات الشاي. و تنبه في الكثير الزبائن بواسطة اللوح المعلق على الباب و المشار فيه إلى طبيعة الزبائن الموجه إليهم خدمات هذا المجال. هذا النوع له أغراض تجارية بالأساس، لأنه يستهدف شريحة اجتماعية ما فتئ عددها عن الازدياد يوما بعد يوم.

من خلال هذه الأمثلة، يتبين لنا أن "مسألة تقبل المرأة أو رفضها" في المجالات العامة (أو نصف عامة)، ترتبط بنوع المجال و شكله بالدرجة الأولى، وبالقيم

* لاحظ جون كلود دفيد نفس الظاهرة في دراسة له على المجالات العامة في المدن السورية. أنظر

J.C. David(1994) « rencontre, Côtioement, ségrégation: un autre type de sociabilité. » In.

“ Maghreb/ Machrek” : n° spécial « monde arabe, ville pouvoir et société. 1994. Pp 83- 85

الاجتماعية السائدة في كل مرحلة. ولكن الأکید هو أن التميز الجنسي بين المجالات في المدينة، بدأ يتراجع أكثر فأكثر، ليس فقط بسبب تطور و تغير القيم الاجتماعية، ولكن أيضا لتغير التركيبة السكانية للبناء الاجتماعي الجزائري. و بذلك بدأ يحل محل التمييز الجنسي للمجالات داخل المدينة، تمييز آخر يقوم على الوضعية الاجتماعية للقات التي تسكن و تستعمل كل مكان. لقد بدأ يتضح بشدة التمييز بين المجالات العامة التي يقصدها الأغنياء، و المجالات العامة التي يقصدها الفقراء (الطبقة المتوسطة). و كذلك الأحياء البورجوازية و الأحياء الفقيرة الشعبية. يمكن إذا أن نقول أن " المدن الجزائرية انتقلت من التمييز اللاتني للمجالات خلال الفترة الاستعمارية، إلى التميز الاجتماعي للمجالات في الفترة الحالية"¹. و على مستوى أكثر دقة، انتقل التمييز الاجتماعي للمجالات (بين العام و الخاص) تقسيم جنسي بين المرأة و الرجل، إلى تقسيم اجتماعي طبقي بين مجالات عامة للأغنياء (بغض النظر عن الجنس) و مجالات عامة للفقراء.

خاتمة جزئية

من خلال تحليل كل من العلاقة بين التغير الاجتماعي (السياسي و الاقتصادي) و استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، لاحظنا أن هذا الاستعمال يتغير من مرحلة تاريخية إلى أخرى، وذلك في علاقة قوية مع المحيط السياسي و الاقتصادي و الثقافي الذي توجد فيه هذه المجالات. إن استعمال المجالات العامة الحضرية، لا يرتبط فقط بشكله الهندسي و موقعه داخل المدينة، ولكن أيضا بعلاقات القوة و تأثيراتها المختلفة على استراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين.

كما أظهر لنا تحليل القيم الاجتماعية في المجتمع الحضري الجزائري، أهمية الدور الكبير الذي تلعبه القيم في إنتاج أنماط معينة من السلوك و الاستعمالات للمجالات

¹Souiah.S.A(1995). Le bâti populaire dans les villes algériennes. » In. Les quartiers de ségrégation. KARTHALA. Paris. Pp 253-264.

العامّة، ولكن أيضا تلعب دورا رئيسيا في رسم الشكل الاجتماعي الرمزي للمجال في مخيال سكان المدينة. و أظهرت لنا بعض الأمثلة، مدى ارتباط الممارسات و السلوكات في المجالات العامّة (الاستعمال)، بالتصورات الاجتماعية للفرد الجزائري حول المجال العام. فبالرغم من كون النماذج الغربية للمجالات العامّة هي المسيطرة حاليا في المدن الجزائرية، إلا أن طرق استعمالها و امتلاكها مختلفة، مما أعطى لها (المجالات) دلالات رمزية جديدة. ومنه، فإذا كان المجال العام في المجتمعات الغربية، هو المجال الذي يتعلم فيه الفرد أساليب العيش مع الآخر، و اكتساب قيم المواطنة؛ فإننا نلاحظ أن بعض أشكال المجالات العامّة في المدن الجزائرية، تحولت إلى ملجأ *un refuge*، يستطيع فيه الفرد أن يتحرر من القيود الاجتماعية التي تحكم تصرفاته في الأسرة و الحي الذي يسكن فيه. ونخلص في الأخير إلى أن المجال العام في المجتمع الجزائري، تحول إلى مجال (منبوذ اجتماعيا) بالنسبة للفئات المحافظة، نظرا لما يحدث فيه من ممارسات تخالف القيم الاجتماعية التقليدية (الدينية الأخلاقية)، ورهانا سياسيا بالنسبة لفئات اجتماعية تحاول الارتقاء في السلم الاجتماعي، للوصول إلى السلطة، و تحول إلى مصدر لضمان الاستمرار في الحياة بالنسبة للفئات المهمشة من المجتمع.

ا. تذكير بالإشكالية و الفرضية:

1- الإشكالية:

- ✓ ما هي العوامل التي يمكن من خلالها تفسير تغير استعمال المجالات العامة الحضرية في المدن الجزائرية؟.
- ويندرج ضمن هذا التساؤل، التساؤلات الفرعية التالي:
- ✓ كيف يمكن أن نفسر اختلاف استعمال المجالات العامة في المدن الجزائرية؟
- ✓ لماذا يتغير استعمال المجال العام من مرحلة إلى مرحلة أخرى؟

2- فرضيات الدراسة:

سنعتمد على الفرضية الاستكشافية التالية:

- ✓ يرتبط استعمال المجالات العامة في المدن الجزائرية بعوامل مختلفة و متغيرة.
- وسنحاول بناء الدراسة الميدانية على الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:
- ✓ يرتبط استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، بموقع و شكل المجال العام في المدينة.
- ✓ يتغير استعمال المجال العام الحضري بسبب التغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري.

II. مؤشرات الفرضية. Les indicateurs de l'hypothèse.

1. مؤشرات الشكل:

- المجال العام الحضري.
- مساحة وجود أسوار ترسم حدود هذا المجال.
- وجود سياج يفصل المجال عن محيطه.
- هل المجال عبارة عن: شارع، حديقة للتسليّة، رصيف، مساحة خضراء مفتوحة، ساحة عامة؟
- هل لهذا المجال العام ساعات فتح و إغلاق؟

2. مؤشرات الموقع:

- موقع المجال العام بالنسبة للمدينة:
 - § هل يوجد في مركز المدينة؟
 - § هل في مفترق طرق رئيسي؟
 - § هل يوجد على أطراف المدينة؟
 - § يوجد بالقرب من الأحياء السكنية؟
- المرافق أو المباني الموجودة قرب هذا المجال.
 - § مباني إدارية.
 - § سكنات فردية أو جماعية.
 - § مباني و مرافق خدماتية.
 - § سوق، ومحلات تجارية.

3. مؤشرات الاستعمال. بالإضافة إلى المؤشرات التي سنذكرها هنا، يمكن أن نجد مؤشرات جديدة.

• مؤشرات الاستعمال الاقتصادي.

§ وجود المحلات التجارية.

§ وجود طاولات لعرض السلع.

§ وجود باعة متجولون.

§ وجود باعة الأرصفة.

§ وجود تظاهرات و معارض و نشاطات اقتصادية.

§ ملصقات إخبارية و دعائية للمؤسسات الاقتصادية.

• مؤشرات الاستعمال السياسي.

§ وجود نصب تذكارية ذات دلالة سياسية، تاريخية.

§ وجود صور، رموز أو مباني ترمز إلى السلطة الحاكمة.

§ وجود تظاهرات سياسية (مظاهرات، مشادات بين الشرطة و

الشبان، اعتصامات، ملصقات لأحزاب سياسية،

§ التسمية الرسمية و غير الرسمية للمجال العام.

• مؤشرات الاستعمال الاجتماعي

§ تنظيم حفلات، تظاهرات فنية أو ثقافية (غناء، رقص

استعراض..)

§ الترفيه و التنزه.

§ وجود العائلات.

§ المتسولين .

§ المرتبطين عاطفيا (les couples).

§ ملاحظة الفئات العمرية التي تأتي إلى المجال.

III. مجال الدراسة:

1- المجال الزمني: الإطار الزمني الرسمي الذي أنجزت فيه هذه الدراسة،

يقع بين نوفمبر 2006 و أبريل 2007.

ولكن يجب أن ننبه القارئ إلى أن البداية الحقيقية لهذه الدراسة، كانت في

2005. حيث قمنا بإنجاز دراسة على الأماكن العامة*، في إطار نيل شهادة

الليسانس في علم الاجتماع الحضري . ومنذ تلك الفترة، ونحن نقوم بملاحظة دائمة

للمجالات العامة في هذه المدينة و في مدينة بجاية. كما أن حصر هذه الدراسة في

الإطار الرسمي الذي أنجزت فيه، لا يعني أننا لا نعود إلى استعمال ماضي

المجالات العامة في المدينة الجزائرية.

2. الإطار المكاني:

أجرينا هذه الدراسة في كل من مدينة سطيف. و مدينة بجاية. أي أننا اخترنا

مجالا في من كل مدينة.

IV. عينة الدراسة.

تتكون عينة الدراسة من :

- عينة من المجالات العامة التي سوف نقوم بدراستها
- عينة من المبحوثين الذين سوف نقوم بملاحظتهم و إجراء المقابلات معهم.

عنوان الدراسة هو: " تدهور الأماكن العامة في المدينة الجزائرية". دراسة ميدانية في مدينة سطيف. أشرف عليها الأستاذ " أمقران عبد الرزاق". قسم علم الاجتماع. جامعة سطيف. 2005/2004.

1- اختيار العينة:

أ- المجالات التي سوف نقوم بدراستها: لم يكن اختيارنا لحديقة التسلية بمدينة سطيف، و ساحة " طوس عمروش " بمدينة بجاية جرافيا و اعتباريا. ولكننا أخذنا وقتا طويلا في عملية المعاينة. ومرت على المراحل التالية:

-المرحلة الأولى: قمنا في هذه المرحلة بخرجات استطلاعية منظمة إلى مدينة سطيف و مدينة بجاية. حيث حاولنا فيها إحصاء و ملاحظة أهم المجالات العامة التي تستجيب إلى حد ما للخصائص التي أشرنا إليها في تعريف المجالات العامة. وتوصلنا خلال هذه المرحلة إلى وضع قائمة أولية لأهم المجالات العامة في المدينتين. و هي كالتالي:

✓ . المجالات العامة في مدينة سطيف:

- حديقة التسلية الموجودة في مركز المدينة.
- حديقة الأمير عبد القادر.
- ساحة الاستقلال (عين الفوارة).
- شارع شعال بوزيد.
- ساحة 8 ماي 1945.
- مقام الشهيد (صامو).

✓ المجالات العامة في مدينة بجاية.

- ساحة 1 نوفمبر (la place guidon).
- ساحة حرية التعبير (place liberté
- (d'expression
- نهج العقيد عميروش (boulevard Amirouche).

بالنسبة لأسماء المجالات العامة في مدينة بجاية، من المهم أن نشير إلى أن معظمها ليس رسمي، أي أننا نذكر المجالات بالاسم الشعبي الاجتماعي الذي تعرف به، وليس بالاسم الرسمي لها. كما أن معظم المجالات تسمى باللغة الفرنسية، و ما نقدمه هنا باللغة الفرنسية، ليس إلا ترجمة شخصية.

- ساحة طاوس عمروش.
- ساحة " شهداء الربيع الأسود". Place des martyres
- "du printemps noire".

هذه هي القائمة الأولية التي قمنا بإعدادها بين شهر سبتمبر 2006 و جانفي

2007.

-المرحلة الثانية: بعد هذه المرحلة، كان من الضروري أن نختار من بين هذه

المجالات عينة تكون ممثلة وتتوفر فيها الخصائص التي تجعلها مناسبة لدراسة الاستعمال (بمختلف أشكاله) للمجالات العامة في المدينة الجزائرية. أي أننا يجب أن نختار المجال – أو المجالات – التي يمكن أن نجد فيها استعمالا سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، ويمكن ملاحظته بسهولة نسبية.

اكتشفنا أنه من الصعب أن نجد هذه الاستعمالات المختلفة مجتمعة في مجال واحد؛ فيمكن مثلا أن نجد مجالا في مدينة سطيف، يستعمل اقتصاديا و اجتماعيا و لكن لا يظهر الاستعمال السياسي فيه بقوة، و نفس الأمر بالنسبة لاستعمال المجالات في مدينة بجاية.

إن المعايير التي وضعناها في اختيار العينة، دفعتنا إلى اختيار العينة التالية:

1 - حديقة التسلية في مدينة سطيف: Parc d'attraction de la ville de

Sétif: اخترنا هذا المجال للدراسة الميدانية للأسباب التالية:

§ لاحظنا انه يستعمل بأشكال مختلفة من طرف سكان المدينة. أي يوجد فيه الاستعمال الاقتصادي، و الاجتماعي بقوة، مقارنة مع المجالات الأخرى في نفس المدينة.

§ لاحظنا أن هذا المجال يقع في مركز المدينة، وبالتالي فهو نقطة وصل

بين الجهات الأربعة لمدينة سطيف.

لقد كزنا في التعريف الإجرائي للمجال العام، على أنه ثمة نوعين: مجال عام قوي و مجال عام ضعيف. هذه الحديقة التي تقع في مركز المدينة، ولها مداخل محددة، سياج يفصلها عن محيطها، ولها وظائف محددة، يمكن أن نعتبرها النوع الثاني (الضعيف) من المجالات العامة.

2. ساحة طاوس عمروش في بجاية *Place de Taous Amrouche. Bejaia*

إن اختيارنا لمدينتين لإجراء الدراسة الميدانية لم يكن اعتباطيا و جزافيا، ولكن كان لأسباب منهجية واضحة. فعندما حاولنا البحث عن المجالات العامة التي يظهر فيها الاستعمال متعددا و مختلفا، وجدنا أن أحد هذه الاستعمالات لم يكن قويا بالشكل الكافي في المجالات العامة في مدينة سطيف؛ وهذا ما دفعنا إلى البحث عن المدينة التي تكون فيها مجالاتها العامة مستعملة سياسيا بقوة. رأينا أن مدينة بجاية يمكن أن تستجيب لهذا المطلب المنهجي، لأن هذه المنطقة (منطقة القبائل)، عرفت من الأحداث السياسية* ما يكفي لأن تتأثر بها مجالاتها العامة بقوة.

ولكن اخترنا ساحة " طاوس عمروش " للأسباب التالية:

§ تستجيب للتعريف الإجرائي للمجال العام. فهي تمثل النوع الأول

(المجالات القوية)، نظرا لكونها مفتوحة، ليس لها حدود تفصلها عن

محيطها، لست لها وظيفة محددة، مفتوحة دائما للجميع.

§ يظهر الاستعمال السياسي بقوة في هذه الساحة من خلال.

1. الاسم الذي تأخذه.

2. النصب التذكاري الذي يوجد فيها.

3. الممارسات المختلفة للفاعلين الاجتماعيين فيها.**

* من المهم أن نشير إلى منطقة القبائل عي الأكثر تسييسا في الجزائر، بسبب ظروف اجتماعية و سوسولوجية و تاريخية خاصة بها. كما أنها المنطقة التي تحوي مشكلة الهوية الأمازيغية التي كانت دوما موردا سياسيا لمختلف الجماعات السياسية لناشطة في المنطقة. يمكن أن نذكر لكثير من الأحداث التي عرفت منذ الاستقلال: أحداث 196. أحداث 20 أفريل 1980. أحداث 1995. 1998. 2001

** *سنعود بالتفصيل إلى أشكال هذه الاستعمالات في الفصل لقدام.

يمكن أن نخلص إلى أن العينة الأولى، الخاصة بالمجالات العامة، قد اخترناها وفقا لمجموعة من المعايير و الإجراءات. لذلك فهي " عينة قصدية
 "un échantillon visé."

العينة الثانية: تخص هذه العينة مستعملي المجالات العامة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. أي مختلف الفاعلين المؤثرين في المجالات العامة الحضرية. و تضم الفئات التالية:

- مستعملي المجالات العامة: نستجوب و نلاحظ الأفراد الذين يستعملون هذه المجالات، بطريقة عشوائية، والمعيار الوحيد الذي نعتمده في اختيارهم، هو ضرورة وجودهم في المجالات موضوع الدراسة، أثناء فترة البحث.

- مختلف الفاعلين في المجالات العامة: يمكن أن تضم هذه الفئة، المسؤولين المحليين، الشرطة، الجمعيات، الأحزاب السياسية، المهندسين المعماريين... وكل من نرى أنه بإمكانه أن يفيدنا في الحصول على معلومات استعمال المجالات العامة موضوع الدراسة. و نشير هنا إلى أن طبيعة المعلومات التي نريد الحصول عليها، هي التي تحدد نوعية المبحوثين.

إن العينة الثانية، هي عينة عشوائية، اخترناها لأسباب مرتبطة بالعامل الأول. فنحن لا نستجوب أو نلاحظ المبحوثين في المجالات العامة حسب عمرهم، أو جنسهم، أو موقعهم الاجتماعي (بالرغم من دخول هذه العوامل في التحليل)، ولكن نستجوبهم حسب ما تقتضيه المعلومات المراد الحصول عليها في كل مرحلة من البحث.

٧. منهج الدراسة: نرى أن المنهج الوصفي سيكون المنهج الأكثر ملائمة لدراسة تحاول — و تهدف إلى — وصف استعمالات المجالات العامة في المدينة

الجزائرية، وتسعى إلى تحليلها و تفسيرها. و لكن هذا لا يعني أنه ليس بالإمكان أن نعتمد على المنهج المقارن في الحالات التي نود فيها أن نقارن بين استعمال المجالات العامة. و من الممكن أيضا ان نلجأ إلى استعمال بعض تقنيات المنهج التاريخي، لأننا بصدد تتبع استعمال المجالات العامة في مراحل تاريخية مختلفة.

VI. أدوات جمع البيانات: نوعية الأدوات التي سوف نستخدمها في هذه الدراسة، إنما تفرضها نوعية البيانات و المعلومات المراد الحصول عليها؛ و كذلك نوعية المبحوثين.

لذلك، فإن البحث عن وصف استعمال المجالات العامة و تغييره، يفرض علينا استعمال البيانات التالية:

1. الملاحظة المباشرة: نستعملها لوصف المجالات العامة من حيث، الشكل، الموقع، نوعية الاستعمالات الموجودة فيها، نوعية مستعمليها.
2. الملاحظة بالمشاركة: يمكن أن نقسم استعمالنا لهذه الأداة إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة، قبل الفترة التي قررنا فيها دراسة استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية. أي عندما كنا ملاحظين اجتماعيين (وليس سوسيوولوجيين). كنا في هذه المرحلة مستعملين (عاديين للمجالات العامة من دون أن نطرح تساؤلا علمية حول طبيعة كل استعمال. لقد شاركنا في إنتاج الكثير من السلوكات و الاستعمالات، و شهدنا الكثير من الأحداث التي جرت في هذه المجالات، خاصة في مدينة بجاية.

يمكن إذا أن نسمي هذه الملاحظة (بالملاحظة بالاسترجاع). باعتبارنا قمنا باسترجاع الأحداث، الاستعمالات التي شهدتها هذه المجالات في الماضي.

- المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة في الفترة التي قررنا فيها بصفة رسمية دراسة المجالات العامة في مدينة سطيف و بجاية. وامتدت هذه الملاحظة لفترة

تقارب 5 أشهر) بين نوفمبر 2006 و مارس 2007). حيث كنا مستعملين للمجالات العامة، ولكن ملاحظين سوسيوولوجيين لسلوكيات و ممارسات مختلف الفاعلين الاجتماعيين.

3. الصور الفوتوغرافية: رأينا أن هذه الأداة التقنية ستفيدنا أكثر في إعطاء صورة أدق للمجالات قيد الدراسة. فهي (الصور)، تساعد على الوصف الدقيق لشكل المجال العام و موقعها داخل المدينة، و تعطي مصداقية أكبر عندما نستعملها في وصف بعض أشكال الاستعمال للمجال العام. و قد اعتمدنا على ثلاث أنواع من الصور:

- صور التقطناها بأنفسنا بين الفترة الممتدة من نوفمبر 2006 و مارس 2007.

- صور تحصلنا عليها من المبحوثين، تعود إلى مرحلة سابقة.

- صور ملتقطة من طرف الأقمار الاصطناعية، تبيّن موقع المجالات موضوع الدراسة بالنسبة للمدينة التي توجد فيها. و هذه الصور يقدمها الموقع الإلكتروني Google. باستعمال برنامج خاص يسمى Google Earth.

من المهم أن نشي هنا إلى لأن تقنية " الصور الفوتوغرافية" بدأت تستعمل كثيرا في الدراسات الحضرية، نظرا لما تضيفه من مصداقية و دقة في نقل الواقع المدروس*.

4. المقابلة entretien: هناك الكثير من المعلومات الهامة و الضرورية في هذا البحث، لم نستطع الحصول عليها باستعمال الأدوات السابقة. لذلك لجأنا إلى

كل من دراسة " نسيمه دريس" و الدراسة الجماعية التي أشرنا إليها في الدراسات السابقة استعملت الصور الفوتوغرافية.

الاستعانة بالمقابلة، كأداة ثانوية، للوصول إلى المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مباشرة في الميدان، أو تصويرها.

و نظرا لتنوع المعلومات التي كنا نود الحصول إليها، وكذلك تعدد واختلاف المبحوثين الذين نود مقابلتهم، فإننا استعملنا نوعين من المقابلات؛ حيث كل شكل منها، يتلاءم وطبيعة المعلومة التي نود الحصول عليها من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة المبحوث. وهذان الشكلان هما:

- المقابلة نصف موجهة entretien semi-dirigé: استعملنا هذا الشكل من المقابلة، مع المسؤولين الذين لهم علاقة مباشرة بتسيير المجالات العامة، و كذلك التنظيمات الرسمية (جمعيات، أحزاب) التي نود الحصول منها على معلومات مباشرة و دقيقة.
- المقابلات غير الشكلية (الحوارات): discussions informelles: يمكن أن نعرف هذه التقنية بأنها مقابلة مع الفاعلين دون أن نعلمهم بأننا فرقة بحث. حيث ندخل معهم في حوار حول مسائل متعددة، منها مسألة المجالات العامة. ولأننا استعملنا الملاحظة بالمشاركة، فإنه من الضروري أن نجري حوارات مع مستعملي المجالات العامة دون أن نخطرهم بأننا باحثين. وهناك نوع آخر من الحوارات غير الشكلية؛ تتمثل في تلك النقاشات و الحوارات التي ندخل فيها يوميا مع الزملاء، الأصدقاء، الجيران....وعندما نجد أن إحدى هذه الحوارات مفيدة في هذه الدراسة، نقوم بتسجيلها لاحقا، لكي نستعمل محتواها في البحث.

5. عرض دليل المقابلات: لم نعتمد في هذه الدراسة على دليل مقابلة واحد، وذلك لاختلاف المبحوثين. لقد تتطلب كل نوع من المبحوثين، دليل مقابلة خاص، يتناسب و وظيفته، دوره، موقعه الاجتماعي، طريقة استعماله للمجالات العامة قيد الدراسة، مستواه الفكري و التعليمي....

يمكن تلخيص دلائل هذه المقابلات في ما يلي:

أ- المقابلات التي أجريناها في مدينة سطيف:

- مقابلة مع شرطة العمران و حماية البيئة: أجرينا هذه المقابلة مع شرطين داخل مقر هذه الشرطة. وقد تضمنت المحاور التالية:

- ماهي وظيفة هذه الشرطة داخل المدينة؟

- هل تتدخل في حديقة التسلية؟

- ماهي صلاحياتها في المدينة؟

- كيف تنظم استعمال المجالات العامة في المدينة؟

- مقابلة مع الشرطة الموجودة داخل حديقة التسلية: تضمنت ما يلي:

- لماذا تم استحداث مقر دائم للشرطة داخل الحديقة؟

- ماهي أهم التجاوزات التي تحدث في حديقة التسلية؟

- طلب معطيات حول أهم تدخلاتها؟

- مقابلة مع عون أمن في حديقة التسلية: تضمنت المحاور التالية:

- أهم الفئات التي تستعمل الحديقة.

- دورهم و تدخلاتهم في الحديقة.

- كيف كانت الحديقة في الماضي؟

- مقابلة مع مجموعة من المسنين في مدينة سطيف: قمنا بهذه المقابلة/ مع أربعة

شيوخ مسنين (60، 53، 64، 64 سنة). وقد تم اختيارهم بالاعتماد على علاقاتنا

الشخصية (أي بطريقة قصدية)، نظرا لمعرفتهم بماضي الحديقة و المدينة معا.

وتضمنت هذه المقابلات المحاور و الأسئلة التالية:

- كيف كانت الحديقة في الماضي (قبل سنة 2000)؟

- ماذا تتذكرون عن حديقة التسلية منذ إنشائها إلى يومنا هذا؟

- طلب مقارنة وضعية الحديقة في الماضي و الحاضر.

- أهم المراحل التي مرت بها الحديقة.
- كيف يستملون الحديقة في الفترة الحالية؟
- رأيهم في الوضعية التي آلت إليها الحديقة مقارنة مع ما كانت عليه في السابق.

• مقابلات مع بعض العائلات داخل الحديقة. تضمنت ما يلي:

- هل توتون إلى الحديقة بشكل منتظم؟
- هل تشعرون بالراحة، الأمن داخل الحديقة؟
- ماهي أهم الأماكن المفضلة لكم داخل الحديقة؟
- ما موقفكم من مختلف السلوكات التي تشاهدونها في الحديقة؟
- هل تعتقدون أن الحديقة تغيرت مقارنة مع ما كانت عليه؟
- هل تشعرون بالمضايقة من وجود المرتبطين عاطفيا في الأماكن التي تقصدونها داخل الحديقة؟

هذه هي أهم المحاور التي تضمنتها المقابلات نصف الموجهة التي أجريناها في مدينة سطيف. ولكن هذه المجاور قابلة للتغير (الزيادة و النقصان)، حسب الظروف التي تجري فيها المقابلة، وحسب ردود فعل المبحوث.

دليل المقابلات غير الشكلية: نظرا لكون هذه المقابلات غير مبرمجة مسبقا، فإنه لا يمكن الاعتماد فيها على دليل مقابلة. وهنا يجب أن نفرق بين المقابلة الحرة (المفتوحة)، التي يكون فيها المبحوث عارفا بأنه في مقابلة رسمية، وبين المقابلات غير الشكلية (غير الرسمية)، التي يكون فيها الشخص في حوار عادي. ولكن بالرغم من ذلك، فإننا عندما ندخل في حوار (نقاش) مع أحد، وندرك بعد مدة أن هذا الشخص يمكن أن يفيدنا في الدراسة، نثير بشكل قصدي بعض الأسئلة التي لها

علاقة مباشرة باستعمال المجالات العامة. وتختلف هذه الأسئلة باختلاف الموضوع المثار، الشخص المحاور...

ب- دليل المقابلات التي أجريناها في مدينة بجاية. استعملنا في مدينة بجاية شكلين من المقابلات: المقابلات نصف موجهة، والمقابلات غير الشكلية. الشكل الأول استعملناه مع الهيئات و التنظيمات الرسمية و بعض الأشخاص العاديين. أما الشكل الثاني فاستعملناه، بصفة عامة، مع الأشخاص الذين لا ينتمون إلى جهة رسمية (طلبية، مستعملي ساحة طاوس عمروش من سكان المدينة، أصدقاء...).

• **مقابلة مع حركة المواطنة (العروش):** أجرينا هذه المقابلة في مقر الحركة الكائن بدار الثقافة " طاوس عمروش". وقد كانت مقابلة جماعية (مع ثلاثة أعضاء من الحركة). وقد تمحورت حول الأسئلة التالية:

- كيف تنظرون إلى المجالات العامة الحضرية؟
- هل تستعملون ساحة طاوس عمروش؟
- كيف تستعملون هذه الساحة، وبقية المجالات العامة في المدينة؟
- ما هي أهم الأنشطة و الاستعمالات التي قمت بها على المجالات العامة في مدينة بجاية؟
- لماذا طالبت بتسمية دار الثقافة باسم طاوس عمروش؟
- هل تعتقدون أنه هناك صراع بينكم و بين البلدية على احتلال ساحة طاوس عمروش؟
- كيف تنظرون إلى النصب التاريخي الموجود في الساحة؟
- ما هو دور المجالات العامة في المدينة و المجتمع؟

• مقابلة مع جمعية " أولياء ضحايا وجرحى أحداث أكتوبر 1988 بجاية

(A.V.O). أجرينا هذه المقابلة مع رئيس هذه الجمعية. وقد تضمنت الأسئلة

المفتوحة التالية:

- ما هي أهمية ساحة طاوس عمروش بالنسبة إليكم؟
- لماذا اخترتم هذه الساحة لبناء النصب التذكاري؟
- لماذا اخترتم شكل الشمعة للنصب التذكاري؟
- كيف تستعملون هذه الساحة؟
- هل كانت عملية تجسيد النصب من دون مقاومة من طرف البلدية أو الولاية؟
- من هي الجهات الحزبية التي كانت تحكم البلدية عندما قمتم ببناء النصب؟
- هل تعتقدون أن النصب و الساحة يؤديان وظيفة ما داخل المدينة؟
- ما هي أهم الأحداث التي تتذكرون وقوعها في شوارع مدينة بجاية؟

• مقابلة مع منتخب سابق في جبهة القوى الاشتراكية، ينتمي حاليا إلى حركة

المواطنة؟ : تضمنت هذه المقابلة الأسئلة التالية:

- هل تعتقدون بوجود صراع عل ساحة طاوس عمروش؟
- ما هي أهم الأحداث التي عرفتتها الساحة خلال وجودكم في المجلس الشعبي البلدي؟
- ما هي الأطراف التي تراها تستعمل ساحة طاوس عمروش؟
- هل استعمال الساحة سياسيا، تغير مقارنة مع سنة 2002 التي كنتم فيها مسيرين للبلدية؟

هذه هي أهم المقابلات الرسمية التي أجريناها في مدينة بجاية. أما البقية فهي عبارة عم مقابلات غير رسمية (شكلية)، أجريناها مع مستعملي الساحة من سكان المدينة، أو مع أشخاص آخرين. وكما أشرنا إليه سابقا، فإن هذه المقابلات كانت غير مبرمجة.

6. كيفية عرض واستعمال مضمون المقابلات: من المهم أن نشير إلى أننا لن نقوم بعرض مضمون كل مقابلة على حدة (سواء الرسمية أو غير الرسمية)؛ لأننا لسنا هنا بصدد القيام بعملية (تحليل المضمون analyse de contenu) لكل مقابلة، ولكننا استعملنا هذه الأداة بهدف جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات المتعلقة باستعمال مجالي الدراسة. أي أن استعملنا المقابلة كأداة ثانوية، تهدف إلى تغطية العجز الذي ظهر في استعمالنا للملاحظة.

أما فيما يخص عرض هذه المقابلات، فإننا اخترنا فقط المقابلات، أو أجزاء من المقابلات، التي نحن في حاجة إليها لتحليل استعمال المجالين السابقين. و بالتالي فإن مضمون هذه المقابلات سيزيد من مصداقية الملاحظات من جهة، وسيساعد على تحليلها من جهة أخرى.

الجزء الأول: عرض البيانات المتحصل عليها في ميدان الدراسة:

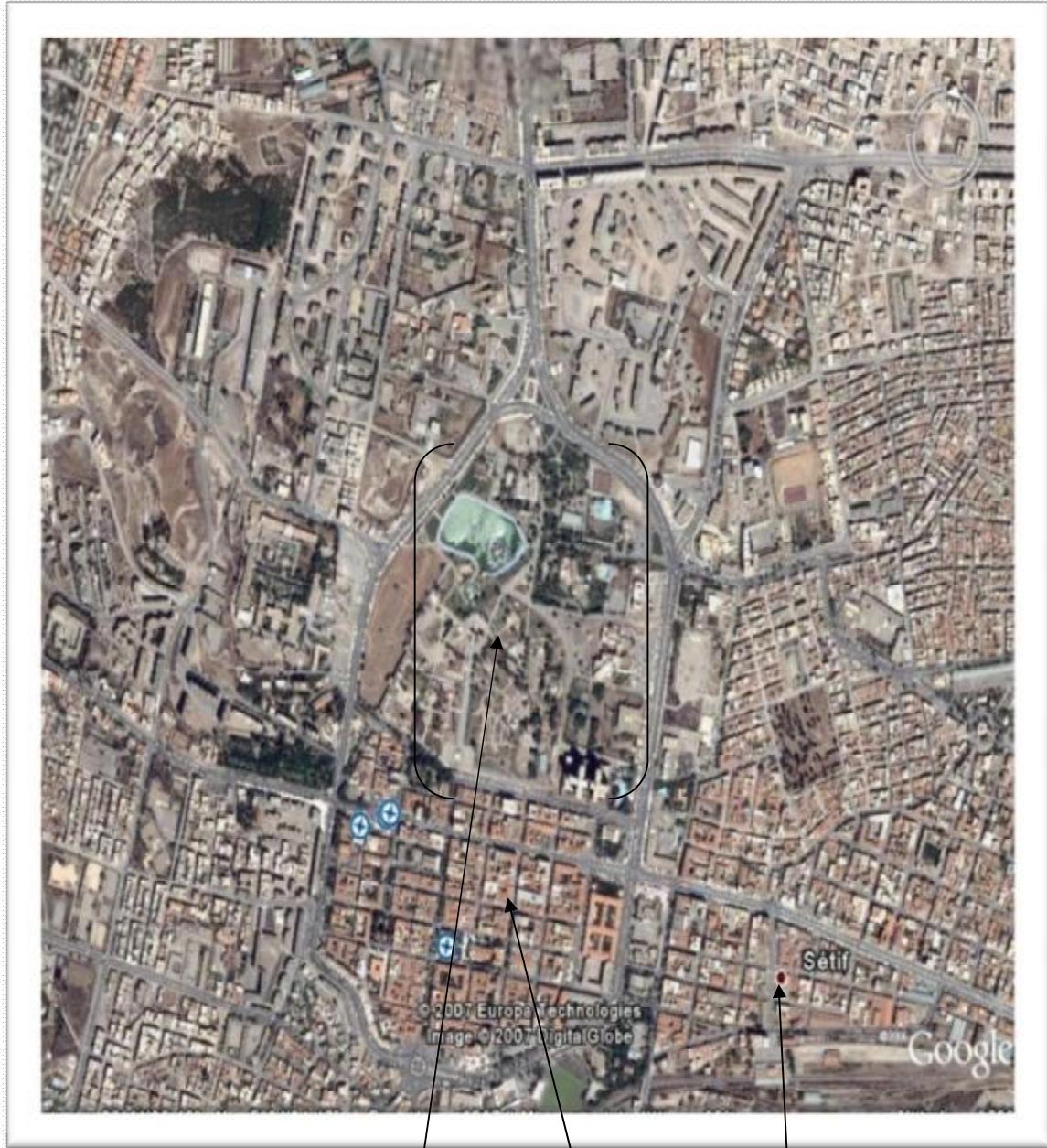
تقديم مجال الدراسة: كما أشرنا إليه في السابق، سندرس استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، في عينة تتكوم من مجالين: حديقة التسلية في مدينة سطيف، و ساحة " طاوس عمروش " في مدينة بجاية.

1. حديقة التسلية في مدينة سطيف. تقع هذه الحديقة في قلب مدينة سطيف. تم افتتاحها للعام في 09 سبتمبر 1985. و هي عبارة عن مجال واسع يتربع على مساحة قدرها 47 هكتار، من بينها 13 هكتار مساحات خضراء. و تحتوي الحديقة على ألعاب كثيرة للأطفال و الكبار، و على حديقة للحيوانات، و على موقع يضم الآثار الرومانية. هذا بالإضافة إلى العديد من المتاجر الخدمائية (قاعات الشاي، مطاعم، قاعات بيزيريا...). للحديقة سياج حديدي يفصلها عن باقي المدينة، و الدخول إليها يكون عبر أربعة أبواب رئيسية من مختلف الجهات و هي:

- الباب المحاذي للمستشفى الجامعي (الغرب): و يشرف على شوارع تؤدي إلى الجامعة، حي بلير Bel air، مركز المدينة.
- الباب المشرف على مقر بلدية سطيف (الشمال): ويشرف على الشوارع المؤدية إلى أحياء، بلير، 600 و 500 مسكن، بوسكين، كعبوب..
- الباب المشرف على دار الثقافة هواري بومدين (الشرق): أهم الشوارع التي يشرف عليها، هي تلك المؤدية إلى: مقر الولاية، مركز المدينة، المجمع الإداري للولاية، المقر العملياتي للناحية العسكرية الخامسة...
- الباب المشرف على مركز تنشيط و إعلام الشباب (الجنوب): يعتبر المدخل الرئيسي للحديقة، كونه يشرف على المركز التاريخي للمدينة، و على أهم

الشوارع و الفنادق الرئيسية. و لكن أيضا يشرف على عين الفوارة و الشارع المؤدي إلى الجمع العتيق، و إلى أهم المرافق الخدماتية في المدينة.

يمكن القول أن حديقة التسلية تتوسط المدينة، وتفرض على معظم سكانها الراجلين، المرور عليها للانتقال بسرعة من جهة إلى أخرى داخل المدينة. و الصورة التالية الملتقطة عن طريق الأقمار الصناعية تبين جيدا الموقع المركزي الذي تحتله الحديقة داخل النسق الحضري في مدينة سطيف.



حديقة التسلية.

مركز المدينة.

مقر الولاية و المرافق
الإدارية الكبرى.

صورة رقم (01). صورة بالأقمار الصناعية تبين الموقع المركزي لحديقة التسلية في المدينة.

المصدر: Google Earth.

عندما أنشأت الحديقة، كانت تسيير من طرف مؤسسة أنشأت لذات الغرض، ولكن في نهاية التسعينات (28 فيفري 1998)، استعادت البلدية حقوق تسيير هذه الحديقة، وقامت بإيجار استغلالها لشركة خاصة (حظيرة المغرب) منذ سنة 2001. قامت الشركة الخاصة بجلب ألعاب ترفيهية جديدة و أعوان أمن جدد، وأصبحت تشرف على جزء هام من الحديقة. و لكن في نفس الوقت، احتفظت البلدية ببعض الأجزاء من الحديقة، و بعض الوظائف الأخرى؛ أي أن تسيير الحديقة أصبح مشتركا بين البلدية و مؤسسة "حظيرة المغرب".

أ- الاستعمالات المختلفة لحديقة التسلية: باستعمال الملاحظة المباشرة، توصلنا إلى اكتشاف وجود استعمالات مختلفة للحديقة، بعضها يتوافق و القوانين المنظمة لها، و البعض الآخر يخالف القوانين الرسمية و القيم و المعايير الاجتماعية المحلية. ويمكن أن نلخص أهم البيانات المتحصل عليها فما يخص الاستعمال فما يلي:

• الترفيه و التنزه: تستعمل هذه الحديقة للترفيه و التنزه. و لكن هذا الاستعمال

يختلف من فئة اجتماعية إلى أخرى، و من فترة زمنية إلى أخرى. فقد لاحظنا أن:

§ حضور العائلات يكون أقوى في فصل الصيف عن باقي الفصول الأخرى من السنة. و في نهاية الأسبوع (الخميس و الجمعة) أكثر من الأيام الأخرى.

§ تتواجد العائلات* داخل الحديقة، في الأماكن التي تحتوي على الألعاب، و في المساحة الخضراء المهيأة من طرف البلدية للعائلات. و لاحظنا أن أطراف الحديقة لا توجد فيها العائلات إلا بنسبة قليلة.

§ جميع الفئات العمرية، الجنسية، الاجتماعية تأتي إلى الحديقة و تستعمل مختلف المرافق الموجودة فيها.

* نعتبر عائلة كل جماعة تتكون من: رجل و امرأة و أطفال (أو طفل). مجموعة من النساء اللواتي يتعدى سنهن عن 30 سنة، امرأة و طفل.

- الالتقاء rencontre: نقصد بهذا الاستعمال، تلك الفئات التي تجعل من الحديقة مكانا لتحديد المواعيد، بين الأصدقاء، الزملاء، المرتبطين عاطفيا، الأسر... و في هذا الصدد لاحظنا ما يلي:
- § طيلة السنة، وطيلة أيام الأسبوع، لاحظنا توجد جماعات من الشبان، من المرتبطين عاطفيا، من الرجال في الحديقة.
- § لاحظنا تواجد كبير للمرتبطين عاطفيا (les couples) داخل الحديقة،



صورة رقم (02): الكثير من الأماكن داخل الحديقة، تحولت إلى ملجأ للمرتبطين عاطفيا.

المصدر: نوري دريس.

ويتوزعون غالبا على أطرافها و الأماكن غير المكشوفة نسبيا للمارة. و في كثير من المرات، ما لاحظنا هذه الفئة تقوم بممارسات تخالف القواعد الأخلاقية و المعايير

الاجتماعية المحلية (مثل المعانقة...). كما لاحظنا أن هذه الفئة هي من يستعمل أكثر من الفئات الأخرى، قاعات الشاي و البيزيريا الموجودة في الحديقة، خاصة تلك التي تقع وراء البحيرة.

§ لاحظنا أن هذه الفئة، لا تستعمل الأماكن المخصصة للعائلات إلا في حالات قليلة. كما أن أعداد المرتبطين عاطفيا يتناقص في نهاية الأسبوع مقارنة مع الأيام الأخرى.

§ مصالح الشرطة القضائية تطارد هذه الفئة في نهاية الأسبوع.

§ يتدخل أعوان الأمن لإبعاد المرتبطين عاطفيا من الأماكن التي تتواجد فيها العائلات.

§ لاحظنا وجود جماعات من الشبان تتناول الخمر بالقرب من السور الروماني.

§ لاحظنا معاكسة الشبان للفتيات، بطرق مختلفة (غالبا كلامية).

. التجارة: بالإضافة إلى المطاعم و قاعات الشاي و بعض المحلات، يوجد بالحديقة جناح كبير (يقع أمام السور الروماني عن البوابة الجنوبية)، يستغله شبان من مختلف الأعمار لبيع الملابس الرجالية المستوردة من تركيا و آسيا، على طاولات. ولهذا الجناح، شهرة محلية و جهوية؛ ويظهر ذلك من خلال نوعية الزبائن الذين يقصدونه بشكل يومي و مستمر. ويتوزع على مختلف أماكن الحديقة، شبان و أطفال، يبيعون مختلف السلع الصغيرة (هدايا، أشركة موسيقية، أقراص مضغوطة لأفلام و الموسيقى)، الكتب، الألعاب، الأطعمة الجاهزة) على الأرصفة و الشوارع، أو على طاولات صغيرة. ويستعمل تجار الأشرطة و الأقراص الموسيقية مكبرات صوت عملاقة للتشهير بسلعهم.



صورة رقم (03): تتحول الحديقة في فصل الصيف إلى سوق حقيقية.

المصدر: نوري دريس

ولكن في شهر فيفري من سنة 2007، قامت السلطات المحلية لولاية سطيف، بتوقيف نشاط جميع تجار الأرصفة و الشوارع داخل المدينة. لذلك بعد هذه المرحلة، لا يوجد في حديقة التسلية تجار فوضويون أو غير قانونيين، إلا التجار الذين يبيعون الألبسة أمام السور الروماني.

• الحركية و التنقل: سمحت لنا ملاحظة الحديقة في فترات زمنية مختلفة، و كذلك استعمالنا الشخصي لها، باكتشاف أنها مستعملة في جميع الأوقات الزمنية في اليوم، وذلك كن طرف مختلف الفئات الاجتماعية التي تنتقل بشكل مستمر من جهة إلى أخرى في المدينة. تحولت هذه الحديقة إلى نقطة عبور في جميع فترات

اليوم، ولكن نوعية المستعملين تتغير من وقت إلى آخر: فخلال الفترة النهارية، لاحظنا أن كل من النساء و الرجال يمر على الحديقة، ولكن في الصباح الباكر و في الفترة الليلية، يقتصر المرور عليها على فئة الرجال.

لا يمكن أن نكتفي فقط بالمعطيات الميدانية التي تحصلنا عليها باستخدام الملاحظة. لذلك استخدمنا تقنية المقابلة، للحصول على البيانات التي لا يمكن – أو لم نتمكن من – ملاحظتها في الميدان، خاصة تلك التي تتعلق بماضي الحديقة، وكيفية استعمالها.

وقد أجرينا المقابلات مع عينة قصدية، و؛ أي أننا نقصد فئات معينة لاستجوابها، بحكم موقعها الاجتماعي، وسنها، ودورها في المجتمع، و لكننا لا نستهدف أشخاصا بحد ذاتهم. وأجرينا المقابلات مع:

- مستعملي الحديقة، بكل أنواعهم.

- أعوان أمن داخل الحديقة.

- رجال الشرطة في الحديقة.

- مسؤولين في البلدية.

- شيوخ يسكنون المدينة.

واستعملنا مع هذه الفئات، مقابلة نصف موجهة. ونفضل هنا أن لا نعرض مضمون كل مقابلة، ولكن نكتفي بعرض المعلومات المهمة التي نحتاجها.

ب- المعطيات المتحصل عليها باستخدام المقابلة.

أظهرت لنا مقابلات أجريناها مع سكان المدينة، أن حديقة التسلية لم تكن على هذا الشكل في الماضي. أثناء نشأتها في منتصف الثمانينات و إلى غاية بداية التسعينيات، كانت في وضعية جيدة، من حيث الاهتمام بالنظافة و الأمن و المساحات الخضراء و التجهيزات الترفيهية الموجودة فيها. لكن منذ التسعينيات،

بدأت وضعيتها في التدهور (إهمال للمساحات الخضراء، غياب الأمن، غياب النظافة، تعطل التجهيزات الترفيهية، توقف حديقة الحيوانات).

وفي هذه المرحلة (1993)، أصبح الدخول إلى الحديقة ليس مجاني، ولكن يفرض دفع 3 دج. وهذا ما جعلها تفقد الكثير من زوارها و مستعمليها، ولم تعد كثافة الحركة و التنقل فيها كما كانت قبل فرض ضريبة الدخول. كما سمحت المقابلة بالتوصل إلى الحقائق التالية:

• الاستعمال التجاري للحديقة من طرف الشبان بطريقة غير قانونية لم تظهر إلا مع نهاية التسعينات (حوالي 1998). فطوال الفترة التي كانت فيهل الحديقة تسير من طرف شركة عمومية، وكان الدخول إليها ليس مجاني، لم يكن هناك تجار فوضويون بهذا الشكل. كان هناك فقط بعض الشبان الذين يبيعون الهدايا في المناسبات.

• إن التجار الذين نعتبرهم "غير قانونيين"، يدفعون ضريبة للبلدية، قدرها 1000 دج، مقابل أن يسمح لهم باستعمال الحديقة للتجارة.

• تقام معارض تجارية و ثقافية في الحديقة، وذلك في قاعة الحفلات التابعة للجنة الحفلات لولاية سطيف.

• تم فتح مركز للشرطة في الحديقة سنة 2006، بسبب تزايد حالة اللأمن فيها، وتحولها إلى بؤرة لتناول المخدرات، الكحول، وكذلك تعرض الكثير من

مسئوليتها إلى الاعتراف بالاعتراف. داءات.



صورة رقم (04) الأماكن المعزولة من الحديقة، تحولت إلى ملجأ للشبان المدمنين على المخدرات و الكحول.

المصدر: نوري دريس

• تم إلغاء ضريبة الدخول إلى الحديقة، في التسعينات.

• تبقى أبواب الحديقة مفتوحة دائماً.

2. ساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية.

أ- تقديم الساحة: تقع ساحة طاوس عمروش، في مفترق الطرق المعروف باسم "أمريو *Amriw*". و هي في الواقع، عبارة ساحة تابعة لدار الثقافة " طاوس عمروش"؛ و بالتالي فهي تستمد تسميتها من التسمية المطلقة على دار الثقافة الذي كان سببا في وجودها. من حيث المساحة، تتربع الساحة على 2 هكتار أو أكثر، تم تهيئتها مرات عديدة من طرف السلطات المحلية.

أما من حيث الموقع بالنسبة للمدينة، تبين الصورة رقم (05)، أن شارع أمريو *Amriw*، يعتبر من أهم شوارع مدينة بجاية، نظرا لوقوعه في مفترق طرق رئيسي يربط بين الأحياء الكبرى في بجاية. فأعمريو نقطة التقاء بين الشارع المؤدي إلى جامعة عبد الرحمان ميرة و الأحياء السكنية المحاذية لها(تارقة أوزمور *targa uzemur*، تاغزويث *taghzuyt*، تالة مرخة *tala merkha* المركب الرياضي الوحدة المغاربية، و الشارع المؤدي إلى المنطقة الحضرية السكنية الجديدة إحدان(1000، 600، 300 مسكن)، و أحياء دار الجبل، إغيل أوعزوق، تيزي، بير السلام، رملة، تاقليعت... و كذلك فندق " الملكي *royale*، إقامة "شريعة"، المنطقة الصناعية...؛ و بين الشارع المؤدي أعالي المدينة(حي سمينة، المستشفى (خليل عمران)، الطرق المؤدية إلى الشواطئ الغربية للمدينة؛ و أخيرا الشارع المؤدي إلى مركز المدينة الذي يحوي على المرافق الإدارية الكبرى، المدينة القديمة، و الكثير من التجمعات السكنية الكبيرة و المرافق و الشوارع الهامة. إن أي انتقال من جهة إلى أخرى داخل المدينة، يجعل المرور على ساحة طاوس عمروش إجباريا.



صورة رقم (05): صورة بالأقمار الصناعية، تبين موقع ساحة طوس عمروش في المدينة.

المصدر: Google Earth

ب- البيانات الميدانية المتحصل عليها باستخدام الملاحظة:

باستخدام الملاحظة المباشرة، لاحظنا :

• وجود نصب تذكاري على شكل شمعة (أنظر الصورة رقم 06)، في وسط

الساحة. وعلق عليه لوحة رخامية كتب عليها ما يلي:



صورة رقم (06): ساحة طاوس عمروش.

المصدر: نوري دريس

hommage aux martyres des évènements survenue

le 09 octobre 1988 à Béjaia.

Gloire à nos martyres : OUARI NACER.

TEMASSINE ABDELHAMID. DEBA MEHMOUD. BOUAOUDIA

ATTMANE.KHELLOUFI AREZKI.

- وجود خشبة فنية *une scène artistique* ، وضعتها البلدية سنة 2006، عند مدخل دار الثقافة. و أقيمت عليها العديد من التظاهرات و الحفلات الفنية و الثقافية.
- تستعمل الساحة كمكان للعبور و الحركة و التنقل من طرف جميع الفئات الاجتماعية.
- يوجد في الساحة (عند مدخل دار الثقافة)، ألواح إعلانات، يعلق فيها البرامج الفنية و الثقافية لدار الثقافة.
- تعلق حركة المواطنة (العروش) – التي يوجد مقرها في جناح بدار الثقافة – إعلاناتها و أنشطتها و مواقفها في لوح خاص بها، يوجد أمام الألواح التي تعلق فيها دار الثقافة أنشطتها.
- لاحظنا أن رئيس بلدية بجاية، يوجه تهانيه في الأعياد الوطنية و المحلية، إلى سكان المدينة، عبر لافتات عملاقة تعلق في الساحة. بحيث يكتب فيها تهاني باسم رئيس البلدية إلى السكان .

لم نتمكن من الحصول على البيانات التي نحن بحاجة إليها عن طريق الملاحظة، لذلك رأينا أنه من الضروري الاستعانة بأداة المقابلة.

ت- البيانات المتحصل عليها باستخدام المقابلة.

استخدمنا المقابلة نصف موجهة semi directive مع عينة قصدية، تتكون من مجموعة من الفاعلين الأساسيين في الساحة. و يمكن أن نقول أن مفردات هذه العينة تحصلنا عليها باستخدام " تقنية كرة الثلج la boule de neige؛ إذ أنه في كل مرة نقابل مبحوثا، يدلنا على فاعلين آخرين في الساحة. و أجرينا المقابلات مع:

- أعضاء من جمعية " أولياء ضحايا و جرحى أحداث أكتوبر 1988. بجاية.

- مندوبين عن حركة المواطنة (العروش). تنسيقية بجاية.

- مستعملي الساحة من سكان المدينة.

-طلبة جامعيون.

تمكنا من خلال هذه المقابلات من جمع البيانات التالية:

أ- تسمية دار الثقافة باسم " طاوس عمروش". كانت دار الثقافة في مدينة بجاية قبل 2004، لا تحمل أي تسمية. و لكن منذ 21 أبريل 2004، أطلق اسم الفنانة القبائلية الراحلة " طاوس عمروش" على الدار و الساحة معا.

قام بهذا العمل، تنسيقية حركة المواطنة لمدينة بجاية، في تجمع كبير نظمته في الساحة يوم 21 أبريل 2004. و كان ذلك بمناسبة الذكرى 24 للأحداث التي عرفتھا منطقة القبائل سنة 1980، و الذكرى الثالثة لما يعرف " بالربيع الأسود". في هذا التجمع، نظمت التنسيقية مسيرة كبيرة انطلقت من الساحة، وجابت أهم شوارع المدينة، حيث تخللتها أعمال تكسير للمباني الرسمية و للمرافق العامة، و مواجهات بين المتظاهرين و قوات مكافحة الشغب. في النهاية عادت المسيرة إلى الساحة، وتم

إطلاق اسم " طاوس عمروش " على دار الثقافة، ومنها استمدت الساحة تسميتها الحالية.

ب- قامت حركة المواطنة، يوم 10/جوان 2006 بتنظيم مسيرة سلمية انطلقت من الساحة و اتجهت نحو نهج " كريم بلقاسم " . و طالبت فيه الحركة بتسمية ساحة البنك الوطني الجزائري، باسم " شهداء الربيع الأسود les martyres de printemps noire ".

ت- كانت الساحة خلال ما يعرف بأحداث منطقة القبائل(2001)، ميدانا للمواجهة بين شبان المدينة و قوات مكافحة الشغب. و أفضت المواجهات إلى جرح و مقتل الكثير من الطرفين، وإحراق كلي لدار الثقافة



صورة رقم (07). يعتبر شارع "أعمريو" من أهم الميادين التي شهدت مواجهات عنيفة بين قوات مكافحة الشغب و سكان المدينة

المصدر: حركة المواطنة. بجاية.

- ث- النصب التذكري الموجود في الساحة، شيدته البلدية سنة 2001، بطلب من جمعية " أولياء ضحايا و جرحى أحداث أكتوبر 1988". لكن رئيس الجمعية قال لنا أن " البلدية هي من اختار شكله و موقعه، ولم تحترم تفاصيل طلبها. لأنها طالبت ببناء جدارية في ساحة " ربيعة" المقابلة للمجمع الإداري، باعتبارها المكان الذي سقط فيه الضحايا المسجلة أسمائهم على النصب. أما شكله فقد طالبت الجمعية بجدارية تصور المواجهة بين الشبان و الجيش
- ج- تقوم هذه الجمعية بوضع باقة من الأزهار على النصب، في الخامس من أكتوبر من كل سنة. وتقوم بنشاطات تخلد فيها الذكرى.



صورة رقم (08): تحولت ساحة طاوس عمروش إلى مكان تحيا فيه ذكرى أحداث 5 أكتوبر 1988.

المصدر: A.V.O



صورة رقم (09): تطالب الجمعية بجعل 5 أكتوبر، من ضمن الأعياد الوطنية الرسمية. وجعلت من ساحة طاوس عمروش مركزاً لنضالها.

المصدر: جمعية A. V. O.

الجزء الثاني: تحليل و تفسير البيانات

1. تحليل و ترجمة البيانات الميدانية:

1. تحليل البيانات المتعلقة بحديقة التسلية في مدينة سطيف.

أظهرت الملاحظة الميدانية و المستمرة، و كذلك المقابلات التي أجريناها مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين و المستعملين للحديقة، أن استعمال هذه الأخيرة متعدد و يختلف من مرحلة تاريخية إلى أخرى. كما أظهرت أن بعض استعمالاتها قانونية يتوافق و الوظيفة التي أنشأت لأجلها، و أخرى غير قانونية لا تتوافق و القوانين المنظمة للحديقة. كما لاحظنا وجود استعمالات و ممارسات اجتماعية تخالف المعايير و القيم السائدة في المجتمع الجزائري.

سنحاول أن نحلل هذه الممارسات و الاستعمالات معتمدين على المقابلات التي قمنا بها من جهة، و على المضمون النظري الذي قدمناه سابقا.

أ- استعمال الحديقة كنقطة للعبور من جهة إلى أخرى داخل المدينة: يظهر لنا تاريخ الحديقة أنها مرت بمرحلتين أساسيتين: مرحلة كان الدخول إليها ليس مجانياً، و مرحلة أخرى – لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا – الدخول مجاني لجميع السكان. لقد اكتشفنا من خلال بعض المقابلات، أنه عندما كان الدخول إلى حديقة التسلية ليس مجانياً، كان سكان المدينة يفضلون الدوران على الحديقة للانتقال إلى الجهة الأخرى من المدينة، على دفع 3 دج لاختصار الطريق.

" ما دام اختصار الطريق يتطلب دفع ثلاث دنانير، فلماذا إذا لا أدفع 5 دج للركوب في الحافلة، قبل أن يفرض سعر الدخول كنت أعبر عبر الحديقة للذهاب إلى مركز المدينة حيث أعمل، ولكن منذ أن فرض الدفع، أضطر إلى الدوران عليها ماشياً كل صباح..."

"ن/32 سنة/ موظف."

"...عندما فتحت الحديقة في منتصف الثمانينات، كان الدخول إليها مجاني، ولكن مرت الحديقة بفترة فرض فيها دفع مبلغ 3 دج مقابل الدخول. بالطبع لم يكن عدد مستعمليها في الفترتين متساويا... لقد قطعت ضريبة الدخول المدينة إلى نصفين، حيث بعدما كانت همزة وصل بين أطرافها، أصبحت تشكل جدارا فاصلا لأغلب الفئات التي تضطر إلى الدوران عليها للتنقل من جهة إلى أخرى... الحمد لله لأن البلدية ألغت هذا الإجراء...."

م/ متقاعد/ 64 سنة/ سطيف

تزامنت مرحلة الدخول غير المجاني إلى الحديقة في بداية التسعينات، مع الأزمنة الأمنية و الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، والتي خلقت حالة العجز المالي الكبير في جميع القطاعات. تأثرت حديقة التسلية بالأوضاع الاقتصادية الصعبة للجزائر، ويتجلى ذلك في الإهمال الملاحظ على التجهيزات الترفيهية، المساحات الخضراء، النظافة داخل الحديقة، توقيف حديقة الحيوانات... كان على السلطات المكلفة بتسيير الحديقة، البحث عن مورد مالي جديد يعوض الدعم الذي كانت تقدمه الدولة، وربما يكون الدفع مقابل الدخول، إحدى هذه الموارد الجديدة التي كانت تسيير بها.

"... إن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، مست جميع المؤسسات الوطنية، بما فيها تلك التي تقدم خدمات مختلفة للسكان. لقد تراجعت الدولة عن تمويل الكثير من القطاعات الخدماتية و الترفيهية، وحولت جانب كبير من الميزانية إلى القطاع الأمني الذي كان يحظى بالأولوية خلال التسعينات... ضمن هذا الإطار يمكن أن أفسر سبب تدهور حديقة التسلية خلال هذه المرحلة..."

م/ متقاعد/ 53 سنة/ 500 مسكن.

لكن بعد تحسن الأوضاع الأمنية و الاقتصادية، تم إلغاء الدفع مقابل الدخول، وتم إعادة تهيئة الحديقة بشكل يتوافق و المقاييس المعمول بها. لقد عرفت منذ بداية سنة 2001، أعمال صيانة للتجهيزات الموجودة و جلب ألعاب جديدة، وعرفت كذلك إعادة تهيئة المساحات الخضراء، ومحيطها. و كان لإلغاء الدفع عند الدخول، أثر واضح في عودة الحركة و العائلات إلى الحديقة.

ب- الاستعمال التجاري غير القانوني للحديقة: حسب الكثير من شهادات سكان المدينة الكبار، لم تكن حديقة التسلية مستعملة بهذا الشكل من طرف التجار الفوضويين (غير القانونيين)، إلا منذ نهاية التسعينات. قبل هذه المرحلة لم تكن الحديقة تستقطب الشبان لممارسة التجارة، بسبب عدم جاذبيتها للزبائن. يمكن أن يفسر هذا بالإهمال الكبير الذي تعرضت له الحديقة خلال الأزمة التي عرفتھا الجزائر من جهة، وبكون الدخول ليس مجانيا خلال فترة التسعينات. هذا من جانب، من جانب آخر، يمكن القول أن فترة الثمانينات و التسعينات، لم تكن فيها التجارة الخارجية محررة و بالتالي لم تكن السلع متوفرة في الأسواق مثلما هو الحال عليه الآن. لكن بعد منتصف التسعينات تحررت التجارة الخارجية، وأصبحت كمية السلع المستوردة من غير الممكن أن تسعها السوق الرسمية، وكذلك عدد العاطلين عن العمل؛ لم يعد بالإمكان لسوق العمل أن توظف الآلاف من الشبان البطالين و العمال المسرحين. يمكن القول أن تفاعل الظروف التي عرفتھا الجزائر منذ نهاية الثمانينات كان عاملا مهما في احتلال أجزاء هامة من الحديقة من طرف التجار الفوضويين. لقد دفعت هذه الظروف بالدولة إلى غض النظر عن ممارسات هؤلاء الشبان في الحديقة، وذلك لأجل تخفيف – أو تجنب – التوترات الاجتماعية التي يمكن أن تهدد النظام الاجتماعي. ولكن يجب القول بأن أغلب المستوردين الكبار هم إطارات عليا في مختلف أجهزة الدولة، و بذلك فإن العمل غير القانوني الذي يقوم به التجار الصغار في المجالات العامة، أصبح يكتسي نوعا من الشرعية الاجتماعية، إذا ما

نظر إليه من زاوية أن " المسؤولين الكبار يخالفون القانون التجاري، وبالتالي فمن حق الشبان كسب قوتهم على الهامش". نحن هنا أمام وضعية مفادها أن " غض الطرف عن تجاوزات يقوم بها الشبان العاطلين عن العمل، هي وسيلة لإخفاء تلك التجاوزات الكبيرة التي يقوم بها أعوان الدولة؛ وهي أيضا وسيلة تساهم في توفير (سوق إضافية)، تساهم في خلق شبكة لتوزيع الكم الهائل من السلع التي لا يمكن أن تباع فقط في الأسواق الرسمية.

"...أرى أنه من حقي أن أكسب قوتي اليومي من هذه التجارة الصغيرة في الحديقة. لا أعتقد أنها تخل بالنظام في الحديقة أو في الاقتصاد، لأنه هناك من يدخل حاويات كبيرة بشكل يومي دون أن يراقبه أحد... هل تعتقد أن كل تجار العلمة يدفعون الضرائب؟..."

س/تاجر في الحديقة/25سنة.

"...نشترى السلع من الأسواق الكبرى التي يديرها المستوردون الذين لديهم نفوذ و معارف كبيرة...نحن نشترى هذه السلع من دبي (العلمة) و تاجنات (ميلة)..."

ك/تاجر ملابس في الحديقة/29سنة.

نخلص هنا إلى أن التجارة الموازية في المجالات العامة، هي وسيلة لإعادة إنتاج الطبقة الاجتماعية التي تسيطر على التجارة الخارجية من جهة، ووسيلة للحفاظ على الوضع القائم من خلال السماح لفئات عريضة من المجتمع، بكسب قوتها بطريقة غير قانونية. إذا، هي (التجارة الخارجية)، الوسيلة الأساسية لإعادة إنتاج - تشكيل - الطبقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

هذا على المستوى الماكرو وسوسيولوجي macrosociologique، أما على المستوى الميكروسوسيولوجي microsociologique، فيمكن تفسير هذا الاستعمال التجاري غير القانوني للحديقة، بكونها " مكان استراتيجي مركزي "، وتمثل نقطة

عبور لعدد كبير من سكان الأحياء المحيطة بها، ومركز ترفيه خدماتي تقصده جميع الشرائح الاجتماعية داخل المدينة و خارجها. إنه لا يمكن أن نتصور بأن يكون عدد مستعملي الحديقة نفسه في الفترة التي كان الدخول إليها مدفوعا و في الفترة التي ألغي فيها ذلك، وتمت عملية إعادة تهيئتها من جميع النواحي. هذا التزايد الكبير للتجار غير القانونيين، يمكن تفسيره إذا بموقعها المركزي داخل المدينة، والاستقطاب الكبير الذي تتميز به الحديقة مقارنة مع مجالات أخرى داخل نفس المدينة.

ولكن هناك وظيفة أخرى يقوم بها هذا الموقع و الشكل معا: إن كون الحديقة غير مكشوفة للعيان (محاطة بسياج)، جعل درجة تأثير الفوضى فيها على باقي المدينة صغيرة، وهذا ما يفسر تساهل السلطات المحلية مع هؤلاء التجار و منحهم تراخيص لممارسة التجارة.

"...نمنح تراخيص لبعض الشباب لممارسة تجارة صغير في الحديقة، ولكن مقابل دفع 1000 دج. قد نسمح لهم بممارسة هذا النشاط في حديقة التسلية، ولكن لا يمكن أن نسمح بذلك في أماكن أخرى في المدينة، كعين فوارة و شارع قسنطينة..."
عون أمن في شرطة العمران و حماية البيئة.

ولكن لماذا تم توقيف هؤلاء التجار في بداية 2007؟

إن الفرضية التي ندافع عنها هنا، هي أن إمضاء الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومساعدتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، دفعها إلى تقديم خطوات (استعراضية) لمكافحة التجارة الموازية. هذه الأخيرة تصنفها المنظمة العالمية للتجارة، من أهم الشروط الأساسية لقبول الأعضاء الجدد فيها.

يظهر لنا أن المجالات العامة في المدينة الجزائرية، أصبحت تتأثر - يتأثر استعمالها - ليس فقط بمحيطها الاقتصادي و الاجتماعي، ولكن أيضا بالمحيط العالمي ككل.

نخلص في تحليلنا لهذا العنصر، أن " حديقة التسلية في مدينة سطيف"، تغير استعمالها التجاري بتغير:

- طريقة تسييرها وتنظيمها.
- تغير الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للجزائر.
- كما أن موقعها المركزي داخل المدينة، جعلها نقطة استقطاب للتجار غير القانونيين في المدينة؛ وشكلها المغلق (والمفصول عن المدينة بسياج) جعل السلطات المحلية تغض الطرف عن ما يحدث فيها من ممارسات مخالفة للقوانين المنظمة لها.

ت- استعمال الحديقة للترفيه و التنزه من طرف العائلات: المرافق التي تتوفر عليها الحديقة وتهيئة مساحاتها الخضراء، جعلها تستقطب العائلات الساكنة في المدينة. ولكن ما يهمننا هنا، هو طريقة توزع العائلات داخل الحديقة: لقد لاحظنا أن معظم العائلات تتمركز سواء قرب التجهيزات الترفيهية المخصصة للكبار و الصغار، أو في المساحة الخضراء المخصصة فقط للعائلات، ولاحظنا أن أطراف الحديقة، بالرغم من أهمية المساحات الخضراء الموجودة فيها إلا أنها لا تقصدها إلا بشكل ضعيف.

إن هذا التوزيع لا يمكن أن يكون اعتباطيا، بل ثمة مجموعة من العوامل التي تحكمه و تنظمه. لقد أشرنا إلى أن هذه الأطراف (مستعملة و محتلة) من طرف فئة المرتبطين عاطفيا، وكثيرا ما تشاهد هذه الفئة في وضعيات غير مقبولة اجتماعيا. هذا العامل كان وراء تجنب العائلات للذهاب إلى هذه الأماكن، وتفضيلها للتجمع في الأماكن التي تتأكد فيها أنها لا تتعرض إلى الإحراج.

"... نجد راحتنا أفضل في هذه الأماكن،.. بالرغم من أن المكان الموجود خلف البحيرة جيد و مهياً، إلا أننا لا نود الذهاب إليها.. هناك الكثير ممن لا يحترمون (حرمة العائلة) في هذه الأماكن..."

ج/ 43 سنة/ حي بلير

كما أشرنا إليه في الفصل النظري المتعلق بالقيم الاجتماعية، نلاحظ أن احترام المعايير و القيم الأخلاقية، شرط ضروري لتواجد العائلة في أي مجال داخل المدينة. و في حديقة التسلية، بسبب كثرة المرتبطين عاطفياً الذين لا يحترمون دائماً القواعد الأخلاقية، أصبح توزع العائلات و تحركها فيها مقيداً و يقتصر أساساً على بعض الأماكن المعروفة مسبقاً بأنها لا تقصد من طرف هذه الفئة. يمكن إذا أن يكون هذا عاملاً مهماً دفع بالبلدية إلى تهيئة مساحة خضراء (4 هكتار) محمية و مخصصة فقط للعائلات، وذلك بغية الحفاظ على الطابع العائلي للحديقة.

"...كانت كل الحديقة محمية و مهياً، وتقصدها جميع الفئات الاجتماعية داخل المدينة و خارجها. و لكن منذ نهاية التسعينات تغير كل شيء. إذ لم تعد هذه الحديقة مفضلة بالنسبة لأغلب الفئات، لأنها احتلت بطرق فوضوية من طرف المنحرفين و الشبان الذين لا يحترمون القيم الأخلاقية..."

ش/ متقاعد/60 سنة/ حي 600 مسكن

من جانب آخر، نلاحظ أن هذا العامل له دور عكسي في توزع المرتبطين عاطفياً في هذه الحديقة. فعندما يلاحظون أماكن لا تقصدها العائلات، يتحررون من القيود التي تفرضها العائلة على ممارساتهم و سلوكياتهم. فلو أن العائلات تستعمل أطراف الحديقة، لربما نقص عدد المرتبطين فيها، أو على الأقل يراقبون سلوكياتهم و يجعلونها تحترم المعايير الأخلاقية.

"... لا يمكنني أن أجلس بارتياح مع رفيقتي في الأماكن التي توجد فيها العائلات، لأننا قد نتصرف بطريقة لا أخلاقية يمكن أن تؤدي إلى رد فعل عنيف من هذه العائلات..."

ع/ 26 سنة/ طالب جامعي.

يمكن أن نخلص إلى وجود اتفاق غير معلن بين مختلف الفئات الاجتماعية المستعملة للحديقة، فكل واحد يعرف من تلقاء نفسه أين هي الأماكن التي يمكن أن يذهب إليها و أين هي الأماكن التي لا يجب الذهاب إليها.

ث- استعمال الحديقة من طرف المرتبطين عاطفيا les couples. مقارنة مع حدائق أخرى بمدينة سطيف (الأمير عبد القادر، الجردة، زيوي..)، نلاحظ أن حديقة التسلية هي المجال المستعمل أكثر من طرف فئة المرتبطين عاطفيا، ويظهر ذلك من خلال أعدادهم و تواجدهم فيها طيلة السنة و طيلة أيام الأسبوع. كما أشرنا إليه سابقا، تستعمل هذه الفئة الأطراف المنعزلة من الحديقة، ويتناقص عددها كلما اتجهنا نحو مركزها أو إلى الأماكن العائلية و الأماكن التي تكثر فيها الحركة. فلماذا إذا يفضل المرتبطون عاطفيا الأماكن المنعزلة نسبيا داخل الحديقة؟

"... على الأقل نسبة الالتقاء بأخي أو أحد الأفراد العائلة ضعيفة مقارنة بالمناطق الأخرى من المدينة. إن سطيف مدينة صغيرة لا تستطيع أن تتجول فيها بحرية، لذلك تأتي إلى هنا لنتنفس قليلا..."

أ / 22 سنة / مأكثة بالبيت. طنجة.

"... لا أستطيع أن ألتقي بصديقتي قرب الحي الذي تسكن فيه، أخشى عليها من أفراد عائلتها... أنت تعرف عقلية المجتمع..."

س / 25 سنة / بطل.

أظهرت لنا الكثير من مواقف الأشخاص الذين استجوبناهم، أن " الاختباء عن أعين العائلة قدر الإمكان"، هو العامل الأساسي الذي جعلهم يأتون إلى هذه الحديقة؛ ذلك أن " الارتباط العاطفي بين الجنسين في المجتمع الجزائري" ينظر إليه (إلى الفتاة المرتبطة خاصة)، على أنه " عمل غير أخلاقي عند البعض"، و (فسق

و انحلال) عند البعض الآخر. * . إذا، الفعل الذي لا يتوافق و القيم الاجتماعية السائدة، لا يجب أن يمارسه الفرد في المجال الذي يسكن فيه، أو يوجد فيه أفراد يعرفونه.، لأن ذلك من شأنه أن (يشوه) صورته الاجتماعية من جهة، أو يعرضه إلى عقوبة مادية من جهة أخرى ** .

انطلاقاً من هذه الوضعية الاجتماعية، يبحث المرتبطون عاطفياً عن الاختفاء أكبر قدر ممكن؛ وهنا تمثل حديقة التسلية المجال الذي يوفر الغفلة الاجتماعية *anonymat sociale* على مرتاديه أفضل من الشوارع أو المجالات القريبة من الأحياء السكنية.

تظهر لنا حديقة التسلية في مدينة سطيف، كالمجالات الثانوية التي تحدث عنها "جون ريمي" و "ليليان فويي": "فموقعها داخل المدينة، وشكلها المغلق، وكثافة الحركة فيها، جعلها تتحول إلى (ملجأ) للمرتبطين عاطفياً و لكل الفئات الاجتماعية التي تقوم بممارسات لا تحترم المعايير الأخلاقية. إن بعدها عن المجالات الخاصة في الأحياء السكنية، جعل نسبة (الغفلة الاجتماعية *anonymat sociale* فيها مرتفعة، وقادرة على إخفاء السلوكات و الممارسات التي يخشى الأفراد إظهارها أمام سكان الحي الذي يسكنون فيه، أو أمام عائلاتهم.

" ... إن حديقة التسلية، تحولت إلى مكان للمنحرفين و الأشرار، خاصة في الليل. يمكن في أية لحظة أن تتعرض إلى الاعتداء من طرف السكارى أو *parc* المدمنين... كما أن العاهرات يصطنن زبائنهن في هذا المكان... لقد فقد سمعته التي كان يتميز بها في الماضي...".
ج/45 سنة/ تاجر في الحديقة.

* هذا لا ينفي وجود العائلات التي تتقبل هذه الظاهرة لأولادها و بناتها.
** الكثير من العائلات توقف بناتها عن الدراسة عندما نكتشف أنهن مرتبطات عاطفياً.

نستنتج أن شكل حديقة التسلية المغلق، وموقعها المركزي داخل المدينة، هما عاملان أساسيان في تحولها إلى ملجأ للفئات الاجتماعية التي تقوم بممارسات لا تحترم المعايير و القيم السائدة في المجتمع، أو تخشى أن تفقد صورتها الاجتماعية.

2. تحليل البيانات المتعلقة باستعمال ساحة طاوس عمروش بمدينة بجاية.

إن الملاحظة الأساسية التي سجلناها في استعمال ساحة طاوس عمروش، هو سيطرة الاستعمال السياسي usage politique فيها عن بقية الاستعمالات الأخرى.

أ- في البداية: نصب تذكاري ضد النصبوية un monument contre la monumentalité.

من المعروف عن النصبوية، أنها إنجاز معماري رسمي، يحمل قيم النظام السياسي الحاكم، باعتباره الطرف الأكثر قوة و قدرة على استعمال المجال العام، وباعتباره أيضا الطرف الوحيد الذي يمتلك الشرعية القانونية (شرعية الدولة) لاستخدام مجالات المدينة كما يشاء.

ولكن ما لاحظناه في ساحة طاوس عمروش، هو أن النصب التذكاري الموجود فيها، قامت ببنائه - طالبت ببنائه - جمعية معتمدة تناضل من أجل الاعتراف الرسمي بشهداء (ضحايا) حدث سياسي و اجتماعي ترفض السلطة الحالية الاعتراف بأنه يوم وطني، وترفض الاحتفال به (أنظر الصورة رقم 09). ولكن أيضا، هذا لنصب الذي شيدته المعارضة*، يخلد حدثا تاريخيا كاد أن يؤدي إلى " سقوط النظام السياسي الحالي"، وكاد أيضا أن يؤدي إلى سقوط الدولة الجزائرية. فهذا النصب التذكاري، لا يبدو كبقية النصب التاريخية التي تحمل الأفكار و الأيديولوجية الرسمية؛ ولكنه نصب يسعى إلى توجيه الذاكرة الجماعية للمجتمع

* نقول المعارضة، لأن البلدية عندما بنت هذا النصب بطلب من الجمعية، كانت تسير من طرف منتخبين ينتمون إلى حزب جبهة القوى الاشتراكية المعارض.

المحلي نحو ما هو غير رسمي و غير معترف به بعد من طرف السلطة السياسية الرسمية في الجزائر.

"... نحاول أن نوجه الذاكرة الجماعية و نسيرها، لكي لا ينسى هذا الجيل بأن أحداث أكتوبر هي التي جلبت لنا هذا القدر الضئيل من الحرية و الديمقراطية و التعددية...."
و/ 55 سنة/ جمعية أولياء ضحايا و جرحى أكتوبر 1988. A. V. O

"...تسعى الحركة من خلال هذه الأعمال إعادة توجيه الذاكرة الاجتماعية إلى أصلها الحقيقي. يكاد الكثير من الشبان أن ينسوا من هي طاوس عمروش، و جون موهوب عمروش... لهذه الأسباب نستعمل المجال العام الحضري حركة المواطنة/بجاية

فالأطراف التي طالبت بإنشاء هذا النصب التاريخي، كانت تهدف من خلاله إلى استعمال الساحة كوسيلة للحفاظ على الذاكرة الجماعية للأحداث التي سقط فيها شبان من المدينة.

"... يجب أن يعرف الجميع أن شبان المدينة ساهموا في صنع الأحداث التي قادتنا إلى الديمقراطية و التعددية.. على الأقل، سيكون هذا النصب أفضل هدية نقدمها لهم و لعائلاتهم، ولكن أيضا لمدينة ككل..."
رئيس جمعية A.V.O

ساعدت الأوضاع السياسية و الاجتماعية التي تتميز بها منطقة القبائل، الجمعية و السلطات البلدية في تلك الفترة على إنشاء هذا النصب. و لكن بالرغم من حالة التجانس التي ميزت في تلك الفترة العلاقات السياسية في المدينة*، إلا أن علاقات القوة و المصالح المختلفة للفاعلين، لعبت دورا هاما في السيطرة الرمزية على ساحة طاوس عمروش. مثلما أشرنا إليه سابقا، الجمعية التي ينسب إليها النصب، ليست هي من اختار شكله و لا موقعه في المدينة. إن منتخبيين عن حزب جهة

* لسنوات طويلة - قد تكون مستورة إلى الآن - كان على الجميع أن يعلن معارضته - أم يجب أن نقول عداؤه - للسلطة الرسمية إذا ما أراد أن يكون له مكان في الساحة السياسية. على هذا الأساس نتكلم هنا على وجود نوع من التجانس في العلاقات السياسية؛ ليس من حيث حمل نفس الأفكار الأيديولوجية، ولكن من حيث موقف الجميع من السلطة المركزية.

القوى الاشتراكية (FFS)، سعوا بدورهم للاستجابة لمطالب الجمعية من جهة – والتي لا تتعارض مع توجهات هذا الحزب المعارض – و إلى استغلال النصب (monument) لما يخدم مصالح الحزب ولو رمزياً. لذلك قررت البلدية في تلك الفترة، اختيار شكل النصب و موقعه بنفسها، لتظهر على أنها الفاعل الأساسي في المدينة و المنطقة.

"... رأينا أن ساحة دار الثقافة (طاوس عمروش حالياً)، هي أفضل مكان يخدم القضية التي دافعت عنها الجمعية، لأنه مرتبط مباشرة بمبنى ثقافي، وفي مكان مركزي..."
منتخب سابق في F.F.S. حركة المواطنة حالياً.

ولكن رفض البلدية للمكان الذي طلبته الجمعية، يخفي نوعاً آخر من الصراع بين السلطات المحلية في المدينة. إنه لا يمكن أن نستبعد بأن السلطات الولائية في تلك الفترة، هي من رفض وضع نصب تذكاري، يصور المواجهة بين الجيش و الشبان مقابل مقر الولاية. لذلك يمكن أن يكون الوالي حاول قدر الإمكان، التوفيق بين الضغوط التي تمارسها الجمعية و سكان المدينة من جهة، و بين الضغوط الأخرى التي يمكن أن تمارسها السلطات المركزية التي تعينه*. من هنا حاولت مختلف السلطات في المدينة، أن " تخفف قدر الإمكان من درجة تسييس النصب، ومعرضته لما هو رسمي". يمكن أن يلاحظ ذلك في:

- شكل النصب: لقد رفضت السلطات الولائية أن تبني النصب، بالشكل الذي يحمل تاريخياً، النظام السياسي الجزائري مسؤولية مقتل الكثير من الشبان في أحداث أكتوبر 1988، ببناء جدارية تصور المواجهة بين الجيش

* إذا كان رئيس البلدية في الجزائر يلبس قبعة الشعب و السلطة دفعة واحدة، فإن الوالي لا يمثل الشعب لأنه معين من طرف وزارة الداخلية أو رئاسة الجمهورية. من هنا فإن لرئيس البلدية مجال أوسع للمناورة لأنه تحت ضغط سلطتين (الشعب و الدولة)، في حين يبقى الوالي تحت طائلة التهديد بالفصل إذا خرج عن طاعة السلطة الوصية التي تعينه.

و الشبان. فعوض بناء الجدارية، عوضتها بنصب تذكاري على شكل شمعة، لا يحمل أي دلالة سياسية مباشرة و معينة، ولا يشير إلى الأحداث، وبذلك تجنبت ردود فعل محتملة من السلطات المركزية التي لا تزال ترفض الاعتراف بهذا الحدث التاريخي.

- موقع النصب. يظهر اختيار ساحة دار الثقافة، أن السلطات المحلية، أرادت أن تبعد النصب قدر الإمكان عن الدلالة السياسية له، وذلك بوضعه في مكان يعطي له دلالة ثقافية أو حتى فنية (دار الثقافة)*، وبعيدا عن المباني الإدارية الرسمية (الولاية، مقر الدرك الوطني، البلدية).

يظهر لنا تاريخ النصب التذكاري في ساحة طلوس عمروش، تناقضات كبيرة، و تأثر شكله و موقعه بعلاقات القوة في المدينة. فرسميا، يمثل هذا النصب الأحداث التي عرفتها الجزائر في الخامس من أكتوبر 1988، و الطرف الذي بناه، هو جمعية أولياء ضحايا و جرحى أكتوبر 1988. و لكن الواقع يكشف، أنه لا الجمعية من اختار شكله و لا موقعه، كما أن شكله لا يمت بأي صلة إلى الأحداث التي تود الجمعية تجسيدها. وما استجابة السلطات المحلية لذلك، إلا لكونها تريد أن تستغل الحادث لما يخدم مصالحها من جهة (بالنسبة للبلدية و منتخبي جبهة القوى الاشتراكية)، وللتخفيف من حدة التوترات السياسية و الاجتماعية التي تعرفها المدينة، خاصة بعد مقتل الفنان القبائلي " معطوب الو ناس" وما عرفته المدينة من أعمال شغب و تكسير للمرافق و المباني الرسمية (بالنسبة للولاية). إذا هذا النصب هو وليد لمجموعة من الحسابات السياسية لمختلف الفاعلين في المدينة، و لعلاقات القوة في تلك الفترة. ولكن مهما يكن، فإنه يجسد مرحلة هامة من تاريخ الجزائر الحديث.

* يجب أن نشير هنا إلى التمثيلات الرسمية للثقافة : السياسة الثقافية في الجزائر، جعلت الناس يختزلونها في كل ما هو فلكلوري، شعبي، تقليدي، ومن الماضي. ومن هنا نعتقد أن بناء النصب أمام دار الثقافة، غرضه هو جعله شيئا من التراث (la folklorisation)، بحيث سيفقد دلالاته الحقيقية مع مرور الوقت.

ب- الاستعمال السياسي للساحة: كانت منطقة القبائل منذ الاستقلال، منطقة تعرف حراكا سياسيا كبيرا إذا ما قورنت مع المناطق الأخرى من الجزائر. فقد عرفت أحداث سياسية كثيرة، أدت إلى توترات اجتماعية و سياسية لفترة طويلة. يمكن أن نلخص أهم هذه الأحداث في:

- أحداث 1963: حدثت مواجهات بين أنصار " حسين أيت أحمد" مؤسس جبهة القوى الاشتراكية، وبين السلطة المركزية التي يمثلها أحمد بن بلة. هذه الأحداث كانت وراء معظم الأحداث الأخرى التي عرفتها المنطقة لاحقا.

- أحداث 20 أبريل 1980: دون العودة إلى تفاصيل هذه الأحداث، يمكن القول أنها الحدث السياسي الأبرز الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية فترة الثمانينات. حيث وقعت مواجهات و صدامات بين الجيش و الشرطة و بين سكان هذه المنطقة، الذين خرجوا إلى الشوارع تضامنا مع طلبة جامعة تيزي وزو . كان لهذه الأحداث مطالب ثقافية و سياسية تتمثل أساسا في الاعتراف باللغة الأمازيغية.

- أحداث 5 أكتوبر 1988: كغيرها من المنطق في الجزائر، عرفت مدينة بجاية مواجهات دامية بين القوات النظامية و شباب المنطقة.

- أحداث فترة التسعينيات: شهدت مدينة بجاية الكثير من الأحداث السياسية خلا هذه المرحلة، ولعل أبرزها يتمثل في:

- مسيرة تندد بمقتل الرئيس محمد بوضياف سنة 1993.
- اعتصامات كثيرة، تطالب بإطلاق صراح المطرب القبائلي " معطوب الوناس"، عندما اختطف من طرف الجماعات الإرهابية سنة 1994.
- مظاهرات و اعتصامات أثناء مقاطعة التلاميذ و الطلبة للدراسة سنة 1995.

- مظاهرات و مواجهات عنيفة، عقب مقتل المطرب " معطوب الو ناس " سنة 1998.

• المواجهات العنيفة بين الشرطة، قوات مكافحة الشغب و بين سكان المنطقة منذ ربيع 2001: بدأت هذه الأحداث في دائرة بني دواله بتيزي وزو، عقب مقتل الشاب قرامح ماسينيسا في مركز للدرك، و اعتقال تلاميذ في مدرسة بمدينة أميزور في بجاية. بعد هذين الحادثين، عرفت شوارع مدينة بجاية – والمناطق الأخرى – مواجهات يومية بين السلطة (الشرطة، قوات مكافحة الشغب...) و بين الشباب. تميزت هذه المواجهات بتخريب الممتلكات و المباني العامة، وبمقتل الكثير من الطرفين. استمرت هذه الأحداث ثلاث سنوات، تحولت فيها المدينة، إلى ساحة للمواجهة اليومية و للعنف و العنف المضاد.

مازال إلى يومنا هذا، بعض الأفعال ذات الطابع السياسي، تحدث كلما مرت ذكرى أحداث 20 أبريل 1980، أحداث 5 أكتوبر 1988، ذكرى اغتيال معطوب الو ناس، أحداث 20 أبريل 2001. وتقام في هذه المناسبات، معارض، مظاهرات، مسيرات، ندوات، محاضرات، إضرابات...

بالرغم من أننا لم نتعمق في تفاصيل هذه الأحداث، إلا أنه يمكننا القول أن هذا هو العرض الكرونولوجي لأهم الاستعمالات السياسية للمجالات العامة في مدينة بجاية، ومنطقة القبائل.

كانت ساحة " طاوس عمروش " ميدانا للكثير من هذه الأحداث، وذلك لما يلي:

- موقعها المركزي داخل المدينة؛ إذا أن وجودها في مفترق طرق رئيسي، يجعل كل من ينظم مسيرة أو تظاهرة، يضطر للمرور علا هذه الساعة. كما أن وجودها بالقرب من دار الثقافة، أكسبها وضعية رمزية لدى سكان المدينة. إن القضية الأمازيغية، ذات طابع سياسي و ثقافي في نفس الوقت، وهي

المحرك الأساسي لمعظم المشكلات و التوترات الاجتماعية التي تحدث في المنطقة، و كذلك موردا سياسيا (une ressource politique) أساسيا للأحزاب السياسية الموجودة في منطقة القبائل (جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية). هذا العامل، جعل من غير الممكن عدم استعمال دار الثقافة لتنظيم مختلف الأعمال و الأفعال التي تقوم بها الأحزاب السياسية، الجمعيات، ..ولكون الساحة محاذية لهذه الدار، أصبحت هي الأخرى جزءا هاما من المعركة السياسية و الثقافية التي يقوم بها مختلف الفاعلين في المنطقة.

يمكن أن نستنتج أن الخصائص السياسية و الاجتماعية التي تتميز بها منطقة القبائل بصفة عامة، و مدينة بجاية بصفة خاصة، أثرت بشكل قوي على استعمال مجالاتها العامة، ومن بينها ساحة طاوس عمروش التي أضحت جزءا هاما من المدينة.

ت- التسمية الجديدة للساحة. كانت ساحة طاوس عمروش لا تحمل أي اسم قبل 21 أبريل 2004. و لكن منذ هذا التاريخ، وفي الذكرى الثالثة لما يعرف بالربيع الأسود، والذكرى الرابعة و العشرون لما يعرف بالربيع الامازيغي، نظمت حركة المواطنة مسيرة و اعتصاما كبيرا في الساحة، وتم خلالها إطلاق اسم طاوس عمروش عليها.

"..نريد أن نسير الذاكرة الجماعية للأجيال القادمة، بإطلاقنا اسم أحد رموز النضال الأمازيغي على دار الثقافة و الساحة المحاذية لها...."
و/عضو في حركة المواطنة.

إن اختيار " طاوس عمروش لإطلاقه على دار الثقافة، لم يكن اعتباطيا، بل ومنذ الوهلة الأولى يظهر لنا صراعا رمزيا بين الأحزاب و حركات المعارضة و السلطات الولائية في المدينة. لقد كان الاسم الرسمي لدار الثقافة هو " دار الثقافة

لمدينة بجاية"، ولكن حركة المواطنة التي كانت في أوج قوتها في ذلك الوقت، أصرت على إعادة تسمية الدار باسم الفنانة القبائلية الراحلة، التي تنتمي إلى قبيلة " إغيل علي". هذه المنطقة يعرف عنها أنها مسقط رأس أهم أعضاء حركة المواطنة. ولكن يظهر هذا الاسم صراعا من نوع آخر: فاختيار اسم مغنية مسيحية، ومن عائلة مسيحية عريقة، نعتقد أنه لم يكن اعتباطيا و عفويا، بالرغم من المكانة الهامة التي تتمتع بها طاوس في المجتمع المحلي.

"... يجب أن أقول لك أن لإطلاق اسم الربيع الأسود على الأحداث التي عرفتھا المنطقة، و طاوس عمروش على دار الثقافة، ليس اعتباطيا؛ لأن هذه الأسماء تحمل قيما مسيحية تحاول بعض الأطراف الفاعلة غرسها أو إعادة بعثها في المنطقة. في هذا السياق أيضا تدرج حملة المطالبة بإعادة تسمية ثانوية" عائشة أم المؤمنين " باسم طاوس عمروش أو لالة فاطمة نسومر. ..لا يمكن أن يكون كل هذا اعتباطيا ومن دون أن يكون في علاقة قوية مع القيم الأيديولوجية التي يحملها البعض و يحاول التأثير بها على الآخرين..."

م/ 26 سنة/ طالب جامعي.

من خلال ما سبق يظهر لنا أن ساحة طاوس عمروش، تحولت إلى ميدان للصراع الرمزي بين ما هو رسمي يمثل السلطة المركزية، وبين ما هو غير رسمي يمثل الذاكرة الجماعية والتاريخ المشترك لسكان المنطقة. إن كل شيء في هذه الساحة يظهر وكأنه ضد كل ما هو رسمي. فالنصب التذكاري يخلد حدثا تاريخيا لا يحتفل به في الجزائر، بل لا يسمح حتى النقاش حول تفاصيله و أسبابه و آثاره. أما التسمية الرسمية الحالية، فهي أيضا مفروضة من طرف حركة اجتماعية غير معتمدة، ودخلت في صراع كبير مع السلطة. ولكون علاقات القوة في صالحها خلال تلك الفترة، استطاعت أن تعطي للساحة الاسم الذي يحمل القيم الأيديولوجية و الثقافية التي تتوافق معها من جهة و تعطس الذاكرة الاجتماعية للمدينة.

ولكن ملاحظة استعمال الساحة في الفترة الحالية، يظهر لنا وكأن علاقات القوة داخل المدينة – وربما في المنطقة ككل – تغيرت لصالح السلطة الرسمية. إن أكبر و أقوى استعمال لاحتضانه في الساحة منذ منتصف السنة الماضية، هو الاستعمال الذي تقوم به السلطات المحلية التي يسيطر عليها منتخبين من حزب " جبهة التحرير الوطني". فبعض الممارسات تبين لنا إن السلطة الرسمية استعادت السيطرة المادية و الرمزية على ساحة طابوس عمروش. فخلال الأعياد الوطنية و الدينية و المحلية، لاحظنا وجود لافتات عملاقة معلقة فيها، كتب عليها " رئيس بلدية بجاية، السيد عبد الحفيظ بوعاودية، يتقدم بأحر التهاني و أطيب الأمنيات إلى سكان مدينة بجاية". ليس هذا فحسب، ولكن لاحظنا أيضا صورا عملاقة رئيس بلدية بجاية رفقة رئيس الحكومة الحالي. كما أن البلدية قامت بوضع خشبة فنية، تنظم فيها حفلات موسيقية وتظاهرات ثقافية، برعاية رئيس البلدية الذي ينتمي إلى الحزب الحاكم في الجزائر.

"...تغيرت الكثير من الأشياء في المنطقة و المدينة، لقد فقدت حركة المواطنة الدعم الذي كانت تحظى به في الماضي، وهذا ما جعل حزب جبهة التحرير الوطني، يستعيد السيطرة الرمزية على المدينة..."

ف/26 سنة/ طالب

II. خلاصة أولية.

مرت ساحة طابوس بمرحلتين أساسيتين هما:

- مرحلة عرفت فيها المدينة غياب شبه كلي للدولة، وكانت السلطة المحلية فيها تحت سيطرة أحزاب المعارضة. في هذه الفترة، تم إنجاز النصب التذكاري المخلد للأحداث التي ترفض السلطة ترسيمها و الاعتراف بها. كما كانت المدينة خلال هذه

المرحلة (قبل 2005)، تعاني من توترات اجتماعية وسياسية، حالت دون أن يكون للأحزاب المسيطرة على السلطة في الجزائر، حضوراً قوياً يسمح لها باستغلال الساحة بما يتوافق وتوجهاتها ومصالحها. وخلال هذه الفترة أيضاً، تم إطلاق تسمية "طاوس عمروش على الساحة، من دون أية معارضة علنية من طرف السلطات الولائية.

لقد تميزت علاقات القوة قبل 2005، بسيطرة التنظيمات المعارضة للسلطة على السلطة المحلية، وبالتوترات الاجتماعية و السياسية الكبيرة (1980، 1988، 1993، 1994، 1995، 1998، 2001، 2002، 2003، 2004)، لذلك لم تستطع السلطة فرض وجودها المادي و الرمزي في المدينة، إلا في نطاق صغير.

● فترة استرجاع الساحة و المدينة من طرف السلطة. تبدأ هذه المرحلة من سنة 2005، عندما استطاعت السلطة أن تستحوذ على أهم المقاعد البلدية في الانتخابات الجزئية في المنطقة؛ بحيث قاطعت الأحزاب المعارضة هذه الانتخابات و سمحت بفوز جبهة التحرير الوطني بأغلب المقاعد. بعد هذه المرحلة، شهدنا كيف أن رئيس بلدية بجاية، استطاع أن يعيد احتلال الساحة، ويستعملها مادياً و رمزياً، لما يخدم توجهاته ومصالحه السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

وقد ظهرت هذه المرحلة، نتيجة الهدوء السياسي و الاجتماعي الذي عاد إلى المدينة، بعد فترة طويلة من التوترات والصراع مع السلطة. وبذلك، فإن التوتر و التدمير اللذان كان يشكلان مصدر قوة الأحزاب والتيارات السياسية المعارضة، وسمح لها بالسيطرة على الساحة، تراجع و نقصت حدته (التوتر و التدمير)، مما سمح بتحول علاقات القوة لصالح أطراف أخرى في المدينة و المنطقة.

III. الإجابة على تساؤلات الدراسة في ضوء تحليل و تفسير النتائج الميدانية

المتحصل عليها.

1- حديقة التسلية في مدينة سطيف. لاحظنا أن استعمال الحديقة عرف تغيرا منذ نشأتها إلى يومنا هذا؛ وكان ذلك مرتبطا بالمناخ السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي السائد في كل مرحلة. لقد انتقلت الحديقة من " مجانية الدخول إليها خلال الثمانينات، إلى الدخول المدفوع في التسعينات، وأخيرا مجانية الدخول مرة أخرى قبل نهاية التسعينات. كما أن مستعملي الحديقة، تغيروا في كل مرحلة: فالتجار الفوضويين مثلا لم يظهروا إلا بعد الأزمة الاقتصادية التي دخلت فيها الجزائر، وتحرير التجارة الخارجية. وبعد تحسن الأوضاع الأمنية، الاقتصادية، لاحظنا أن البلدية قامت بإعادة تهيئة الحديقة من جديد، بعد سنوات من الإهمال.

هذا من جانب، من جانب آخر لاحظنا أن شكل الحديقة (شكل المجال العام)، و موقعها داخل المدينة، لعب دورا أساسيا في استقطاب فئات معينة من المجتمع (المرتبطين عاطفيا)، ونوعا خاصا من الممارسات و السلوكات الاجتماعية.

2- ساحة طاوس عمروش بمدينة بجاية: بالنسبة لاستعمال هذا المجال العام المركزي، لاحظنا أن موقعه داخل المدينة، لعب دورا هاما في تنافس مختلف الجماعات الاجتماعية على احتلاله و السيطرة عليه، مما حولها إلى رهان للتيارات التي تعارض السلطة من جهة، و السلطة المحلية الرسمية من جهة أخرى. و أظهر التتبع الكرونولوجي لأنماط و أشكال استعمال الساحة خلال مراحل تاريخية مختلفة، مدى ارتباط نوعية الفاعلين المسيطرين عليها بعلاقات القوة الناتجة عن الأوضاع السياسية و الاجتماعية الخاصة بكل مرحلة تاريخية.

من خلال حديقة التسلية بمدينة سطيف، وساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية، يظهر لنا أن شكل المجال العام الحضري، يلعب دورا هاما في تحديد نوعية استعماله و نوعية الفاعلين الاجتماعيين المؤثرين فيه. فكلما كان المجال العام مفتوحا ومركزيا، كلما غلب عليه الاستعمال ذو الطابع السياسي. فقد لاحظنا أن حديقة التسلية لا تستعمل سياسيا، بسبب شكلها المغلق و انقطاعها عن المدينة، وهذا عكس ساحة الاستقلال المفتوحة، التي لا تبعد عنها إلا لمسافة قليلة. فهذه الأخيرة، يلاحظ أنها تحولت إلى مجال عام لاستعراض المشاريع السياسية للسلطة الرسمية في المدينة. ونفس الشيء بالنسبة لساحة طاوس عمروش في بجاية.

كما لاحظنا أن الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية السائدة في كل مرحلة، له دور هام في رسم شكل ونمط معين من الاستعمال و نوعية محددة من المستعملين الأساسيين. فكل مستعمل يساعده وضع سياسي، اجتماعي و اقتصادي معين، يستغله للسيطرة المادية و الرمزية على المجال العام.

في الأخير يمكن أن نخلص إلى أن فرضيتنا تحققت إلى درجة كبيرة، بالرغم من النقص الواضح في البيانات الميدانية التي يمكن أن تعطي لدراسة مزيدا من العمق و المصدقية. وبذلك فإن دراسة المجالات العامة في المدن الجزائرية، وطرق استعمالها و امتلاكها من طرف الفاعلين الاجتماعيين، يحتاج إلى وقت أطول، ودراسات أكثر تعمقا و تفصيلا. لقد توصلنا إلى تبيان كيف أن استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، تتحكم فيه الكثير من العوامل المتغيرة و المتعددة، ولعل أبرزها:

- عوامل عمودية *facteurs verticaux*. نقصد بهذه العوامل، تلك التي ترتبط بالعامل الزمني، أي التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تحدث في المجتمع. فهذه العوامل، تجعل نوعية و نمط الاستعمال داخل المجال العام الواحد يتغير من مرحلة تاريخية إلى أخرى.

- عوامل أفقية: *facteurs horizontaux*. يتمثل هذا العامل، في تلك التي تؤثر على استعمال المجالات العامة داخل المدينة، في مرحلة تاريخية معينة. أي أن هذا العامل، يصلح لإجراء مقارنات ميدانية و نظرية بين استعمال مجالات مختلفة في مدينة واحدة أو في مدن متعددة. لقد لاحظنا أن حديقة التسلية المركزية و المغلقة، لا تستعمل بنفس الشكل مع ساحة طاوس عمروش المفتوحة. و بذلك فإن لكل من الشكل *la forme*، الحجم *volume*، الموقع *situation*، دور هام في تفسير التغير الملاحظ في استعمال المجالات العامة في المدن الجزائرية في نفس المرحلة التاريخية.

إننا نعي تماما، أننا لم نجب بالشكل الكافي التساؤلات المطروحة في الإشكالية، وذلك لحاجة مثل هذه الدراسات، إلى الكم الكافي من الدراسات السابقة التي يمكن أن تساعد في إجراء مقارنات متعددة بين استعمال مختلف المجالات العامة في المدن الجزائرية. كما يحتاج هذا النوع من الدراسات أيضا، إلى تتبع استعمال المجال العام، لفترة طويلة من الزمن، لملاحظة التغير الحاصل في كل مرحلة و ربطه الظروف المحيطة به في كل مرحلة.

الخاتمة:

إن الكشف عن أهم العوامل التي يمكن أن تفسر لنا تغير استعمال المجالات العامة الحضرية في المدن الجزائرية، يحتاج إلى دراسات، تستغرق فترة زمنية أطول، وإمكانيات مادية أكبر؛ وذلك لكي تتمكن من استيعاب جميع المتغيرات التي تأثر في استعمال المجال العام الحضري.

ولكن بالرغم من ذلك، استطاعت هذه الدراسة أن تكشف أهمية مفهوم المجال العام في دراسة المدن الجزائرية، نظرا لما يتمتع به من قدرات تحليلية، تستوعب الظاهرة من أبعاد مختلفة. لقد تمكنا، من خلال دراسة حديقة التسالية في مدينة سطيف، وساحة طاوس عمروش في بجاية، من اكتشاف الأهمية التي يلعبها موقع و شكل المجال العام في تحديد نوعية مستعمليه و أشكال استعماله و امتلاكه. و لكن التحليل العمودي، أظهر لنا مدى ارتباط استعمال المجال العام، بعلاقات القوة السائدة في كل مرحلة، والأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

لقد أظهر استعمال مفهوم المجال العام، لدراسة المجتمع الجزائري، أنه إذا كان المجال العام في الغرب، ساهم في التطور الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي، وساهم في تشكيل ساحة للرقابة على السلطة السياسية و المشاركة فيها، فإنه في المجتمع الجزائري – و في مجتمعات دول العالم الثالث – تحول إلى أداة تستعملها السلطة، بما يسمح بإعادة إنتاج نفسها و مواردها السياسية من جهة، و في " التحكم في الوضع الاجتماعي " عندما ترى نفسها عاجزة عن ذلك بالوسائل الأخرى. إن هذا الدور العكسي للمجال العام في مجتمعات دول العالم الثالث، لا يمكن استيعابه إلا عندما يدرس ضمن إطار أشمل: التاريخ السياسي الذي تشكلت فيه الدولة، والتاريخ الاجتماعي الذي أنتج الطبقات الاجتماعية الحالية. إن ما نسميه المجال العام في الجزائر و العالم الثالث، لا يمكن أن يتجاوز الحدود المادية لهذا المفهوم، لأن

استعماله كشف أن " السلطة السياسية الحالية، تسيره وفق حسابات تفرضها و ترسمها رغبة البقاء و الاستمرار. وبالتالي، فإن المجال العام، كسلطة مضادة، وكأداة تنتظم فيها العلاقات السياسية، وكمجال للحرية و الديمقراطية، لم يتشكل بعد في المجتمعات العربية بصفة عامة. و تشكله مرتبط بالدرجة الأولى، بمدى قدرة الديناميكية الاجتماعية الحالية، و ديناميكية العولمة على تحرير ديناميكية أخرى تستطيع تغيير موازين القوى الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و حتى الثقافية.

ولكن في ظل التناقضات الكبيرة التي تعيشها – وتعيش فيها – المجتمعات العربية و المغاربية، إلى أي مدى يمكن أن تتحرر هذه الديناميكية الاجتماعية القادرة على نقل هذه المجتمعات إلى الحداثة و الديمقراطية؟ هل سيسمح الخلل التاريخي الذي ميز تشكل الطبقات الاجتماعية و الدولة بظهور المجال العام و الحرية و الديمقراطية؟ ثم هل ستسمح التمثيليات الاجتماعية للديمقراطية، الدولة، السياسة، الحرية الفردية، الدين و التعددية عند الفرد العربي و المغاربي بنجاح بعض مشاريع الديمقراطية التي حاولت بعض الأنظمة السياسية تطبيقها؟

من الممكن أن يساهم تناول موضوع المجال العام في إطار مفاهيم علم الاجتماع السياسي *la sociologie politique* من الإجابة على بعض هذه الأسئلة؛ و ذلك من خلال تحليل السيرورة التاريخية التي ظهرت فيها الدولة الوطنية، و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تشكلت فيها الطبقة المنتجة للثروة المادية في هذه المجتمعات، ولكن أيضا بتحليل التمثيليات الاجتماعية *représentations sociales* لجميع المفاهيم المرتبطة بالمجال العام.

قائمة المراجع المستخدمة:

ا. المراجع العربية:

• القواميس و المعاجم:

(1) سهيل إدريس (1999) " قاموس المنهل: عربي- فرنسي. دار الآداب، بيروت

• الكتب

(1) عبد القادر لقجع(2004): علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر. دار القصبية. الجزائر.

(2) عنصر العياشي(1999): نحو علم اجتماع نقدي. دراسة نظرية و تطبيقية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

• المقالات:

(1) أحمد حلواني(2005): المدينة العربية و مجال تطوير فضاءاتها الحياتية. مجلة الباحث الاجتماعي. العدد 07/ مارس 2005. منشورات جامعة قسنطينة. ص (219-239).

(2) علي الكنز، عبد الناصر جابي(1994): الجزائر في بحث عن كتلة اجتماعية جديدة. المستقبل العربي. عدد 183. ماي 1994. ص 19 - 38.

(3) كنعان مكية: الاستبداد و ذاكرة المدن. مجلة أبواب. (العدد و السنة مفقودان)

المراجع باللغة الفرنسية:

• Dictionnaires et Encyclopédies.

1) Guy H ; Bertrand B ; Pierre B ; Philippe B(2005) « Dictionnaire da la science politique et des institutions politiques ». 3eme édition. Armand Colin. France.

2) Microsoft. Encarta. 2007. 1993-2006. Microsoft corporation.

3) Rymond Boudon, François Bouricoud(1994) « dictionnaire critique de la sociologie ». Édition n° 4. PUF.

- Livres,

- 1) Addi Lahouari(1990) : « L'impasse du populisme :L'Algérie, collectivités politiques, et Etat en construction ». Entreprise nationale du livre. Alger.
- 2) Addi Lahouari(1990) : Etat et pouvoir : approche méthodologique et sociologique, OPU,Alger.
- 3) Addi Lahouari(1995). L'Algérie et la démocratie. La crise du politique dans l'Algérie contemporaine. La découverte. Paris .
- 4) Addi Lahouari(1999) : « les mutations de la société algérienne . famille et lien social dans l'Algérie contemporaine ». la Découverte. Paris.
- 5) Dris Nassima(2001) « la ville mouvementé : Espace public, Centralité Mémoire urbaine à Alger », l'Harmattan, Paris.
- 6) Guerrid. D(1995) : L'Algérie : l'une et l'autre société. C.R.A.S.C. Oran.
- 7) J- Rémy, L-Voyé, F-Hambye, E-Servaie(1998) : la dichotomie privé/public dans l'usage courant : fonction et genèse, In sociologie urbaine et rural : l'espace et l'agir. Harmattan, Paris. Pp 201-226.
- 8) J-Rémy(1998) la sociologie urbaine et rurale, l'espace et l'agir. Harmattan. Paris
- 9) J-Rémy, L-Voyé (1981) : « ville : ordre et violence »,1^{er} édition PUF. Paris.
- 10) Kerrou Mohamed(2002) « privé et public dans la monde arabe ». Paris. Maisonneuve. .
- 11) Lefebvre Henri (1972). « Le droit à la ville : suivi de : Espace et politique », ANTHROPO. Paris.

- 12) Marc Mountaussé, Gille Renouard (1997) :100 fiches pour comprendre la sociologie. Edition. Bréal, Rosny.
- 13) Michel Bassand et autres(2001) « vivre et créer l'espace public », 1^{er} édition, presse polytechnique et universitaire de Romand. Lausanne.
- 14) Ministre de l'équipement et de l'aménagement de territoire (1995). « Demain l'Algérie : l'état de territoire, la reconquête de territoire. O.P.U. Alger.
- 15) Mohamed Magani(1995). Histoire et sociologie chez ' iben hkaldoune''. Traduit de l'anglais par Mohamed Terbah. O.P.U. Alger.
- 16) Plan urbain(1988). Espace public. La documentation française. Paris.
- 17) Philippe.G.L(2003) : Territoires citadins : 4 villes africaines. Belin. France.
- 18) Souiah.S.A(1995). Le bâti populaire dans les villes algériennes. » In. Les quartiers de ségrégation. KARTHALA. Paris. Pp 253-264.
- 19) Vallerie Devillard, Hélène Janiere, (1997) :« Espace public, communauté et voisinage ». In « les espaces publics modernes ». ouvrage collectif sous la direction de Picon Lefebvre. Edition le Minitour. Paris. Pp 15-32

- Articles, communications, sites web.

- 1) Abdelfattah Nedjema : Baptiser débaptiser : appropriation symbolique et connaissance de la ville par la toponymie. intervention au colloque organisé sur « Alger : lumière sur la ville », tenu à Alger le 4-5-6 mai 2001. Edition DALIMEN. Alger.
- 2) Addi Lahouari(2003) : pluralisme politique et autoritarisme dans le monde arabe. Approche anthropologique des systèmes politiques arabes. Conférence donnée à MERCHEN CENTER at the OHIO STATE UNIVERSITY. USA. Disponible in . www.institut-gouvernance.org

- 3) Addi Lahouari(2004) : « Espace public et société en Algérie »In « le Quotidien d'Oron »n° 24/04/2004. Algérie.
- 4) Beyhoune N, Jean Claude David :(1997) Du Souk à la place, du citadin au citoyen. Espaces publics dans les villes arabes (au moyen-orient). In « Naciri M et Reymound A : sciences sociales et phénomènes urbains dans le monde urbain ». Fondation Iben Saoud, Casablanca. Pp 193-202.
- 5) Bogard François : les espaces publics dans les villes islamiques.
- 6) Boucheron Patrick(2004)« espaces publics et lieux publics : approche en histoire urbaine ». communication à la première journée de programme « espace publics au moyen âge ». 07/09/2004. Université de paris 10. Sorbonne.
- 7) Christophe(2002). Alger- Tunis : l'urbanisme européen sur la rive sud de la méditerranée. intervention au colloque organisé sur « Alger : lumière sur la ville », tenu à Alger le 4-5-6 mai 2001. Edition DALIMEN. Alger.
- 8) Conseil national économique et sociale (CNES, 1998) : rapport sur la ville algérienne, ou le devenir urbain de pays. ». In : www.cnes.dz
- 9) Deluze. Joëlle La Bruyère (2002) « ordre et désordres poste – socialiste : RYADH ALFATEH » In : NAQD ; n° 16 ; 2002. Pp 121-131
- 10) Dénoix Sylvie(1998) « André Rymond : la ville arabe, Alep à l'époque ottomane (17/18 siècle. Damas. IFEAD. Revue des mondes musulmans et de la méditerranée(En ligne). N° 80/90. Figures mythiques des mondes musulmans. Disponible sur : www.revue.org . 18/02/2004.
- 11) Elenic Michel(1983). Systèmes politiques et modèles urbaines au Maghreb. In système urbain et développement au Maghreb. OPU . Alger.
- 12) Eugen Wirth(1997). « la vie privée en tant que dominantes essentielle des villes de l'orient ». in « Naciri M et Rymond. A : sciences

sociales et phénomènes urbains dans le monde urbain ». Fondation Iben Saoud, Casablanca. Pp 121-130.

13) Foura Mohammed : « à propos de la qualité architecturale et urbanistique ». In : le quotidien d'Oran ; n° 25/05/2003.

14) Françoise Navez-Bouchenine(2001). « De l'espace public occidental aux espaces publics non occidentaux. Quelques réflexions sur les rapports privé/ public à partir des travaux sur les villes maghrébines. In villes en parallèle. N° 32-33-34, Décembre, pp 120-134. Disponible aussi In www.almanara.org.

15) Françoise Navez-Bouchenine : « les espaces publics des villes maghrébines : enjeu et partie prenante de l'urbanisation ». in : les annales de la recherche urbaine.

16) Françoise Navez-Bouchenine(1993) : « espaces publics des villes marocaines ». in : les annales de la recherches urbaines, numéro spécial, « espace public en ville, Paris.

17) Hadjij Cherifa. « Des femmes d'Alger dans leurs appartements, au femmes d'Alger dans Alger. » in. pensé de midi. www.lapenseedemidi.fr

18) Icheboudène Larebi (1998) : l'intégration citadine :à propos de la difficulté d'être Algérois ». In ; « la ville dans tous ses états », LA CASBAH. Alger.

19) Icheboudène Larebi. « De la Houma à l'espace cité. Evolution historique de l'espace social algérois ». intervention au colloque organisé sur « Alger : lumière sur la ville », tenu à Alger le 4-5-6 mai 2001. Edition DALIMEN. Alger.

20) Isaac Joseph(1992) : « l'espace public comme lieu de l'action ». in : les annales de la recherches urbaines, n°57/58.

21) Jean Claude David(1994). « rencontre, côtoiement, ségrégation : un autre type de sociabilité. In. Monde arabe, Maghreb/ Machrek. N° spécial « monde, ville, pouvoir et société. 1^{er} trimestre. 1994. Pp 83-85

22) l'espace public de la ville, in « Wikipédia, encyclopédie libre, www.Wikipédia.org.

- 23) la violence urbaine. www.raynier.com. 18/10/2004
- 24) Madani Mohamed(2001) : « ville algérienne : entre panne de projets et urbanisme de fait ». In NAQD, N° 16. Pp 11-25
- 25) -Merdaci A/ELmadjid(1998) : « Mouhibi Elfenn, (1933-1944) : figure de résistancialisme citoyen ». In, « la ville dans tous ses états », LA CASBAH. Alger.
- 26) Rymond. A(1989). « espaces publics et espaces privé * dans les villes arabes traditionnelle ». In Maghreb/ Machrek. N° 23.
- 27) Rymond. A(1994). Le Caire traditionnelle : une ville administrée par ses communautés. In. Monde Arabe Maghreb Machrek, Ville, pouvoir et société, numéro spécial, 1^{er} trimestre 1994.pp 9-17.
- 28) Safar-Zitoun Madani(2001). «Alger : villes confisquée par l'Etat ». intervention au colloque organisé sur « Alger : lumière sur la ville », tenu à Alger le 4-5-6 mai 2001. Edition DALIMEN. Alger.
- 29) Sari Djilali (1998) : « aperçu historique sur la création des associations musicales, le cas d'EL-DJAZAIRIA-EL-MOSSILIA ». In, « la ville dans tous ses états ». LA CASBAH. Alger.
- 30) Sidi Boumedine Rachid(2001) : « Ordre et des Ordres dans la ville ». In NAQD. N° 16. Pp 27-44.
- 31) -Sidi-Boumedine Rachid (1998) : « la citoyenneté, une notion impossible ? » In, « la ville dans tous ses états », LA CASBAH. Pp 25-38.
- 32) Smail Hadj Ali(1995) « L'Islamisme dans la ville : Espace urbain et contre centralité », in Monde Arabe Maghreb Machrek, Ville, pouvoir et société, numéro spécial, 1^{er} trimestre 1994.
- 33) Vallerie Devillard : « l'espace public et l'emprise de la communication ». commentaire sur le livre d'Isabelle paillard « Espace public et l'emprise de la communication ». in. www. Ensib.fr. 21/12/2005.

ا. فهرس الجداول و الصور المستعملة في الدراسة.

1. جدول رقم (01): تطور عدد سكان المدن الجزائرية بين سنة 1954 و 1997، مقارنة مع سكان الأرياف105.
2. صورة رقم (01): صورة بالأقمار الصناعية تبين موقع حديقة التسلية.....167
3. صورة رقم (02): المرتبطين عاطفيا في حديقة التسلية.....169
4. صورة رقم (03): التجارة الفوضوية في حديقة التسلية.....171
5. صورة رقم(04): الأماكن المعزولة من الحديقة تتحول إلى ملجأ لتعاطي الكحول.....174
6. صورة رقم (05): صورة بالأقمار الصناعية تبين موقع ساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية.....176
7. صورة رقم (06): ساحة طاوس عمروش. بجاية.....177
8. صورة رقم (07): الاستعمال السياسي لشارع أمريو180
9. صورة رقم (08): تحيي جمعية ضحايا أكتوبر 1988 ذكرى الأحداث في ساحة طاوس عمروش.....181
- صورة رقم(09): تطالب جمعية ضحايا أكتوبر باعتبار 5 أكتوبر عيداً وطنياً.....182

II. قائمة لأهم المصطلحات المستعملة في الدراسة، و ما يقابلها
في اللغة الفرنسية

ambiance	الأجواء	-
neo -patrimonial	الإرثية الجديدة / النيوباتريمونالية	-
aristocratie	الأرستقراطية	-
usage	الاستعمال	-
islamisme	الإسلاموية	-
économie politique	الاقتصاد السياسي	-
lieux publics	الأماكن العامة	-
lieux communautaires	الأماكن العشائرية	-
appropriation	امتلاك	-
systèmes clientélistes	الأنظمة الزبونية	-
primarité	الأولية	-
idéologie populiste	الأيدولوجية الشعبوية	-
distance sociale	البعد الاجتماعي	-
distance spatiale	البعد المجالي	-
bourgeoisie	البورجوازية	-
urbanisation	التحضر	-
occidentalisation	التغريب	-
changement social	التغير الاجتماعي	-
représentations sociales	التمثيلات الاجتماعية	-
positionnement	التموقع	-
différenciation/ségrégation	التمييز	-
secondarité	الثانوية	-
modernité	الحدثة	-
mobilité	الحركية	-
intimité	الحرمة	-

urbain	الحضري	-
vie sociale	الحياة الاجتماعية	-
vie associative	الحياة الجموعية	-
vie mondaine	الحياة الدنيوية	-
vie public	الحياة العامة	-
sphère publique	الحيز العام	-
privé	الخاص	-
scène publique	خشبة عامة	-
discours nostalgique	الخطاب النوستالجي	-
privatisation de l'Etat	خصوصة الدولة	-
Etat patrimonial	الدولة الإرثية	-
Etat moderne	الدولة الحديثة	-
Etat national	الدولة الوطنية	-
étatique	دولتي	-
dynamique sociale	الديناميكية الاجتماعية	-
mémoire sociale	الذاكرة الاجتماعية	-
mémoire collective	الذاكرة الجماعية	-
enjeu	رهان (تحدي)	-
places publiques	الساحة العامة	-
paix sociale	السلام الاجتماعي	-
pouvoir politique	السلطة السياسية	-
contre-pouvoir	السلطة المضادة	-
contexte urbain	السياق الحضري	-
processus historique	السيرورة التاريخية	-
affaires publiques	الشؤون العامة	-
rue	الشارع	-
légitimation	الشرعنة	-

légitimité sociale	الشرعية الاجتماعية	-
légitimité historique	الشرعية التاريخية	-
légitimité révolutionnaire	الشرعية الثورية	-
légitimité symbolique	الشرعية الرمزية	-
légitimité politique	الشرعية السياسية	-
populisme	الشعبوية	-
formes urbaine	الشكل الحضري	-
conflits symbolique	الصراع الرمزي	-
public	العام	-
rapports de forces	علاقات القوة	-
urbanisme	علم التحضر	-
laïcité	العلمانية	-
violence symbolique	العنف الرمزي	-
violence légitime	العنف المشروع	-
anonymat social	الغفلة الاجتماعية (السرية)	-
individualisme	الفردانية	-
répression	القمع	-
valeurs sociales	القيم الاجتماعية	-
espace	المجال	-
société urbaine algérienne	المجتمع الحضري الجزائري	-
société politique	المجتمع السياسي	-
société civile	المجتمع المدني	-
imaginaire social	المخيل الاجتماعي	-
imaginaire collectif	المخيل الجماعي	-
ville arabo-musulmane	المدينة العربية الإسلامية	-
ville coloniale	المدينة الكولونيالية	-
ville orientale	المدينة المشرقية	-

ville maghrébine	المدينة المغربية	-
ville nationale	المدينة الوطنية	-
citadin	المديني	-
citadinité	المدينية	-
les couples	المرتبطين عاطفيا	-
centralité urbaine	المركزية الحضرية	-
ethnocentrisme	المركزية العرقية	-
usagers	المستعملين	-
sociabilité bourgeoise	المعاشرة الاجتماعية البورجوازية	-
approche normative	المقاربة المعيارية	-
comparatisme normatif	المقارناتية المعيارية	-
potentielles politiques	المقومات السياسية	-
pratiques sociales	الممارسات الاجتماعية	-
ressources politique	الموارد السياسية	-
position/ situation	الموقع	-
élite	النخبة	-
élitisme	النخبوية	-
exode rural	النزوح الريفي	-
monument	النصب	-
monumentalité	النصبوية	-
système politique/ régime politique	النظام السياسي	-
occidentalo-centrisme	نظرة عرقية- غربية	-
type- idéal	النموذج المثالي	-
salons littéraires	النوادي الأدبية	-
identité	الهوية	-
ordre établi	الموضع القائم	-

فهرس العناوين

المقدمة

القسم النظري

الفصل الأول: موضوع الدراسة

1. الإشكالية 1
- II. فرضيات الدراسة 8
- III. التحليل المفاهيمي 9
 1. العوامل 9
 2. المجال 10
 3. الفرق بين المجال و الإقليم 11
 4. الاستعمال 11
 5. المستعملين 14
 6. شكل المجال العام الحضري 14
 7. موقع المجال العام الحضري 15
 8. التغير الاجتماعي 15
 9. التغير السياسي 17
 10. التغير الاقتصادي 18
 11. النظام السياسي 19
- IV. الدراسات السابقة 23
- V. أسباب اختيار الموضوع 30
- VI. أهداف الدراسة 31

الفصل الثاني: المجال العام، نشأته و تطوره

تمهيد	33
I. العام/ الخاص	33
1. الخاص	34
2. العام	35
II. المركزية الحضرية	37
III. الأولية/ الثانوية	38
IV. ظهور التمييز بين الخاص/ العام و المجتمع المدني/الدولة	42
V. مفهوم المجال العام	48
1. معالجة المفهوم	48
2. النشأة و الدلالات الأولية لمفهوم المجال العام	49
3. دخول المجال العام إلى التحضر و علم الاجتماع	52
4. الدلالات الجديدة لمفهوم المجال العام	53
VI. خصائص و أبعاد المجال العام الحضري	59
1. أبعاد المجال العام الحضري	59
خلاصة جزئية	64

الفصل الثالث: المجال العام في المدينة العربية -الإسلامية.

تمهيد	66
I. خصائص المجال العام الحضري في المدن العربية و المغربية	72
1. خصائص الدولة في البلدان العربية - الإسلامية	73
2. خصائص المدن في البلدان العربية الإسلامية	84
3. المدينة العربية الإسلامية التقليدية	84
4. المدينة الكولونيالية	90
5. المدينة الوطنية	97
خلاصة جزئية	97

الفصل الرابع: المجال العام و المجتمع الحضري الجزائري

مقدمة 99

الجزء الأول: القيم الاجتماعية في المجتمع الحضري الجزائري.....100

I. القيم الاجتماعية و استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية....100

1. القيم و المعيير.....100

2. تعدد النظم القيمية.....100

3. للأفراد إمكانية الاختيار بين النظم القيمية.....101

II. القيم الاجتماعية في الأوساط الحضرية الجزائرية.....103

1. القيم الريفية.....104

2. القيم الاجتماعية المدنية.....108

3. القيم الاجتماعية الحديثة.....111

4. القيم الدينية التقليدية113

III. القيم الاجتماعية بين الانحلال و إعادة التأسيس.....117

IV. المجال العام في الخطاب و الممارسات.....121

1. البرا121

2. البايك122

3. الزنقة124

الجزء الثاني: التغير الاجتماعي في الجزائر125

I. التغير الاجتماعي و استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية.....125

II. العلاقة بين التغير السياسي و استعمال المجال العام.....127

III. استعمال المجال العام و التغير الاقتصادي في المدينة الجزائرية.....133

IV. استعمال المجال العام و التغير في المجال الخاص.....138

خلاصة جزئية.....145

القسم الميداني.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

148.....	ا. تذكير بالإشكالية و الفرضية.
148.....	1. الإشكالية
148.....	2. فرضيات الدراسة
149.....	II. مؤشرات الفرضية.
151.....	III. مجال الدراسة.
151.....	IV. عينة الدراسة.
155.....	V. منهج الدراسة.
156.....	VI. أدوات جمع البيانات.

الفصل السادس: تحليل البيانات و استخلاص النتائج.

165.....	الجزء الأول: عرض البيانات المتحصل عليها في ميدان الدراسة.
165.....	ا. تقديم مجال الدراسة.
165.....	1. حديقة التسلية في مدينة سطيف.
175.....	2. ساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية.
118.....	الجزء الثاني: تحليل و تفسير البيانات.
183.....	ا. تحليل و ترجمة البيانات الميدانية.
183.....	1. تحليل البيانات المتعلقة بحديقة التسلية في مدينة سطيف.
195.....	2. تحليل البيانات المتعلقة بساحة طاوس عمروش في بجاية.
202.....	II. خلاصة أولية.
203.....	III. الإجابة على تساؤلات الدراسة.

203.....	1.حديقة التسلية في مدينة سطيف
203.....	2.ساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية
207.....	خاتمة عامة
209.....	قائمة المراجع المستخدمة
215.....	ملحق
216	فهرس الجداول و الصور
217.....	قائمة أهم المصطلحات المستعملة في الدراسة ومقابلها بالفرنسية

ملخص:

تظهر لنا ملاحظة "المجالات العامة في المدينة الجزائرية"، أن استعمالها متعدد و متغير من مجال إلى آخر ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى. لذلك تبحث هذه الدراسة عن إيجاد أهم العوامل التي يمكن أن تكون مفسرة لتعدد و تغيير استعمال المجالات العامة.

للإجابة على هذا التساؤل، قمنا في القسم النظري، من هذه الدراسة، بالتطرق إلى مفهوم "المجال العام" و دراسة للمدينة العربية و المغاربية؛ وتوصلنا إلى أنه لما نأخذ بعين الاعتبار بكافة الأبعاد التي يشير إليها المجال العام، نجد أن هذه المجتمعات تعاني - تسودها - تناقضات كبيرة: وجود مجالات عامة حديثة في مدنها، و لكن استعمالها لم يؤد إلى إحداث تغيير في أشكال التنظيم السياسي، الاجتماعي و الاقتصادي فيها، إلا في حدود صغيرة. يمكن أن نجد تفسيراً لهذه الظاهرة، في السيرة التاريخية التي عرفت من خلالها الدولة شكلها الحالي في المجتمعات المغاربية و العربية.

وفي القسم الميداني، أظهر لنا تحليل استعمال ساحة "طاوس عمروش" في مدينة بجاية، و حديقة التسلية لمدينة سطيف، أن استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية يرتبط بـ: موقعه داخل النسق الحضري، شكله الهندسي. و لكن هذا الاستعمال، يتغير عبر الوقت بالتغير الذي يحدث في المجتمع ككل. يمكن أن نخلص إلى أن المجالات العامة الحضرية، أصبحت تساهم أكثر في عملية التغير الاجتماعي.

Résumé :

L'observation des espaces publics urbains dans la ville algérienne, nous permet de découvrir que leur usage est varié en même temps qu'il prene des formes différentes d'une période à l'autre. Cette étude porte essentiellement sur la recherche des facteurs qui peuvent être explicatifs de cette variété d'usage et de son changement dans le temps.

Pour répondre à ce questionnement, nous avons abordé dans la partie théorique, les concepts de l'espace public et celui de la ville arabe et maghrébine ; la prise en considération de toutes les dimensions de l'espace public, nous laisse à penser que ces sociétés (arabes et maghrébines), souffrent d'une contradiction extrême: des espaces publics urbains modernes, mais leur usage n'a jamais libéré une dynamique qui puisse conduire ces sociétés à la modernité et à la démocratie. Ceci est à rechercher dans le processus historique dans lequel, l'Etat - dans sa forme actuelle - a vu le jour dans le monde arabe.

Dans la partie pratique, l'analyse de l'usage de la place « Taous Amrouche à Bejaia, et « le parc d'attraction » de la ville de Sétif, nous a montré que l'usage des espaces publics urbains en Algérie est déterminé par : leurs formes géométriques, leurs positions dans le contexte urbain. Mais l'usage prend des formes différentes selon le contexte social, économique et politique dans lequel il se trouve. On arrive donc à une idée capitale : les espaces publics urbains participent d'avantage au changement social.